

1-1

کتابخانه
موزه
و مرکز اسناد
سازمان اسناد و کتابخانه ملی
جمهوری اسلامی ایران

کتابخانه مجلس شورای ملی

کتاب: حدائق البرهان (خطی)

مؤلف: ملا صدرا (محمد شیرازي) ۱۱۰۵ هـ

جلد: (خطی) از کتب (خطی) اهدائی

آقای سید محمد صادق طباطبائی به کتابخانه مجلس شورای ملی

شماره ثبت کتاب: ۴۱۲۷

۱۳۱۵ هـ

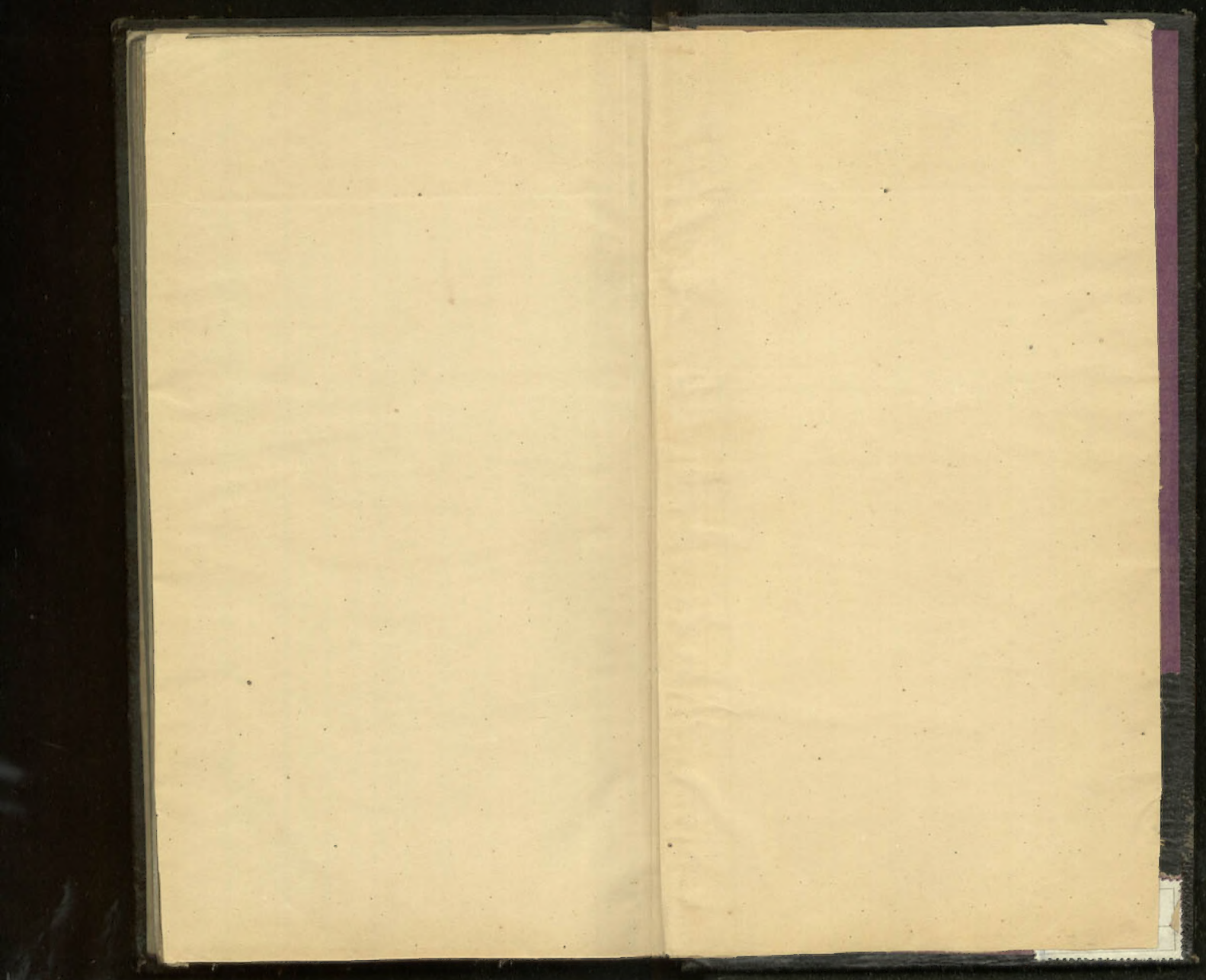
کتابخانه
مجلس شورای
اسلامی

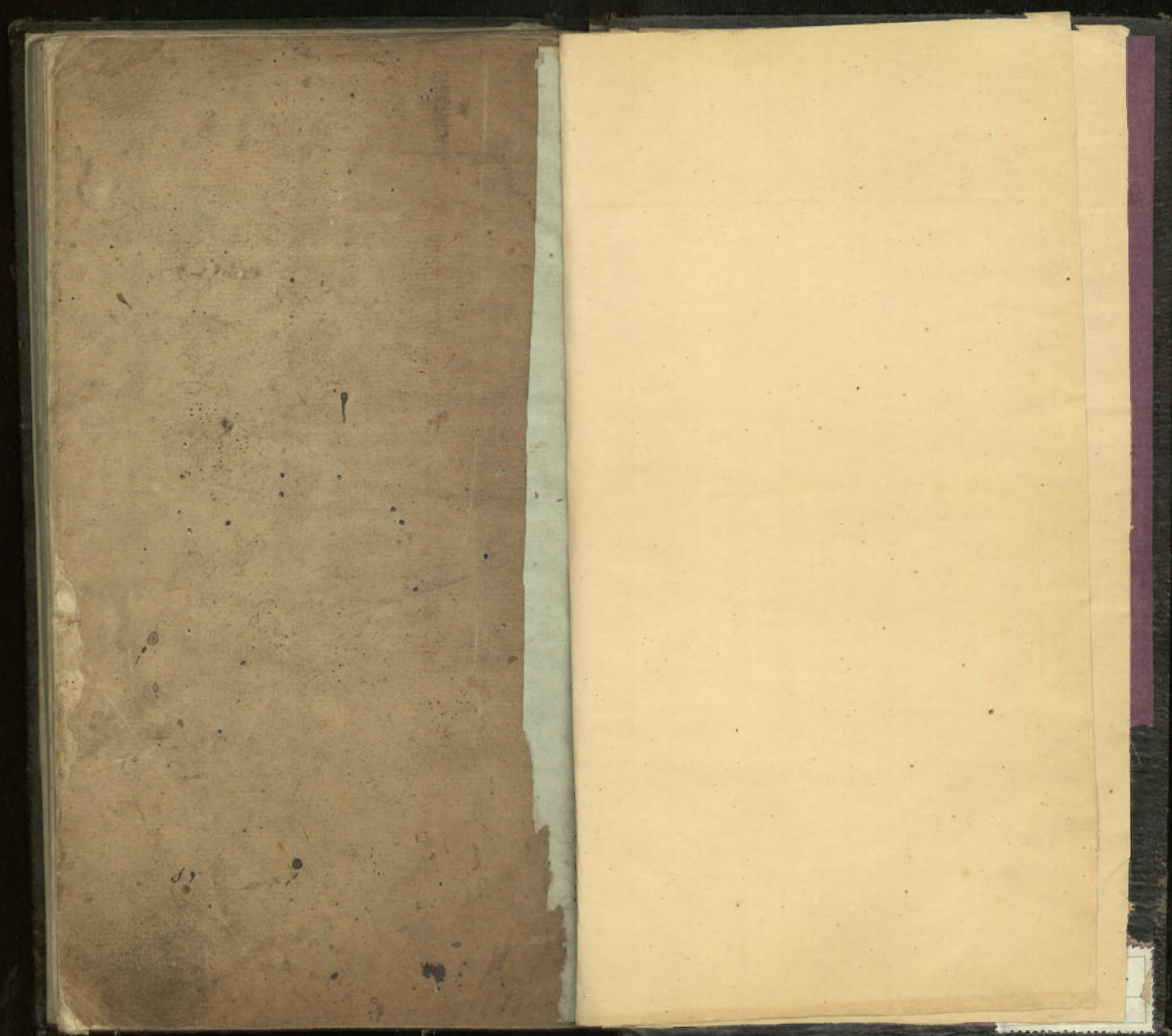
خطی اهدائی

۹۹۳۰

۱۱۳۰

خطی احمدانی
کتاب
۹۹۳۰







فایز الله در این
العیان

بسم الله الرحمن الرحیم
الحمد لله رب العالمین
والصلاة والسلام على
محمد وآله الطاهین

15

[illegible]

[illegible]

كأنسان مثلا جهره انه يتوقف على العلم جميع المتأخرية كان العلم جهره به العلم الطبيعي كونه
تأخرها وعندها يتوقف على العلم بأنه مركب فالخارج من الحيوان والصورة والاعيان وان ذلك
الذي خلقها من العلم الا ان ذلك العلم هو جهره بقوله المتأخر ان العلم جهره به العلم الطبيعي
ان هذا العلم جهره به العلم الطبيعي وان ذلك العلم هو جهره به العلم الطبيعي وان ذلك العلم
هو من جميع الوجوه الاحتمال انه جهره به العلم الطبيعي وان ذلك العلم هو من جميع الوجوه
من انواع العلم وهو له مقوم له مقوم الشيء فان ذلك العلم هو من جميع الوجوه الاحتمال
جهره به العلم الطبيعي وان ذلك العلم هو من جميع الوجوه الاحتمال انه جهره به العلم الطبيعي
الحيوان والعين فيه بالذات وهو له المقوم له المقوم الشيء فان ذلك العلم هو من جميع الوجوه
بالذات وكلها هو جهره به العلم الطبيعي وان ذلك العلم هو من جميع الوجوه الاحتمال
من الموضوع وان ذلك العلم هو من جميع الوجوه الاحتمال انه جهره به العلم الطبيعي
وجهره به العلم الطبيعي وان ذلك العلم هو من جميع الوجوه الاحتمال انه جهره به العلم الطبيعي
العقل على الشيء وجهره به العلم الطبيعي وان ذلك العلم هو من جميع الوجوه الاحتمال
الحيوان والعين فيه بالذات وهو له المقوم له المقوم الشيء فان ذلك العلم هو من جميع الوجوه
الطبيعية فان ذلك العلم هو من جميع الوجوه الاحتمال انه جهره به العلم الطبيعي
بالتأخر وان ذلك العلم هو من جميع الوجوه الاحتمال انه جهره به العلم الطبيعي
تمام الصورة غير متغير في ما جهره به العلم الطبيعي وان ذلك العلم هو من جميع الوجوه
من جميع الوجوه الاحتمال انه جهره به العلم الطبيعي وان ذلك العلم هو من جميع الوجوه
على ذلك العلم الجهره به العلم الطبيعي وان ذلك العلم هو من جميع الوجوه الاحتمال
الصورة الجهره به العلم الطبيعي وان ذلك العلم هو من جميع الوجوه الاحتمال انه جهره به العلم الطبيعي
قد اذكره عن ذلك الجهره به العلم الطبيعي وان ذلك العلم هو من جميع الوجوه الاحتمال
الصورة الجهره به العلم الطبيعي وان ذلك العلم هو من جميع الوجوه الاحتمال انه جهره به العلم الطبيعي
المعروف جهره به العلم الطبيعي وان ذلك العلم هو من جميع الوجوه الاحتمال انه جهره به العلم الطبيعي
قد اذكره عن ذلك الجهره به العلم الطبيعي وان ذلك العلم هو من جميع الوجوه الاحتمال
من الجهره به العلم الطبيعي وان ذلك العلم هو من جميع الوجوه الاحتمال انه جهره به العلم الطبيعي
مقوله الجهره به العلم الطبيعي وان ذلك العلم هو من جميع الوجوه الاحتمال انه جهره به العلم الطبيعي
من الجهره به العلم الطبيعي وان ذلك العلم هو من جميع الوجوه الاحتمال انه جهره به العلم الطبيعي
الجهره به العلم الطبيعي وان ذلك العلم هو من جميع الوجوه الاحتمال انه جهره به العلم الطبيعي
الجهره به العلم الطبيعي وان ذلك العلم هو من جميع الوجوه الاحتمال انه جهره به العلم الطبيعي

47

[illegible]

اذا تعرفت هذه المقدمة نقول ان شئت في ان الجسم الذي هو جرمنا بل هو جرمنا لا يباد
 بطبيعته فاقصة اذا اخذنا بشرطه فيصاح الى الضمان والتمسك والكل والذات مثل
 الصور العقلية او المتصورات وبعد انضام مثل الصور العقلية ليس له تحديد خارج
 الاخرى له وهو ان يوصف بالذات الموصولة اليه اخرى كالتسمية ثم الحصة ثم المنطقة
 الى كماله فيزيد عليه كماله فانه كماله في ذاته فلهذا فصول مشتركة للجسم المتصل
 جرمه متفصل واما المقدار المطلق الجسدي فماذا احتاج الى معنى فيلزم او مقدم كالمقدار
 متناه في الوجود من حيث كونه ومقدار كونه فانه يكون كونه متفصل من جرمه من حيث
 انكم فيحصل اوله يكون جرمه انطباعا او سطحا او خطا فان هذه الثلاثة من العوارض لا
 لان الذي يقبل ان يتسام الوهم الى غير هذا من حيث هو كونه ومن حيث له اجزاء متناهية
 المحدود فكل واحد من هذه الثلاثة متفصل اخر فحيث يكون مجاه من بالسلطة
 التي هي المتناهية رعاها في قدرها كالاتساق والاختلاف في الخط والتمسك والذات
 والسطح والكل والجزء والكل والجزء لا يسلط في الجسم فانه لو كان الجسم الجسدي
 المتناهي شيئا واحدا لكانت اقسامه كل منها متفصلة وفصوله وخواصه بعينها انواع اخرى
 ولواحقه ولربك فينبغي ان يتفصل منها صغائر لا حوازا وان كانت المتناهي فحيث ان
 احداهما وهو المقدار وعرضه لا يمتد في جرمه من حيث كونه متفصل من جرمه من حيث كونه
 كونه عرضا بالمتن الاخر ولا يمتد هذا وهذا المقدار في ذاته في المادة وانما يمتد
 يتصور والجسم هو ما في جرمه من حيث كونه متفصل من جرمه من حيث كونه متفصل من جرمه
 آه قد علمت ان جرمه المتناهي في بعض اقسام الاجسام الطبيعية وبين المتناهي لا يوجد
 ان اذا ثبت متناهيها اياها في الوجود وان التعليل لا يوجد مجردة عن المواد ولا يمتد
 الجاهلان معنى واحدا لا يختلف القيام بغيره والقيام بنفسه اما بان المتناهي في
 الوجود بان المقدار يمتد والجسم ليس له اما انما لا يوجد متناهي في ذاته في هذه المواد
 فيجوز انما في ذاته سابع هذا الفن واما انما لا يختلف معنى واحدا في جرمه من حيث كونه
 فهو مما ذهب اليه الشيخ ومن في طائفة من توافيق الفيلسوف من المذاهب ارسطاطلسا لا يمتد في
 عندنا ان المقدار والقيام لا يمتد في متفصلها في جرمه من عوارض الماهية للجواهر
 الطبيعية ولا يمكن جرمه المتناهي في المادة عن المادة الا بالمتن واما جرمه من حيث كونه
 التي المادة فلا يمكن ان يكون له وجود ولا بالوهم انما في المتفصل بالذات ليس هو المادة بل
 الذي هو متفصل عنها بل لا يمكن ان يتوهم للمقدار وجود متفصل عن جرمه المتفصل متفصل
 الجرم فانه ليس عبارة عن انقسام لا لعل بل لانها في ذاتها لا يمكن في الوجود شي غير ذلك

المتن

المتصل المتصور لما يمكن تبدل المقدار على غير ما يمتد فليس له ان يكون المقدار في عباد
 عن كون المتصل بحيث يمتد ونقد ركنا كالاتساق من اقسامه اوله يتصور المتصل والمتن
 ان يوصف اياها من غير متناهية فحيثما عقليا كان الوهم ليس له في ذاته ان يتصور متناهيا
 هذا المتصل فلهذا لا يمتد في جرمه من حيث كونه متفصل من جرمه من حيث كونه متفصل
 من المتفصل والذات كونه المتفصل من جرمه من حيث كونه متفصل من جرمه من حيث كونه متفصل
 ان خاصية الجسم كونه من حيث كونه كونه متفصل من جرمه من حيث كونه متفصل من جرمه
 ان كونه من حيث كونه من حيث كونه من حيث كونه من حيث كونه من حيث كونه من حيث كونه
 المقدار والشئ اذا لم يكن متفصل عن جرمه من حيث كونه متفصل من جرمه من حيث كونه متفصل
 عروضا للمقدار له الالهي ان يكون وجوده متفصل عن المقدار انما يكون متفصل عن جرمه
 لغيره من الوجود متفصل انما يكون متفصل من جرمه من حيث كونه متفصل من جرمه من حيث كونه متفصل
 متفصل من جرمه من حيث كونه متفصل من جرمه من حيث كونه متفصل من جرمه من حيث كونه متفصل
 الجسم المتصور من حيث كونه متفصل من جرمه من حيث كونه متفصل من جرمه من حيث كونه متفصل
 يتصور كونه مرات كالاتساق او انما لا يمتد في جرمه من حيث كونه متفصل من جرمه من حيث كونه متفصل
 كونه الجسم او في ذاته كونه ما يتصور كالاتساق او انما لا يمتد في جرمه من حيث كونه متفصل من جرمه من حيث كونه متفصل
 لمتن الوحدة التي الشئ الواحد فلا يمكن جرمه من حيث كونه متفصل من جرمه من حيث كونه متفصل
 المادة في الوهم كالاتساق من كالاتساق من كالاتساق من كالاتساق من كالاتساق من كالاتساق
 كالاتساق من كالاتساق من كالاتساق من كالاتساق من كالاتساق من كالاتساق من كالاتساق
 لما بيننا ان مثل ذلك الجسم لا يوجد من صور حافظة لمتن كونه متفصل من جرمه من حيث كونه متفصل
 الالهي هو بانما لا يمتد من اجزاء كالاتساق من كالاتساق من كالاتساق من كالاتساق من كالاتساق
 الجرم من كونه واحدا بالوهم من حيث كونه متفصل من جرمه من حيث كونه متفصل من جرمه من حيث كونه متفصل
 موجودا بوجود المتصل واحدا بوجوده في الوجود فلهذا انما لا يمتد في جرمه من حيث كونه متفصل من جرمه من حيث كونه متفصل
 النوع لمتن كالاتساق من كالاتساق من كالاتساق من كالاتساق من كالاتساق من كالاتساق من كالاتساق
 واعتبارا من مقدار آه يربط بين عرضيه الخط والسطح واعلم ان لكل منهما اعتبارا
 فلهذا وهو بانما لا يمتد من جرمه من حيث كونه متفصل من جرمه من حيث كونه متفصل من جرمه من حيث كونه متفصل
 فلهذا الشئ الذي في ذاته كونه من حيث كونه من حيث كونه من حيث كونه من حيث كونه من حيث كونه
 بل المركب من المتفصل والذات كونه من حيث كونه من حيث كونه من حيث كونه من حيث كونه من حيث كونه
 في المحدود واعتبارا من جرمه من حيث كونه متفصل من جرمه من حيث كونه متفصل من جرمه من حيث كونه متفصل
 والسطح وانما السطح اعتبارا من جرمه من حيث كونه متفصل من جرمه من حيث كونه متفصل من جرمه من حيث كونه متفصل

قالا انها من مقولة المضاف كذا قيل في تعريفها انها بما سر خطين على نقطة وهذا المربع على
 ان كل ذواته او غيرهما لا يكونان من المثلث من كل واحد من المثلثين على الخطين
 والزاوية ليست كذلك ولكن ما فيها من تعريفها ان كل واحد من الخطين الموضوعين في بسيط متصلين
 نقطة فان الزاوية يصح انما يا انصاف والكثير من انصافهما انما يكونان وان كانا
 ينصفان بالخط فله يكون حقيقته الزاوية ان كل واحد من الخطين المذكورين انما ذلك انهم من
 العادة ومنهم من قال ان الزاوية ليست من وسط بين السطح والخط وان الزاوية مقدار
 متوسط بين الحجم والسطح وسيدرك ذلك ما ما الشئ في الحقيقة عند ان الزاوية هي
 من انواع الثلاثة للخط وان لم يكن ان فساد الضيقه لا انها هي الخط وان السطح او الحجم
 عروضا هيئته له وهي كونهما بين ما يات من ان قبة عند نقطة واحدة وتصلها هذا ان
 الزاوية السطحية سطح اعطى به فها يات ان الخطان ملتقيان عند نقطة من غير ان يتحداهما
 واحدا وانما في القيد ان حيزا ان حيزا اعطى قوسا من دائرتين متساويتين بحيث يتحداهما
 خطا واحدا في تلتس براديه مقبول هذا السطح الواقع بين الخطين المذكورين له امتدادان
 احدهما وهو الواقع بين زوايا الخطين وان حيزا من خطيه وهو السطح من نقطة التقاطع في
 عند كل من الخطين بالحدود فيكون السطح بهذا الاعيان و زاوية بل سطح فقط لا من ينقسم في
 والزاوية لا تنقسم فيهما وانما اعتبر قوتيه امتدادا الواقع بين هاتين الصليتين بانها في
 ولها يعتبر قوتيه امتدادا ان حيزا من خطيه من نقطة التقاطع بانها في الحيزا من خطيه في
 اصل يكون ذلك السطح بهذا الاعتبار و زاوية ويكون غير متقسم ان في جهة واحدة وهي
 الواقع بين الخطين وعلى هذا السطح من الزاوية الجسم في عدم انفسا منها الى في حيزين
 فالخطا وحيزا كان او سطحا قد يجرى له ان يكون عظاما بين هاتين نقطتيه عند نقطة واحدة
 زاوية او شيئا ذا زاوية من حيزان ينظر الى حال هاتين الزاويتين من جهة اخرى في
 يحصل الفرق بين الزاوية وان شكلا ان الزاوية انما هي زاوية من حيث يعتبر الامتداد
 بين حيزين او حيزين مثلا في جسد سواد كان معهما او معهما واحد وعزها ان كان وهذا
 متقن فله مقدارها واكثر من مقدارها عند نقطة فكل مقدار غير خط ينتمي الى نقطة فهو
 او ذواته او غيرهما كان سطحا او جسما فسطح الذي يحيط حيزان ملتقيان على نقطة قد يحيط
 به فاشا وان كان احدهما من حيث كونه عظاما حيزين ليس معهما انما فهو هذا ان عظاما او
 تلك ذواته وان اعتبر من حيث كونه عظاما بهما وبغيرها انما احاطة فانه فهو هذا ان
 او حيزا لتلك شكل وكذا القياس في الفرق بين الزاوية والجسم والاشكال الجسم وكان ان المهندسين
 اذا كانوا اشكال ذهبا الى الاشكال كانت اذا ان الزاوية قد هيوا الى الخطا و ذواتا او غيرهما

البيمين

التي بينت ان اودا بالاشكال الهندسية انما حيزا من احاطة حيزا وحده بالامتداد فكل ذواتا او
 اراد بها هذه الهيئة فان شئت سميت غرضها هذا الامتداد او غير ذلك لا سطرا بل من حيث كونه
 حيزا من خطين ملتقيين بنقطة ان كان سطحا او سطحا من متقيته عند نقطة ان كان حيزا وان
 سميت الكيفية التي له ولكن لا مطلقا بل من حيثان موضوعها هكذا فيكون ان لا يكونا
 والخط والسطح والزاوية في كل شيء والتقدير والتقدير ليس المراد ههنا نفس الامتداد فكل
 فان الاشكال الهندسي من مقولة المضاف بل المراد منها حيزا من خطين ملتقيين عند نقطة من
 كالعلم في موضعه فان او قوتيه اسم الزاوية على المعنى ان كان انصافا في الزاوية ما تها مساوية
 او حيزا او زاوية او قوتيه او غير ذلك او كلها او بعضها او بعضها او كلها او ثلثها او ثلثها او
 غير ذلك من صفات الكمية انما قال ان ذلك من حيزها حيزا من المثلث ان انما عرضت له حقيقة
 حيزا حيزا صنفه فاعرف المصنف للهيئة النوعية او الجسمانية ان يحصل على ركنها الزاوية على
 عز بغيره وان او قوتيه اسم الزاوية على المعنى الثاني ان انصافا هاتين النقطتين انصافا فاما في
 من جهة عملها الذي هو الامتداد كما ليس او شيئا اذا انصافا بل في زاوية او انصافا او
 والخط والسطح والزاوية وغيرها من صفات الكمية كان لا حيزا من حيزها بل في ذاتها وله بالهيئة و
 كما ترى في قوله بالزاوية والنقصان فالله هو الزاوية بالمعنى الاول ويمكن حيزا من حيزها
 القسم في حيزين او غيرهما في ذاته والقسم في جهات ثلثة فلهذا هو مقدر مع قطع النظر
 كونه عظاما بين هاتين او هاتين او هاتين ملتقيين عند نقطة فان ذلك مما لا ينبغي فيه قول
 وقته كان يقوله في ان حيزا من حيزها او غير ذلك من الدائرة مثلا يقبل بما هو سطح القسم
 انما انما في حيزا وكذا في سطح على ان حيزا من حيزها في القسم وان يقبل القسم من حيزها هو حيز
 انما هو حيزا او غير ذلك من حيزها على ان حيزا من حيزها في القسم وان يقبل القسم من حيزها هو حيز
 الحيزا من حيزها او غير ذلك من حيزها على ان حيزا من حيزها في القسم وان يقبل القسم من حيزها هو حيز
 المذهب من برهان ان الزاوية حيزا من حيزها او غير ذلك من حيزها على ان حيزا من حيزها في القسم وان يقبل القسم من حيزها هو حيز
 الزاوية السطحية مقدار حيزا من حيزها او غير ذلك من حيزها على ان حيزا من حيزها في القسم وان يقبل القسم من حيزها هو حيز
 الجسم والسطح فيكون حيزا من حيزها او غير ذلك من حيزها على ان حيزا من حيزها في القسم وان يقبل القسم من حيزها هو حيز
 من حيزها او غير ذلك من حيزها على ان حيزا من حيزها في القسم وان يقبل القسم من حيزها هو حيز
 حيزا من حيزها او غير ذلك من حيزها على ان حيزا من حيزها في القسم وان يقبل القسم من حيزها هو حيز
 فوهما ان فاعل السطح هو الخطا و فاعل الجسم هو السطح ان فاعل الخطا هو نقطة ثم السطح
 انما يحدث من مركز الخطا فاعل اياه الجسم امتداد حيزا من حيزها او غير ذلك من حيزها على ان حيزا من حيزها في القسم وان يقبل القسم من حيزها هو حيز
 او حيزا من حيزها او غير ذلك من حيزها على ان حيزا من حيزها في القسم وان يقبل القسم من حيزها هو حيز

من انما اظهر فيحصل طول وعرض واما الزاوية فيثبت زعم انهما عيانان عن مقدارهما
من مركزا احاطا في الخط مع ثبات خط ذلك مركزا عنده ان الحدوث لها لا يتحرك في الخط
وحدودها في خطها وخطها كاهو ولا في العرض الحقيقي حتى يحدد سطح بل يحرث باحد طرفيه فلهذا
زاوية في عرضها من وسط بين الخط والسطح وكلما القياس في الزاوية الحقيقية في كونها مقدارا
من وسطا بين السطح والجسم كونه الجسم هنا فيحدت من السطح بقيام جسمه واذ اخرج
احدى جهتيه سائكة في الاخرى فيتحرك او فر من جهة سائكة او طر او من جهة اخرى
جسماتا تاما واعلم ان الذي جعلنا حيزا على هذا الجراف هو جعله بمعنى السطح
الشبه ومعنى كون المقدار ابد من اود اقلها بما ووجبا ان كل ما يقابل في مقدار
والخطوط والزاوية او غيرهما كخط ان الدارين سطح يحصل من تجميع حركته احاطا في خط مع
ثبات طرفي الزاوية الى ثباتها الى وضعها ولا وان الكون جسم يحصل من تجميع حركته على
طرفي الزاوية ثباتها في ثباتها على الحقيقة في ثبات السطح لا يكون سطحا الا اذا تحرك
خطا منها مقدار لا مقداره على وجه القيام وان الجسم لا يكون جسماتا اذا حصل من
حركته سطح في مقدار لا مقداره على زواياها فيكون سطحه الزاوية او العرض
المتسطر لا جسم الا الجسم فهو واذ اعلم ان الذي يقوله هذا الانسان ليس بزاوية
على الجمل والوجه فلا ينبغي ان يقال في البرهان فيقول قد سمع كلامه الذي لا يثبت
به من ضل الى اشتغال به فلهذا يثبت وظهر ما ذكره وجود هذه المقدار الثلاثة وكيفيتها
وانها ليست مصاد على الجسم الجسم وليس فيها مصادا على الجسم كما توهم ومن
عرض غلط في القول بجوهرتها على ما عرفت واما الزمان فلهذا انما هو ذلك عرضية
وعلقه بالجوهر فاما سلفه فيثبات ان المقدار ما رجا عن هذه المقدار الكليات المتصلة
مقتضى في الجسم والسطح والخط والزمان ولا تحكم في معرفة مصادها الا عندا والثبات
وجودها وبيان عرضيتها فاما الزمان وهو كية الحركة المتصلة من جهة عدم اجتماع
اجزائها واحال بيان وجوده وعرضيته وعلقه بالحركة الى ما سلف من العلوم وهو العلم
البيولوجي في اخرها فاما سلف العلم الذي يثبت في حيزا الى المتغير ان من حيث
سبب المتغير في حقيقة التغير لا نقصا وهو الزمان والحركة التي يتغيره وتنفرد
فيها فلهذا فان يعلم بالبرهان ان المقدار ولا كية متصل خارجا عن هذه الكليات
الاتصالية وهذا وطبقه هذا العلم فشرع في بيان النقص فقول ان الكليات المتصلة
اما ان يكون ما واساسا للجوهر جميع اجزائها ولا يكون آة تدل على ان حقيقة ان ينفك عن
قبول القسمه والجزئية فلهذا كبر وان كانت موجودة بالفعل فلو الكليات المتصلة بغير

وان كانت بالعدم تاما ان يكون بحيث لو وجدت كانت بجسمه او لم يكن بجسمه فاما ان
هو الزمان فلهذا حقيقة مقدارا حيزا ثباتا ان كل مقداره في حقيقة مقدارا ثباتا كما
علقت مثله في الوحدة والعدد وذلك ان الزمان لا يمكن ان يكون اما ثباتا
او ليقى المقدار بل لا قدره وهو موجود في الزمان لا يكون في المقدار بل يكون في الزمان
مقدارا حيزا والاول هو المقدار والثاني ان يكون في المقدار بل يكون في الزمان
او بعدا فيقول ان انقسام في كل الجواهر وهو لا يد على الثلثة انما بعدا واطرافها السطحية
المقدار الحقيقية في ثباتها في الزمان واما ان يكون ثباتا في عرضها والفتنة في السطح
واما ان يكون بعدا واحدا كما بل القسمه في جهة واحدة وهو الخط وحيف لا يكون في الوجود
من الثلثة ولا اقل من واحد فاما المقدار في ثباته والكميات المتصلة اربعة وهي العرض
خمس منها هو وجود الكليات وتدبر ان الاشياء اخرها كليات متصلة اربعة اعلم
ان من جملة اسباب الخط الواقع من الناس وضربا بالعرض كان ما بالذات فالذي توهم
ان بالكم هو الاستشهاد بين الكم بالذات والكم بالعرض بل بين الكم بالذات والكم بالعرض
ان ذلك تدل على ان ثبات المقدار في الزمان لا يكون في المقدار بل في الزمان كسبب الكليات
لما الحقيقة حيث ثباتا مقدارا بالذات ومتغيرا في طرفي الخط والذات هي تلك ان الحقيقة
بالذات كذا الصورة الحقيقية متغيرا في الجسم المتغير بالذات والحركة في الزمان
بالذات وكذا حكم المقدار بالذات مع العدد حكم ثباتا في الزمان من الزمان
مع وحدانها فان وضع الشيء هو وجوده كذا هو موجود واحد كذا هو المتكسر بالعرض فاما
يكون بسبب اقترانها بالكم والمتكسر بالذات وذلك على رتبة اقسام الاول ان يكون
موجودا كما هو الكم بالذات كالحوال الى اقسامها ثباتا في الكليات كالطول والقصر والارتفاع
والانخفاض والمساواة وغيرها فان ان يكون الكم موجودا في الزمان وهو موجود في الزمان
اما متصل او متصل بالمستقل فالمستقل موجود في الزمان والمادة والمجرة وتكون الكليات
المستقلة موجودة في الكم المتصل سواء كانت فاعا او غير فاعا بواحدة فلهذا لا يتغير بها رجا
او ما حيزا كليات متصلة بالذات متصلة بالعرض والزمان انقسام بالعرض لانقسام
المساعات والشهور والاعوام واما المتصل فهو موجود في الجواهر والاعراض لما يدور في
المغارات والعقلية وقد يوجد المتصل بالذات اتصال بالعرض فاما الزمان مثله كونه متصلا بالذات
اتصال بالعرض فاما الزمان مثله كونه متصلا بالذات والاتصال بالعرض من جهة انقسام المساعات
التي تقع فيها الحركة فاما الزمان مركز في موضع فاعا والزمان بالعرض سبب كونه متصلا بالعرض
التي هي موجودة على الوجه الذي اشارنا اليه فيكون الزمان داخل تحت الكم بالعرض وكذا المقدار

ليس مطلوب بل مقصور وان كان كل خط طويل في نفسه بمعنى احسن من حيث له بعد واحد
 وبما لهذا السطح عريض وذلك لان ليس بمريض بل مستقيم وان كان كل سطح عريضاً في
 نفسه بمعنى احسن له مع بعد عريضاً طولاً بعد عريضاً عرضاً وبما لهذا الجسم عريضاً في
 ليس عريضاً بل مستقيماً وان كان كل جسم عريضاً بمعنى احسن وكان يقال لهذا البدن كثير وذلك لان
 كثير بل قليل وان كان كل بدنة بمعنى احسن من حيث هو كونه متصل بجداً بالاحاد فبذلك وانما
 يقال لها كليات وليس كليات بل احوال بمعنى الكليات بعضها البعض هذا خلاصة ما
 ذكره الشيخ في ثانياً واستمر في الثاني الذي قد قد بلغه وبأس من الجملة الاولى التي في المثلث
 واثنا عشر منها كمن يقهرها شيء من النية عليه وهو ان هذه الكليات والنظير الواحد
 في الكليات والنظير الواحد في الكليات كاسيا واما موصوفة عندهم لا يوجد فيها
 افراد الكليات بعضها البعض وافراد الكليات بعضها البعض في اختلاف ذات واقعة في نفس الاشياء
 عندهم وعند اتباع الروايتين المتفرقتين في الحقيقة والقياسية وذاتياتها ذواتها التي تارة
 في نفس معيات الكليات المتصلة والمنفصلة وكذا في نفس موصوفة بعض اقسام الكليات في
 هذا الخط الطويل من ذلك في نفس الخطية وهذا العدد اكثر من ذلك العدد في نفس معنى
 اكثر وكذا البياض الشديداً والحمرة الشديداً شديداً لاجل كلياته وقدرته في نفس
 البياض والحمرة لا يجرى المقابلة بينهما واما عندنا فكل هذه الامور واجبة في الطبيعة
 الوجودية الى الماهيات كما يقول اتباع الروايتين ولا الى الإضافات والنسب فقط كما عليه
 جمهور المشائين وقد علمت من طريقنا ان الوجودية طبيعة بسيطة عينية مختلطة بالماهيات
 والدرجات كالانقسامات شدة وضعفاً وتعدداً وتاخراً الى ذاتها ولغيرها بنسبتها
 في احوالها المتفاوتة والماهيات متباينة في ذاتها كما ذكرنا وهو اصل اختلاف الاشياء في احوالها
 ولما زعموا بها وضاعوا فاعلم هذا اننا نصل الى حقيقة بسيطة واعلمت الرواية فلا نغض
 على قلبك ما يكثير من المعاني ورواها في التوفيق فصل في تحقيق مصيبة العدد وبيان
 انواعه وبيان اوابله المقصود من هذا الفصل اثبات العدد وتحقيق مصيبة كونه متغيراً
 كل نوع من انواعه وبيان انما هو من طبيعة الاعداد وخصايصها وكيفية محسب
 بنصورها لها ووجودها ما علمه الشيخ اذ في الواحد والكثير لهما من الاعراض اربعة
 للوجود بما هو موجود وسوا في الكلام منهما وفي بيان عرضيتهما كما هو له ثم اشتمل بالكل
 الى احوال الكليات المتصلة قبل الفراغ عن معنى احوال العدد استجماً لا يبرأ هو العرض من
 حقايق تلك الكليات وهو وجودها وبيان عرضيتها وكيفية عرضيتها بعضها البعض بعضاً
 الى اما العرض عن طبيعة العدد وانواعه وخصايصها وكيفية عرضيتها احوالها واثبات وجودها
 في الام

في الوجود وجودها في العيون اما وجودها في النفس فهو كما هو واقعاً ووجودها في الخارج فثابت
 الاشياء في الوجودات وحدت فرق واحدة فكل بدنة مثلاً وحدة عند غيرنا المعنى وله
 وحدة غيرنا الكبير وان كان الجميع واحداً في ذاتها بنية فاذ اختلفت وحدت في الخارج
 فوق واحدة فثبت وجودها للعدد والعدد من المركبات والوحدات والمركبات من الوجود
 الوجودية لا يمكن ان يكون عدداً ما هو موجوداً في ذاتها لتصوره على الماهيات لان
 من الناس من حينئذ عشرين مثلاً لاشياء الواحد من حيث هو واحد مع تساو
 والواحد في طبيعة الاشياء مثلاً عشرين والعدد من الماهيات في الطبيعة الوجودية الضعيف
 وحدتها فوجود العدد عبارة عن عدة وجودات هي وجودات الوحدات ثم من قال ان
 لا وجود له الا في النفس ان اراد بذلك ان العدد مجرد عن الماهيات للحدودة التي هي
 لا وجود له الا في النفس فحق لا لان الواحد بما هو واحد لا يكون له ما بنفسه فكذلك
 المؤلف منها بل لان وحدتها لاشياء التي هي في الخارج لا يمكن تحقيق انفسها بما هيها
 عن تلك الاشياء وان اراد ان العدد مطلقاً بل شياً في الخط والقياسية مما لا وجود له في
 الخارج فهو بنية اذ شبيهة فان للوحدات وحدت عدة بنية كما ذكرنا واعلم ان هنا شبيهة
 وهي ان الوجود مثلاً ان كانت وجوداً في ان شئ فكل شيء اما ان يوجد في كل واحد من
 الواحد من او فاصداً او في الجميع من حيث هو مجموع ولا في حال الوجودين اما في كل واحد
 حلولاً للوحدات في حالين واما ثانياً فلا نراها وجوداً في قوة فبما ان لم يكن كل
 واحد منهما اثنين فيكون الواحد اثنين ويكون الاثنان اربعة فيكون الكلام في كل واحد
 من تلك الاحكام الكلام في ان اول فليعلم ان يكون في ان شئ احاداً غير متناهية وهذا
 ليس بامور بل في شئ ان يكون الاثنان موجودة في احد ذوات الواحدين واما الشق
 الثاني وهو ان يكون الاثنان موجوداً في الجميع بما هو مجموع فذلك لا يتم غير حقيقة
 المجموع من حيث هو مجموع مغاير لكل واحد من جزئيه وهو بل لا ان اعتباراً بواحد
 غير بل للقيمة لان القابل لا بد وان بقي مع المتقول والواحد من حيث هو واحد
 ان يبقى بعد الضم والعدد الشبهه ذكرها بعض الفضلاء ولم يقدروا على حلها واقول لانها
 مخطئة بما ذكرنا من ان العدد من امور الطبيعة الوجودية الخاصة فوجدت كل واحدة
 هي عينه كثرتها لكن يجب ان يعلم ان حقيقة العدد الذي في معنى ما بالكم انما يحصل
 من كثره وحدتها هي من نوع واحد كما في من الناس والعرض والجميع مما يتماثل اعدا
 واما اذا فرغنا من القيد من وحدتها فمختلفة الى نوع كوحدة العقل مع وحدة القلبي او
 وحدة جنسية مع كونه نوعياً وغير ذلك فكل يحصل منها عدد الكمال من جهة

مشتابه وعما من متفقه كقولها موجودا على ان طلاق او اشياء ممكنة
 بالجملة العددية حاصلة من وحدتها ثلثه من هذا السبيل للكثرة بما هي كثر
 واحدة وحدة واحدة اذا عرف هذا فنقول ان الاشياء حاصلة في مجموع الاله ثلثين لانه
 كل منهما واحد في احد هما وذلك المجموع وان اعتبر من حيث هو مجموع واحد او كل
 لم يكن له جزو صوري كما كانت وحدة بها مع انثنيته وانفسا من كل ان القوة التي
 هي لها وحدة وحدتها بعينه صوري كثرتها فكل واحد من العرض في كون واحد من
 مجموع وانثنيته وانفسا مادة الاله ثلثين والاشياء وعينها من كل نوع من شأنها ان
 يتقبل الوحدة وانفسا للثلاثية المتفصلة فهي ايضا وحدة في الاعداد وكن
 الاتفاق في المعنى النوعي واحد على العقل الخالص فله وحدة يحصل من كثرها
 الكثرة والعدد كما هو ان المير وكل واحد من الاعداد فانه نوع بنفسه وهو واحد
 في نفسه من حيث هو ذلك النوع وله من حيث هو ذلك النوع خواص والى الذي
 لا حقيقة له انما يظهر ان تعلم في هذا المقام مقدمتين احدهما ان يحصل
 حقيقة بهيئة وتوحيدها انما يكون بافرازها نسبة لها واشياء هي من باها فان ذلك
 مثلا هيئة جنسية ويكون حصوله وتوحيده بافرازها وان ذلك كان العقل والخيال الحسن
 كالتبع والصور غير انهما تحت المحسوس كن الكثرة المتفصلة مثل التي هي عبارة عن حصول
 ان نفسا موجهة انما يكون حصولها بافراز التعددات وقبول انفسا ذات وحدها
 في كل من حيازتها فاعلمها المتدبرتها فاذن انكم المتفصل الذي هو عبارة عن
 الاعداد لا يمان فيحصل انواعا من انفسا حاصلة من تكرار الوحدة فيتلو في التكرار
 كل واحد بوجوب ان يحصل من نوع اخر من العدد وتوحيدها ان ذلك يكون حقيقة نوعية
 وتوحيدها عليها لانه في انفسا من الخواص وانما هو الاله والمرتب على غرضه
 الاشياء من غير ان يكون خلية شي اخر او اتفاق او عرض حاله عزيمه وسيله
 الاختلاف فكلما كان شيئا في الطبيعة الوحدة فكل واحد في الاشياء لكل واحد من
 خواصها انما هي العزم من نوع موجود بنفسه اما ان يوجد في الاعداد الذي لا حقيقة
 له كيف يكون ذا خواص لوازم واما ان نوعها انفسا ان عددا فكل واحد من الاعداد
 الخواص فكل واحد في الاله ثلثين والاشياء وعينها من كل نوع من شأنها ان
 التكرار والاشياء وعينها من كل واحد اذ جعلت اعداد كصور يكون منها وبذلك كانت
 مثلا فان لها سديا هو الواحد ثلثا وهو ثلثين ونصف هو الثلثين وعينها
 هو الثلثين والاشياء وعينها من كل واحد اذ جعلت اعداد كصور يكون منها وبذلك كانت
 كثر

كالثانيه فلها ثلثين وربع ونصف مجموعها السبعة وخواصها باحد انفسه
 وهي كون عدد الاجزاء اكثر من ثلثين ثلثين فان عدد اجزائها ستة عشر والمرتبة وهي
 ان يكون حاصل عرضها بجزء من نفسه كان رتبة والقسمة والقسمة وهي ان
 حاصل عرضها بجزء من نفسه عرضها في نفسه فالحاصل هو كعب في الاله ثلثين
 عشر فانها مكمل الاله ثلثين وكا السبعة وعشرين مكمل الثلث والاصم وهو ان يكون للعدد
 جزء بحدته غير الواحد سدا براسه سكا لكعب الكعب في الاله والاكعب في الاله
 وكعب الالكعب في الاله ذلك من الاشكال والاشياء فان لكل واحد من الاعداد حقيقة
 بمجموعة وصورة متصويرة منها في الفن مطابقا لما في الخارج كما ير الحقا بولته
 لها وجودا صري في الخارج وصورة متصويرة من مادتها حاصلة في النسخ صورته كل
 شئ هي حدة الخاصة التي لها هو ولكن وحدة العدد هي وحدة الاشياء لا
 نفسه وليس كثرته العدد كثرته انما هو واحد وكثرته الانسان مثلا فان موضوعها
 ان يكون واحدا يقال لكثير من اجزاء مجموعا واحدا يقال له واحد فكل واحد من
 مجموع هو بعينه واحد وكذا موضوع الوحدة من الانسان ان يكون كثر ان حقيقة
 الانسان ليست حقيقة كثره حتى يجمع كثره وحدة والعدد حقيقة ان كثره في
 حيث ان مجموع هو واحد لخواصه ليست بجزء من واحد في نفسه لغيره وكثير لغيره
 ليس بجزء من واحد كثره الاشياء التي تحقق في الواقع له وحدة وهو صوري ذات
 وان كانت ذات غرض كثره لشيء اخر وله ايضا كثره تعاقب وحدة كثره مثلا فانها
 حيث لها صورة العشرة حقيقة واحدة لخواصها انما يتغير بها العشرة واما كثرها
 المتعاقب له وجودها فليس لها الخواص التي يكون لها بل ان الاشياء هذا الصنف من القضا
 كما سيجت في حقيقة كثره العشرة التي تعاقبها هي العشرة لا الكثرة التي هي اجزائها ذات
 العشرة لا ينفسها فانها العشرة من الاله ثلثين عشر لخواصها العشرة
 هو جيبان قال ان العشرة آه شروع في كيفية تعدد الاعداد اعلم ان لكل رتبة
 من مراتب الاعداد اعتبارا ران عام وهو ان يكون منها كثره فان ذلك يتم كل عدد وخصا
 وهو اعتبارا بخصو صبه الكثرة التي فيها وهو صوري النوعية التي بها هو ما هو وخصا
 الخاصة التي لا يشاء كثرها غير وهي ثلثا وخواصه وانما المشرية على كل مرتبة من الاعداد
 حقيقة نوعها فكل واحد في الاله ثلثين بوسيلة هو لها عين جنسها وصورة
 مادتها اما ان لها صور مختلفة فكل واحد من كثرتها على لخواص تلك الخواص اما
 فكل واحد ذاتية واما لو ان كان كثره فكل واحد من كثرتها هو المطا وان كانت لوازم هي

متباينة السائر الحركات كان شيئاً ما راجعاً عن مسلك الطبيعة ويبدو على الاستمرار في
 موقع الفرض الأول في الفرض الأول وفي وجه الحركات وحدها التي من قبل ان كان
 وجودها تدريجياً فكذلك وضعتا وتكررتا بالذات في المثلثان من جهة الزمان كما من جهة
 راما في انهما في نفس زمان واحد في نفس زمان واحد في نفس زمان واحد في نفس زمان واحد
 متباينة بينهما الى غير ذلك من جهة بعض من جهة معنى واحد في نفس زمان واحد في نفس زمان واحد
 اجناسها بقا سر بوزن بعضها لبعض ايها نفس زمان واحد في نفس زمان واحد في نفس زمان واحد
 في زمان واحد في نفس زمان واحد في نفس زمان واحد في نفس زمان واحد في نفس زمان واحد
 من ذلك الحين معنى وكما في انهما في نفس زمان واحد في نفس زمان واحد في نفس زمان واحد
 وفيما في الموصوفين ان رعاة الحق في نفس زمان واحد في نفس زمان واحد في نفس زمان واحد
 ان الصوت مما يعجز له مقدار معين من الزمان فيجب عليه مدة مكية وقد مر في غير ذلك
 بعضها الى بعض في مقدار زمني او عددية من جهة تقابلها وان من ذلك في انهما في نفس زمان واحد
 والفرق في المثلثات بعضها في بعض في نفس زمان واحد في نفس زمان واحد في نفس زمان واحد
 على وجه الحقيقة والاشغال قدما راجعاً الى الزمان والبدن في مجموع نفس مختلفين في الزمان في نفس زمان واحد
 الصفا على تعدد اقسام القول في انهما في نفس زمان واحد في نفس زمان واحد في نفس زمان واحد
 في انهما في نفس زمان واحد في نفس زمان واحد في نفس زمان واحد في نفس زمان واحد في نفس زمان واحد
 لان في نفس زمان واحد في نفس زمان واحد في نفس زمان واحد في نفس زمان واحد في نفس زمان واحد
 ثانياً لان في نفس زمان واحد في نفس زمان واحد في نفس زمان واحد في نفس زمان واحد في نفس زمان واحد
 كذا ومن هنا كسبت الشغل الى انهما في نفس زمان واحد في نفس زمان واحد في نفس زمان واحد
 ثم في نفس زمان واحد في نفس زمان واحد في نفس زمان واحد في نفس زمان واحد في نفس زمان واحد
 الى التفرقة في نفس زمان واحد في نفس زمان واحد في نفس زمان واحد في نفس زمان واحد في نفس زمان واحد
 الشيء الذي يرد في نفس زمان واحد في نفس زمان واحد في نفس زمان واحد في نفس زمان واحد في نفس زمان واحد
 شبيهها في نفس زمان واحد في نفس زمان واحد في نفس زمان واحد في نفس زمان واحد في نفس زمان واحد
 الشيء في نفس زمان واحد في نفس زمان واحد في نفس زمان واحد في نفس زمان واحد في نفس زمان واحد
 ويوزن بالصفة فيها الكبر في جملة الاصول في الصفا وهي المسماة بالاولى والى انهما في نفس زمان واحد
 المعنى في نفس زمان واحد في نفس زمان واحد في نفس زمان واحد في نفس زمان واحد في نفس زمان واحد
 والاولى والى انهما في نفس زمان واحد في نفس زمان واحد في نفس زمان واحد في نفس زمان واحد في نفس زمان واحد
 به اوزان الحروف والحركات في نفس زمان واحد في نفس زمان واحد في نفس زمان واحد في نفس زمان واحد في نفس زمان واحد
 لذلك دون الفرض ان كان في نفس زمان واحد في نفس زمان واحد في نفس زمان واحد في نفس زمان واحد في نفس زمان واحد

عقد في الورد بنزلة حروفين والحق في نفس زمان واحد في نفس زمان واحد في نفس زمان واحد
 قد يكون صوت مجرد عن الحروف في نفس زمان واحد في نفس زمان واحد في نفس زمان واحد
 فاقصدها مقصداً فخر واحد في نفس زمان واحد في نفس زمان واحد في نفس زمان واحد
 او مقصداً مقصوداً اراجه ما يتبع في العرف من تعديلات الحروف في نفس زمان واحد في نفس زمان واحد
 من هذه الاوضاع وانما بالضرورة بل تدقيق العرف في نفس زمان واحد في نفس زمان واحد في نفس زمان واحد
 ولا يقتصر في نفس زمان واحد في نفس زمان واحد في نفس زمان واحد في نفس زمان واحد في نفس زمان واحد
 يكون جزءاً من واحد في نفس زمان واحد في نفس زمان واحد في نفس زمان واحد في نفس زمان واحد في نفس زمان واحد
 العرف من واحد في نفس زمان واحد في نفس زمان واحد في نفس زمان واحد في نفس زمان واحد في نفس زمان واحد
 في نفس زمان واحد في نفس زمان واحد في نفس زمان واحد في نفس زمان واحد في نفس زمان واحد
 يحصل في العرف في العرف من واحد في نفس زمان واحد في نفس زمان واحد في نفس زمان واحد في نفس زمان واحد
 والشهر في نفس زمان واحد في نفس زمان واحد في نفس زمان واحد في نفس زمان واحد في نفس زمان واحد
 من ذلك الحين في نفس زمان واحد في نفس زمان واحد في نفس زمان واحد في نفس زمان واحد في نفس زمان واحد
 وان في نفس زمان واحد في نفس زمان واحد في نفس زمان واحد في نفس زمان واحد في نفس زمان واحد
 هي التي في نفس زمان واحد في نفس زمان واحد في نفس زمان واحد في نفس زمان واحد في نفس زمان واحد
 منها من صدق في نفس زمان واحد في نفس زمان واحد في نفس زمان واحد في نفس زمان واحد في نفس زمان واحد
 المتصلة سواء كانت بالذات او بالعرض في نفس زمان واحد في نفس زمان واحد في نفس زمان واحد
 الواحد في نفس زمان واحد في نفس زمان واحد في نفس زمان واحد في نفس زمان واحد في نفس زمان واحد
 هذه المسئلة اذا تعذر هذا فقد علم ان احد الخطرين ان كان من مباديها لان في نفس زمان واحد
 خط من نفس زمان واحد في نفس زمان واحد في نفس زمان واحد في نفس زمان واحد في نفس زمان واحد
 بعد ويجوز ان يكون في نفس زمان واحد في نفس زمان واحد في نفس زمان واحد في نفس زمان واحد في نفس زمان واحد
 مع قطع النظر عن تحقق هذه المسئلة في نفس زمان واحد في نفس زمان واحد في نفس زمان واحد
 واحداً في نفس زمان واحد في نفس زمان واحد في نفس زمان واحد في نفس زمان واحد في نفس زمان واحد
 يكون ممكن في نفس زمان واحد في نفس زمان واحد في نفس زمان واحد في نفس زمان واحد في نفس زمان واحد
 كل منهما في نفس زمان واحد في نفس زمان واحد في نفس زمان واحد في نفس زمان واحد في نفس زمان واحد
 اضطراره بل في نفس زمان واحد في نفس زمان واحد في نفس زمان واحد في نفس زمان واحد في نفس زمان واحد
 التباين كما يجوز ان يوجد في نفس زمان واحد في نفس زمان واحد في نفس زمان واحد في نفس زمان واحد في نفس زمان واحد
 امتساكية سواء كانت بالذات او بالعرض في نفس زمان واحد في نفس زمان واحد في نفس زمان واحد
 في التعليلات في سببها الحسنة والموسيقى في نفس زمان واحد في نفس زمان واحد في نفس زمان واحد

أو على غيرها إنما الكلام في هذا أن هذا المصداق بالتحصيل ليس بجوهر الحاشية إنما هو
وقد علمنا أنها ليست بالذات فبذلك يلزم أن يكون شيئاً وأصدها وعرضها أو شيئاً لا شيئاً
إذا ما كان علمنا بالاشياء الخارجية مستنداً لما حصل من معيها وجوهرها الحاشية
لها يلزم أن يكون كلف من هذه الأنواع المحيطة بشئ في اختصاص مجرداً عن المادة
بغيرها من المقدار والوان والوضع واشياءها يكون ذلك الفرد المتخصص كلياً ونقلاً
ببأن ذلك أن كل نوع جماعي قطعنا وقطعنا أو قد تم بحد محسبته وحقيقته معناه
في الزمن فليخبرنا أن وجوده معيته فيه من غير أن يتخصص بل يبقى على ما هو
وعومها واليخصي والواحد أن الوجود لا يتفك عن التخصص وجودها بل هو
معقول والفاق في بطلان أن الوجود في ههنا من الإنسان مثلاً تخصص فينا في عقل
مجرد عن الكم والوضع والالوان وسائر الصفات المحيطة به إذ لو كان كذلك لكان يحصل
في العقل على ما ليس له امتناع حصوله لكان في الفرد العقل وكذا حصل من الفرد
من عقله ومن التخصيص عقله من التخصيص عقله السالط على تلك المدة والمجاورة
التي هي من الوجود في الزمن وإن كان أمراً متخصياً إلا أنه عرضة في كيفية عمدة الكون
اليسير من أمم حقيقة ذلك العلم الماحذ منه مجرد كان أو غير من غير من معي
ولذلك التخصيص في الخارج وقد علمنا ذلك أنه في دفعه أو شيئاً لأن الماحذ من الخواص
التعريفية لا شيء من خواصها فهو ما بينها ومعنى ما بينها دون ذاتها وخواصها بل هي
شرط حصول معنى في وجوده وتخصيه إياه أن يكون ذلك المعنى صادقة على ذاتها
يكون ذلك المعنى فرداً ومصدراً لذلك المعنى فإن الإنسان مثلاً متخصٍ بها فما
والتي لم يخلط التركيب العقلي والتوليد مع انبثاق خصوصه على في وجوده وتخصيه إياه
أن يكون ذلك المعنى صادقة على ذاته أن يكون ذلك المعنى فرداً ومصدراً لذلك المعنى
الإنسان مثلاً متخصٍ بها وما كان ذاتاً وأما كيفية الوجود الذهني وصادقة على غير
فإنها وإن كانت مطلقاً من الخصوصيات فلا تعنيها والمحا وحينها وحقاً وإن كان في
شيئاً وأما كمالها باعتبارها من حيثها باعتبارها من حيثها باعتبارها من حيثها باعتبارها من حيثها
والعقل في الخارج واليخصي من كماله أن هذا ينشأ في الزمن مثلاً فيشارك الإنسان
في اختصاص النوعية والجوهر وقوله لا يصادف الشيء والمحل والخلق مع كونها حاله في
وعطها مستغن عنه وقد علمنا أنها من غير تعنيها والتفكير المعنى الذي هو مصر عليه
المعنى في الجوهرية الذهنية في بلدان الجوهرية من شأنها أنها إذا وجدت في الخارج
كانت في موضوعه وشئ على ذلك بل يكون صورة الجوهرية في الزمن من الكيفية

[illegible]

[illegible]

۱۰۰

[illegible]

ممن لو تصور ان احداهما اوليا لتقديم من الاخر بل هو ان احدهما اول بالزمان
من الاخر فلا بد عليه ما اورد به ثم اقسام التقديم بعضها اوليا بتقديم من
الاخر واما التقديم في كل قسم فهو اول بالمعنى الذي هو ملك تقدمه على الثاني
فقد لا يلزم ان يكون اوليا بتقديم من المتأخر فاذا لا يستبعد ان يكون معنى
التأخر والتقدم في كل قسم يكون اوليا بتقديم من المتأخر عندنا فاما انما
بعض اقسام التقديم فكلها هي اقسام تقدمه من البعض الاخر فكل
معنى التقديم واقع على اقسامه على ما هو المشهور بالمشكلات ولا يلزم
من ذلك ان التقديم في كل قسم يكون اوليا بتقديم من المتأخر عندنا فاما انما
من الخطا بين التقديم والتأخر وبين التقديم وقسم التقديم والمؤخر عند
الجمهور من التقديم في المكان والزمان وكان التقديم والقبول شيئا لها من
او يلزم ذكر اقسام التقديم والتأخر وكيف يشترط فيها عن بعض مع الدرس على
المشترك بينهما كما هو المشهور من اقسام التقديم بين الجمهور وهو هذا ان
على ما في المكان وما في الزمان وذلك كونهما في المتغيرات المكشوفة عند
كان عندهم ان في اشياء لها ترتيب فاهو ترتيبها الى بعد مكان في عرض او وجودها
يقدم على ما هو بعد زمان لان له ان يلقاها شيئا حيث لا يلبس ما هو بعد ولا
يلزم ما هو بعدا وقديرا لانه قريب وكله حال اجزاء الزمان بالسير الى ان
الحاضر او بعينه لكن صلتها بالماضي والمستقبل بالسير الى ان
واعلم اننا لفرق بين التقديم والتأخر في كل قسم من اقسام التقديم بمقتضى
ان ما ذكر في التقديم الزمان هو بعد زمان التقديم الزمان غير فرق بل العرض
بيات اشتركا في معنى واحد ثم نقول ان التقديم من ذلك اي مما له ترتيب
او زمانا في ما له ترتيب فيكون في العقل في العين فكل ما هو قريب الى المبدأ هو
مقدم في الخارج او في احوالهم فهو تقديم ما هو بعد منه وذلك الترتيب اعلم من ان
يكون طبيعيا او وضعيا او اتفاقا فلا بد ان يكون الترتيب من واقع الترتيب
من حيث هو انما هو الترتيب من الشخص الى الشخص انما هو الترتيب من حيث هو
صفتها الحاصلة لها في الخارج فكل من هو من حيث هو في التقديم والتأخر
او غير ذلك وان كان بالوضع كن مراتب القرب والبعد بالقياس ليس بوضع
واضح بل مقتضى الطبيعة والترتيب الواقع في درجاتها في الشخص واحد كونه
والصبر والشارب الكون والشيء في الخارج والترتيب ليس بوضع كانه انما

وهو

وهو له لكن ذلك حسب المراتب وهذا هو الترتيب فكلما كان التقديم من
حكمة الجمهور من الزمان فيكون اقدم منها وكذا الشياخ اقدم من الكون لانه
اذا جعل هذا الترتيب من طرف المبدأ في الوجود وادخل المبدأ من الجانب الاخر
حالا التقديم والتأخر الذين هما حسب الترتيب واما الثاني فهو الترتيب الوضوئي والتأخر
تكون ايات الحق والتأخر في الترتيب فاما بوضع الواضع والتأخر وصنعه وكذا ترتيب
الكلمات والاداء في الصناعات فكلما كان التقديم من طرف المبدأ في الوجود وادخل
الشيء في الوجود على ترتيب خاص فكلما في الوجود لا عن قصد بل عن طبع بل بغير
والا فكلما في الوجود من الناس فكلما في الوجود من الناس فكلما في الوجود من الناس
بين التقديم والطبع والتأخر في التقديم والتأخر في التقديم والتأخر في التقديم والتأخر
الطبع في التقديم والطبع في التقديم والتأخر في التقديم والتأخر في التقديم والتأخر
او ايسر في التقديم والطبع في التقديم والتأخر في التقديم والتأخر في التقديم والتأخر
منهم بين التقديم والطبع في التقديم والتأخر في التقديم والتأخر في التقديم والتأخر
اجتماع في التقديم والطبع في التقديم والتأخر في التقديم والتأخر في التقديم والتأخر
عليه بالزمان وهو ظاهر في التقديم والتأخر في التقديم والتأخر في التقديم والتأخر
عليه هذان التقديمان والذين بالترتيب ترتيبا طبيعيا في زمان من حيث هو
احدهما جنتها من غير الثاني من حيث كونهما سببا لغيرهما والثاني من حيث كونهما
واقعة في ترتيب وقع بين درجتها في ترتيبها من حيث كونهما سببا لغيرهما
سببا في الترتيب هو بغيره سببا في التقديم والتأخر في التقديم والتأخر في التقديم والتأخر
الطريق والفاضل والسابق ولو في غير الفضل متقدما به يعني قبل انهم التقديم
ما قبل من الزمان وصرف من الزمان وهو المكان في المطلق الزمان سواء كان في الحس
او في غيرهما سواء كان في المبدأ الطبيعية او الوضعية او اتفاقا في الاشياء
منها كمال والنقص قبل الكمال في الشيء ولو في امرين متقدما على ما دون ذلك
او من هذا هو المبدأ في التقديم والتأخر في التقديم والتأخر في التقديم والتأخر
والنقص في التقديم والتأخر في التقديم والتأخر في التقديم والتأخر في التقديم والتأخر
كانه في التقديم والتأخر في التقديم والتأخر في التقديم والتأخر في التقديم والتأخر
بغيره معنى الشدة والضعف بازدياد الطبيعة العامة في بعض افرادها
في التقديم والتأخر في التقديم والتأخر في التقديم والتأخر في التقديم والتأخر
والا فكلما في التقديم والتأخر في التقديم والتأخر في التقديم والتأخر في التقديم والتأخر

لنستقيم زيادة كالسواد الشديد فله من الطبيعة السوداء بغيرها ليس المشي والضعف
وليس للسواد الضعيف من تلك الطبيعة شئ ان وهو اصل للفرق الشديد بينهما
وكذلك الحال في كل ما له كذا كثير وتكون في معنى ما لا يتقدم بالقياس الى المتأخر والقياس
بالقياس الى المتأخر فان معنى ان هذا هو الاختيار في المتأخر والقياس الى المتأخر
منه في المتأخر والمؤخر من حيث المتأخر من معنى الاختيار وما يجرى مجراه ما لم يكن
منه في المتأخر وكلما يقع من هذا الباطن المتأخر وقوم المتأخر وكذا الرتبة والمؤخر
واعلم ان ليس للعقل المشترك الشفاصل في هذه الشاغل هو معنى المتأخر والقياس
كالقياس من ظاهرها العنوان ان ليس له شفاصل من شرفه بين المتأخر والمؤخر ثم لو كانت
الشفاصل محسوسة كان المتأخر اوليها المتأخر من المتأخر وكذا لو كانت الشفاصل
مشتركة بينهما بل بالعقل الشفاصل بينهما شئ اخر كان اختيار والعرف والتدبير
المتأخر وتكون هذه التي هي لا تفتقد لما عندها وفي قوله تشرى باختبارها في
مناقضته فان يفهم من التقدم بالبطح وهو غير مراد ههنا بل المراد ان الاختيار
الذي ليس هو كماله وافضلها للمؤخر سواء كان سببا في تحته ام لا ثم نقول
ذلك الى ما يكون له هذا الاعتبار له بالقياس الى الوجود فعملوا الشئ الذي له
الوجود او لا ان يريديان نقل من التقدم ومقابلته وانما ان ههنا يصيغ
للباطن دونها لتقول وجها تقدم بصيغة المعز المجعول لان المتقول اليه ههنا
معنى دقيق لا يدرك ان اولها العلم شيئا من ما سبق من المعاني وهو معنى التقدم
بالطبع وملاك اصل الوجود بقول المتأخر الذي يحتاج اليه موجود اخر سواء
كان فاعلم او ما دة او صورة او شرط او متقدما عليها لان له ان يوجد ولا
وان لم يكن ان اخر موجودا فلا يمكن وجوده الا وقت كان الاول موجودا فاما
التقدم والاختلاف ههنا نفس الوجود مثلا الواحد والكثير ليس من شرط الواحد
ان يكون الكثير موجودا او لا يمكن الكثير وجوده الا وقد صار الواحد موجودا قبله
وذلك بل من ههنا ان يكون الواحد فاعلم معطيا لوجود الكثير او لا يكون بل مجرد
كمية متفق على البتة ان يعطى الكثير وجودا حاصل بالثلاثية منه ومن غيره يكفي في
حصول هذا المعنى من التقدم ثم نقل معية ذلك المتأخر الوجود من جهة
اخرى فاننا اذا كان شيئا ان الفرق بين هذا المعنى من التقدم والمعنى الذي
مرد ذكره ان ما به التقدم وعلل كثره احد هما نفس الوجود وفي الاخر كيفيته
اعني وجودها لوجوده ككل شيئين يكون وجوب وجود احدهما من الاخر وجوده

الاجز

الجز ليس من بل يكون اما من ذاتها ومن شئ ثالث فله في هذه الاشياء ان يوجد وان
لا يوجد وله من الاخر وجوب الوجود ومن ذاتها تجويز ان الاخر معها وجوده
يكون علة موجبة لوجوده هذا الحكم الوجود لذاته فاما انما تقدم بالوجود
على هذا ولا ينافي ذلك كونها مكانا في الزمان او في المكان او في المعية ليست بانها
ذات الشفاصل والاختلاف وكذا التلازم بينهما فالوجود كذا في ذاته كذا في غيره والافتقار
وان كانتا معين ومتلازمان كذا ليس يستلزم العقل ان يقول لما تحرك يترك
فقرارة الفتاح وليست كذا بقول لما تحرك الفتاح تحرك البند وان كان له ان يتحرك
لما تحرك الفتاح كان دليل على ان البند لم يتحرك في التلازم بينهما ليس من غير واحد
فان صدها مستلزم للاخر معناه انه موجبه له والآخر مستلزم للاول معنى ان حصل
كان الا والآخر حصل لانه من نفسه او من ثلث فالتلازم الاخرى سببه مقتضى الحكم
انما فيه وليست الاخرى سببا للاول والاصل وان لا يفتقد غنها وليست كذا في
الشئ هو واحد وجب صفة في ان يكون علة الشئ وبالجملة فان الشئ لا يجوز ان يكون
يجب تصحيح ان يكون علة الشئ ان يريديان ان العلة ما لا يجب كونها علة لشيء علة
بالتحقيق وان المعلول ما لا يجب وجوده بالغير يمكن موجودا وان العلة من اللوان ان
لما هو علة معنى ليست علة العلة من الصفا فانها على ذاتها بل انما هي علة لها وكذا
علة شئ واحد في الواقع لا تقدم في اخر متاخر بين ذاتها العلة وكذا علة الا
يجوز ان اعتبارها وتكاملها يمكن بالامكان العام ان يكون علة الشئ فيكون علة له
مسئلة فما صفة شئ يتغير من الماهيات ويستحق عليه كثير من المقاصد منها الماهيات
وصفة الباري اجل اسمها ومعناها كغيرها من الوجودات على وجه غير العاديين
انها لما كانت متغير وشئون ذاتها وتجليات اجالها وحيلها له وظل صفة ما ذكره من
عليه ان العلة اما ان يكون شرط كونها علة نفس ان لا يكون لها ثبوت في
اولا يكون لذاتها متواترة في نفس الا وان يكون نفس ذاتها وكذا علة شيئا واحدا فلا
يمكن تعلق المعلول من ذاتها وان لم يكن تأثيرها في ذاتها فلا بد ان يكونها علة من
زيادة في قدر انتماء شرط فلم يكن ما فرضناه علة علة بل العلة هي للوجود ثم الكلام
في ذلك المجموع كالكل في الا والى ان يقتضي الشئ يكون لذاته بل زيادة في ذاتها
شرط علة موجبة لان المعلول ككل علة يجب ان يكون معلولها من لوازم ذاتها
هي علة علة لها وجوب بان وجوب كونها موجودة سواء كان لها ثبوت او ليس بها وجوب
كونها علة وهو الضرب الثاني المقيدة بما دامنا ذات في غير الواجب الوجود

الاجز

المعقودة في مثل هذا المحول قبالها الضرورية المطلقة كقولنا الانسان حيوان
 واطلاق هذه الضرورية بالقياس الى الضرورية الوصفية والوقعية وعجزها وتقيدها
 بما دام المصنوع اعما عن الضرورية الذاتية لا يفي ذلك لما قد علمنا ان العلل لما
 هو علة بالتحقيق من الحيوانية والضرورية والصفات الذاتية كما يحويها الانسان واعلم
 ان كل ممكن محتمل بالوجوب ليس احدهما الوجوب بالسايق وهو كون علة بحيث يحتمل
 التأثير والنجاة والثاني الوجوب باللاحق وهو الضرورية بشرط المحول فان كل موجود
 وجوده يتبع ان يصير معدوما لا مستقلا لانه اجتماع التقيضين وله امكانان مفرقا
 باذا هذا هو الوجوبين وهو غير ان كان الذاتي لمصلحة المصلحة في ذاته فانه
 ممكن ان يكون عند الشيء ويمكن ان لا يكون باذا الوجوب السابق الذي يكون
 المعقول به من قبل وصف الشيء كمالا متعلقه وقوله يمكن المتكون هو كمال ممكن
 يكون ويمكن ان لا يكون باذا الوجوب باللاحق والفرق بينهما متفان عن ذاتهما
 وجوده وعلته وثبوت العلة في الشيء ليس من تفان من ان كانا من عند فعله فانه من حيث
 هو اى كمال ممكن ان يكون هو موجودا شارة الى ان الشيء بالوجوب باللاحق وتنفى ان كان
 بقا بله وقوله من حيث ذلك اى العلة ممكن ان يكونا فيكون المعقول بذلك علة
 للوجود اشارة الى ان الشيء بالوجوب السابق وتنفى ان كان الذي بقا بله اى ليس بالفرق
 كقولنا ما دام كونه بحيث يمكن له ان يكون شيئا وليس له الوجود في نفسه كونه الشيء
 بالفعل شيء ولا معطيا لوجوده والى قولنا ذلك معطى الوجود في نفسه كونه
 بل ذاتا في نفسه وذلك لان كون الشيء من الممكن ان يكون له ليس لذاته
 ممكن ان يكونه فمفهوم كونه ممكنا ان يكونه ليس كذا في ان يكون الشيء عند او يريد
 الوجوب السابق بالمرهان وهو ان وجود الشيء من الذي يمكن ان يوجد منه ذلك
 الشيء وان لا يوجد له ليس كونه ممكن ان يكونا له والى ان كان ما بالضرورة محتمل
 بالفعل لعدم مبدأ الوجوب والتقص سببا للكمال ثم ان ذلك اى الوجود
 ان يوجد شيئا غير كمال في وجوده عند ان كان كمالا في وجوده عند ان كان كمالا
 في عدم وجوده عند ان كماله الممكن الى الطريق ليس سوا ما في ذلك يكون هو الشيء
 وخرج لا يكون له في نفسه الى الذي يوجد والذي لا يوجد بسببه واحدة فليس المعقول
 حاله يتم فيها وجوده عن عدمه ولا العلة في حاله يتم فيها تأثيرها عن ان تأثيرها
 وان يكون المعقول لتغيرها عن ان تكونه عن غير تأثيرها لانه حاله وجوده وحالته
 تليين كون العلة علة للوجود اولى من ان كونها علة وان كونها علة للوجود الشيء اولى

فان

كونها علة للعدم والفرق الحقيقة كانهما ان يكونا انهما حاله الى انهما
 الى الممكن ان يجاز بها بغير كونها موصفا عن كونها ثم يتصل الكلام الى انهما حاله فان
 مع انهما مبرا حكم ان كان باقيا لم يتصل بها ان متبنا وان كونها لاحدا كمالين من
 ان من فاما ان يتسلسل العلة لهما في وجودهما في نفسه ومع ذلك فاما ان يكون حكم
 ان كان وقسا الى الشيء من باقيا احصا الى المخرج اخر فليست العلة معها حاصلة وان
 كان مع انهما مثنى سوا كان واحدا وكثيرا متبنا او غير متبنا بل ان كان كمالا
 احدا متبنا من متبنا كان موضوع العلة باقية حقيقة ليس في العلم وعن علمه اولى
 بما هو وجودها بل بالجوهر المركب من وجودها لانه وجوده شيء متبنا لهما اى شيئا ان امراده
 او سواه او متبنا او غير متبنا وطبيعة جاذبة او غير جاذبة وان كان امراده جاذبة لهما
 العلة على كونه مصادرا او حصلا او موطا او موصوبا او مخرج او وقع وقت انفصال الوجود
 حصل ما بعد ان العلة بحيث لا يتوقع صدور المخرج عنها على امر اخر وجبه صدور عنها
 بدونه امتنع صدور ذلك من المخرج وجود المخرج عن العلة لوجودها العلة بالتحقيق هي
 ان وجبه بها وجود المخرج وجبه لهما كونها علة فانه لا يتصور ان علة المخرج لا يكون
 بعلة ولها معا في الزمان او الدهر او غير ذلك ولكن ليس معا في القياس بل يحصل
 الوجود وذلك آية لما ثبت ان كل علة يجب منه وجود المخرج ويمتنع عدمه وكذا المخرج
 وجوده لا يجب وجوده ما يجبه منه وجوده فكل منهما يمتنع انفكاك عن صاحبه فلهما معا
 ان كان وجودهما في الدهر او كمالا معا في السرم والفرق بين هذه التفسيرات حصول
 في متغير حيث تغير زمانا عن زمانا ومعية ثابتة لمغير من حيث تغير زمانا
 ثباتا او وجوده مطلقا هو المخرج عن الدهر كونه العلة الى العلة ومعية انما في القياس
 ثباتا لهما السرم وهذه معان يحصل في غيرهما كالحال في هذه العلة والى قولنا
 كما زعمه انما من الزمان من انهما انما هما علة لثباتهما معا يحصل باذا انهما حتم
 في الحصول اذ على انما سببه بعد انما انما في قولنا ان الشيء المتغير زمانا في
 الثابت الى المتغير هو في الشيء الثابت الى الثابت سببه بعد انما انما في الحصول
 وذلك لان المعية التي بين المتغير انما كالمركبة مع الزمان متغيرة ومتغيرة متبنا له كماله
 وجودها في قولنا اخر من المعية والى كماله التي هي بين الواجب بكونه وصفا
 انما لانه لا يمتنع كالمعية التي بين المصادق وتفسر الزمان او المخرج زمانا في هذا
 معقول يحصل سوا ذلك ان يكونا او غير قولنا للحصول ان يحصل في كل معنى
 عبارة مختصة وكون معنى حصولها بالتحصيل اذ ان ذلك العلة بالاشياء على ان

[illegible][illegible]

فان يضيء عبارة عن اتحاد الشئ بمفهومه الذي يوضو هو معنى بسيط لا يدخل فيه معنى
 اخر ولذا لم يمتنع من ان يكون سبباً في سبب وكذا في نظائره فان مثل ذلك ان شئاً لا يتر
 في انصاف المصية بالوجود حيث ان ثبوتها متفرج على ثبوتها فيلزم ان يكون المصية
 قبل وجودها موجودة وبالحيلة من ان تقدم الشئ على شئى تقدم كان في ان يصفه كما
 ان يكون المتقدم وجود قبل المتأخر والمتأخر عدم في مرتبة المتقدم فالمتقدم الزمانى عبارة
 عن كون المتقدم حاصلاً في زمان لم يحصل فيه المتأخر فيمكن ان تقدم الذات في زمانا كانت
 للمصية تقدم على الوجود فلان بها ان يكون للمصية غير تميز من الكون والوجود لم يكن الوجود
 كائناً في تلك المرتبة على ان كل اعتبارا واعتباراً سواء كان وجوديا او عدميا اذا اعتبر
 مع المصية في الحيز شئاً كان يلزم من اعتبارها اعتباراً من غير ان يكون الوجود تكييفاً يقال
 انها متقدمة على الوجود سيما المطلق حتى يلزم الحدوث في الوجود هذا او عدمها
 والمقتضى المرجوع اليه الذي يتجلى به الوجود في كل المقامين وهو ان المصية وان كانت
 غير مارة فان اتبع من الوجود وعلمت وعن عدمه وعلمت لكن العقل ان يان خطها في ذاتها
 مجردة عن كونه الوجود وان عدمها في حيزها بشئ منها وهذه اللام حلقه ليس بجسم
 فعل العقل واختراع له يكون كاذباً بل يكون كلاماً هو غير المصية من الصفات اذا اعتبر
 معها كما نشأ عنها غير انما يرد عليها رضى لها فمما في حد نفسها ومن حيث اعتبار
 ذاتها بذاتها مجردة عن ما عداهما لكن هذا التجرد انهم يحق من اتحاد وجود الشئ لا يتعمل
 العقل لها باعتبار هذه الملائمة التي هي خطوها عن كل الوجود استغريب من الوجود
 فكان ان تسمى المصية عن جميع اتحاد الفعلية بحسب جودها انما تسمى من الفعلية تكونها بال
 في ذاتها الذي هو جودها على كل هيئته وصورته ومقابلتها تقدم العلم الفاعل
 على المفعول مع ان الفاعل بها هو ما يلزم ان يكون ذاتاً موجودة قبل المفعول فمما
 وذلك ان بان تعالى ان قوة الوجود انما فيها مغرب من الوجود والفعلية بها جودها
 لا الوجود في ذاتها كذا حال المصية باعتبارها سر الى مطلق الوجود فان الكل الطبيعي هو جودها
 بانها في القوى بنفسها في ذاتها ليس في قوىها انشاء فاعلم ذلك فانه مسلكت وتبقى
 عجيب واما بشكل هيئتها ام القوة والفعل وان اتمها تقدم وانما استمر انما
 فان معرفته ذلك من الله ما شاء اعلم ان البحث عن احوال القوة والفعل وان اتمها اتم
 في التحقيق من المباحثة المهمة في العلم ان على المناسبة للفلسفة الى اولى لوجوه الاول
 ان القوة هي من عدم والفعل مغرب من الوجود والبحث عن احوال الوجود والعقد
 لا يقع الا هنا الثاني ان القوة كالمادة والفعل كالصورة فالبحت عنها كالبحت عن
 الصورة

والصورة مما يجب ان يحسن به والاهتمام لها فانك ان القوة شئاً به ان كان الذات
 التي هي من احوال المصية من حيث ذاتها ان من مرجعها ان كان استعدا في الذي هو
 حال المادة الوجودية والفعلية شئاً به المرجع يليق البحث عنها في هذا العلم الاول
 ان معرفتها ان اتمها تقدم من ان لا تحق وتحتوي ذلك شئاً بالمناسته لمباحث التقدم والانتقال
 ان معرفتها بها بطريق غير انما تقدم والانتقال زيادة ظهور وانكشافاً ذلك منها ما هو
 تقدم على ان من ثمة القوة تقدم على الفصل فاما ما يثبت بالزمان وبالمصية والفعل
 عليها مطلقاً بالشرط والاطلاق وبالذات والمقتضى كما سترها الكيفية في جميع ذلك
 فصل في القوة والفعل والتقدم والاثبات للمادة فلا يتكفى ان يري بان يكون في هذا الفصل
 اولاً حصاً في انما القوة من الوجود التي يطلق عليها هذه اللفظة بان شئاً انما القوة
 لها زوالاً شئاً انما الوجود من بعضها المصية في انما قهرها ثم يتبين ان القوة التي هي غير
 من القوة باحوالها في ليس من شئها ان لا يكون ان فيها من شئاً انما العقل باقره ولا
 يتصل لغيره بل الذي بمشئته يفعل انما ولكن لا يتغير مشئته وفعله واراو درجته
 بان ليس في ذلك انما شئاً رادته سبباً لفعله سواء كان شئاً من ذاته او رادته عليه
 بل هو امر في العقل بان لا يتغير في رادته من الذي يتغير في رادته بل لا بد من رادته في رادته
 هو من غير العقل المتكلمين اولاً لا بد من رادته بل على وجه التحيز في كاداه اخر من اعنى
 ان شئاً عن ذلك لان اختياره مجرد الفعل من رادته في اختياره على وجه شرط العلم
 بالكلية لا في وقت خاص بل وقت ثم يتبين ان القوى التي هي مما هي الحركات و
 انما فعلها ما هي تامة الفعل ومنها ما هي غير تامة القوى الفعلية اذا كانت غير تامة
 بالقبول كالحركة او بالانطلاق في ان شئاً كانت غير تامة القدرة فمما جاز الى ان
 داغ اوصافه في رادته حتى يتم في فعلها ولهذا يتعلق بكل الطرفين فيصير
 واحدة الحركة والسكون بل رادته واحدة ان شئاً واللاتسان وبنوهم فيهم
 واحد اللذة والحرارة ويقع من مبدأ واحد الشهوة والعقبة كل القوى هي مما هي
 ان تفعل ان قد يكون تامة وقد يكون ناقصة وقد يكون قهراً وقد يكون مبيداً وكلما
 كانت القوة انقص وبعداً كان القوى بها عليها كثر وبعد القوى لا تفعل لغيره المصية
 ان ولى ولذا لا يقوى على انشاء لانها تيرها كما ان البادى تفعل شئاً غير متناه
 ثم نذكر ان من القوى الفعلية والافعال تفعل لغيره بالمصية ومنها ما يحصل بالاعمال
 ومنها ما يحصل بالصناعة ومنها ما يحصل بالانفاق وليذكر الفرق بين هذه الامور
 ثم سطر مله من يرى من المتكلمين وهذا لما يقدر من ان تقدم من ان القوة لا يكون

حيث هو منشأه ونشأته تلك المصية وهذا حال الشيء الموجود الشخصي
 كيفية الاستعداد التي بها تتفاوت قربه وبعد الجصول كما له الموجود
 فلان مكان هذا المعنى خط من الموجود كما عدم بعض الملوك التي من شأنه
 للوجود ان يتصرف بها ولا يلزم ان يكون الخلق ان كان على الذات والى
 مجرد الاستعداد كما هو حق بلزم ان لا يتم اليه ان الدال على ان كل حادث له مادة
 حاملة لا مكان وجوده على ما زعمه صاحب حكمة الاشراق ومناجعه فان كان مكان
 المذكور في الترتيب الواقع في ذلك اليه ان الحادث فيل وجوده اما يمكن
 او مستحيل او واجب ليس له بالحق القسيم للوجوب وان متناع لكن بعد التفتيش بلزم
 ان يكون مصداقه ومطابقا لوجوده لما يلحقه من الخصصا المكانيه والى ما ياتي
 والحوال الشخصية هذا ايضا سببا لطلب القوة على هذا المعنى المصداق
 وهم الباحثون عن احوال الكليات الفاعلة من الخط والسطح والجسم المقدار لما
 وجدوا بعض الخطوط المستقيمة من شأنه ان يكون له مربع محصور على مساحة
 معينة ويعرفها ليس من شأنه ذلك المربع جعلوا ذلك المربع قوة ذلك الخط فيعرف
 المعنى عليها كما ذكره في القوة سيما عند من اعتقدوا صدور المربع انما يكون
 بجوهر اضلع على مثلث القوة ثم انما اذا عرفت القوة باي معنى كانت على غير
 القوى بل تلك المعنى وعرفت ما قبلها من غير غير القوى اما الضعيف واما القوي
 والما هو بل لا تعال واما الضعيف واما القوي واما المثلث الذي لا يكون ضلعا
 سطحي مربع معروض اما القوة بمعنى ان كان قد سلف ذكر انكاد وخواصها هي
 واما القوة بمعنى غير ذلك تعال فهو النوع الثالث من الكيفية وقد مضى بيانها واما
 بمعنى القوة عندنا كما لا ينفك في نفس الموجود على ان طاق في اوق وجود الكيفية كما عندنا
 المشايخ واما القوة بمعنى الصفة المؤثرة في الغير فلا يخصه مقولة بل لها انواع
 مختلفة من الجواهر والاعراض وسنذكر في بيان اقسامها واما القوة بمعنى القدرة
 فالمشهور انما من الكيفيات النفسانية المختصة بالحوادث لا نفس الشاكلة لغير افراد
 الحيوان مما هو حيوان بالقيام الى الغير في افعال الصادرة منها وهي ان اراد بها
 الحادثة ان كان في القوي مجبها صدور الفعل وكون صدور مجبها الواقع وهي بهذا
 المعنى لا توجد لها بارى في كل ذكره ونرى من علمه وكثرة هم المفاوون من المادة
 بالكلية وهي بالحق الذي يصح إطلاقه عليه وعلى غيره هو كون الفاعل مجبها وقول
 ان له يشأه يفعل سواء شاء فعله او لم يشأ فاعلم بفعل وسواء كان نشأته المستتية

ام لا وسواء كانت عين ذاتها على او زائدة على يكون مرجها المكون من الموجود
 من ان يكون واجب او ممكن او غيرهما او عرضا وكل من المعنيين بل الثاني الذي هو ان
 نوع اضافي من القوة بمعنى الصفة المؤثرة في الغير هو المراد بالصفة هنا الوصف القوة
 سواء كان عينيا شئيا وجزا له اوصفة زائدة عليه والشخص بصدده بيان هذا النوع من
 بالحق هو القدرة مطلقا وتخصيها معناه ونحن قبل المشرع في توضيح ما هو بصدده
 بيان القدرة فكيف في المعنى القوة بالمعنى انهم في اقسامها مقول القوة بهذا المعنى
 اخر في اخر من حيث انه احرازها واجب ان يكون من آخر في آخر كون الشئ الواحد لوضو
 نفسه اثر الكائن في ذاته الواحدة فلو كان ذلك مستحيل في نفسه لا يشبهه في ان الشئ
 يتسمع ان يكون مبدأ الغير بنفسه لا بد لو كان مبدأ الثبوت صفة في نفسه لما ممت
 مادام هو موجود او مستحيل كان ذلك فيكون متغيرا في تلك الصفة فلو كان مبدأ الغير لا بد
 يكون غير واما تقييدها فهو ان يقول القوة اما ان يصدر عنها فعل واحد او افعال مختلفة
 كلا القسمين متعان على قسمين اخرين فانما ان يكون لها ذلك الفعل بقدر او فضل
 من هذا القسم امور اربعة الاول القوة التي يصدر عنها فعل واحد من غير ان يكون
 لها به شعور وذلك على قسمين فانها اما ان يكون صورة مقومة واما ان يكون عرضا
 فان كانت صورة مقومة فانما ان يكون في الوجود الجسم البسيطة فيسمى طبيعة مثل الذات
 والمائية واما ان يكون في الجسم المركبة فيسمى صورة نوعية لذلك المبدأ مثل الطبيعة
 المتروكة التي لا حيون والمنفعة التي في العزيبون واما ان يكون عرضا فذلك مثل الحوائج
 والبرودة القسم الثاني في القوة التي يصدر عنها افعال مختلفة من غير ان يكون لها شعور
 بها فذلك هو القوة الثانية القسم الثالث القوة التي يصدر عنها فعل واحد على سبيل
 مع الشعور بل ذلك الفعل وذلك هو النفس الفاعلة سواء كانت في العلل او في الكواكب
 القسم الرابع في القوة التي يصدر عنها افعال مختلفة مع الشعور بسلطان في افعال وذلك هي
 القوة النفسانية الموجودة في الحيوانا شالا وصفية فهذا ذكر اقسام القوة وصدورها
 وموصوفاتها واعلم ان الصورة النوعية تطلق على كل ما يع بالسياطة يطلق الطبيعة
 ايتم كالتبايع على كل صورة نوعية وكذا يطلق الصورة على النفساني والكل مجبها كل
 منها باعتبارها ويظهر مما ذكرنا ان القوة ليست مقولة على ما تضمنها قول المجس لان مجبها
 صور مجبها وبعضها اعراض من باب الكيف ولا يمكن ان يكون اقسام الصور
 والاعراض الكيفية عند مجبها فلو كان واحد فاما على من اقسام الموجود بما هو
 ولزجج الى الممتن وقد يشكل من هذه الجملة ان القوة التي معنى القدرة فانها

فما سئل عن هذا الجسم فيشار اليه الجسم فيكون جسيما ومما فيها في هذا الفعل ان
 ان يكون صدور من كثر من ايد على الجسمية وهو المراد بالقدرة ضد صدور عن قوة والمفروض
 خلافه صحت واما الثالث فهو ان يكون ما فرضناه فان الجسم هو الذي يصدر عنه
 بالصدر والقدرة الصادر ونسب اليها بن الجسم في كل يخرج عن صدره من ايد الا
 فلا يخرج لنفسه في شدة ذاتها رقا الى جميع ان الجسم والمواد اما ان اختصاص هذا
 متوسط في صدور هذا الفعل عن الماد رقا بما هو جسم فيلزم ان شدة ذلك المذكور لما
 علمت بالقدرة في شدة ايد على الجسمية وهو الخط وهو كون تلك القدرة مضمنا لاسواق
 بالمعادنة ويجوز ان يمدقها بالقدرة في ذلك الماد رقا وتلك القدرة اما اداة محضصة
 اوليت تلك فعلى ان يكون كنهها حكم ذاتها الماد رقا وتكون انقسام الثلث المذكور
 فيها واما على اوله فالتعلق تلك اداة لصدور الفعل عن هذا الجسم دون سائر
 الجسم اما لتفرضا صفة فيها فتارة من غير فخر هذا العقل بها اذ على سبيل
 والجواز وان صدر ان تفرضا فيكون فيكون مستمرة على نظام واحد وله كثر في القوة
 وكل من في ان فعل الفاعل في ان يكون طبيعي كثر في الماد والشيء ان تفرضا في القوة
 اما ان يكون موجبة لصدور الفعل ويكون صدور من منها على ان تفرضا على ان تفرضا
 فان كان الشق اول وهو الماد رقا في الجسم في الجسم موجبة لصدور الفعل وان
 الثاني فهو ان يكون الماد رقا الذي يفعل فعله في ان يكون اختصاصه بذلك لا يخرج
 رجحان ذلك الفعل على تركه بل يصدر صدور من صدور الماد رقا وان لم يكن
 الموجب صدور من الماد رقا من صدور وهو هذا معنى ان تفرضا والذا في يكون
 موجبا والفعل في الصدور وانما يكون لما هو غريب والصدور يكون داخليا وان كان
 ثبت في الطبيعيات في شدة ان كل ما يفعل كثر ما هو ان يفعل بالبطع وان كان الثاني
 فيلزم ان يكون الفعل في شدة ان كل ما يفعل كثر ما هو ان يفعل بالبطع وان كان الثاني
 الذي ان يكون بالصدر في شدة ان كل ما يفعل كثر ما هو ان يفعل بالبطع وان كان الثاني
 آه معنى كثر في الفعل كثر في ان تفرضا من شدة الحكم كثر في ان تفرضا من شدة الحكم
 كل منها قوة في شدة ان كل ما يفعل كثر ما هو ان يفعل بالبطع وان كان الثاني
 الخاصة ان صدور من صدرها ان يكون من كثر صدور او من صدور من صدره من تلك
 الخاصة ان صدور من صدرها ان يكون من كثر صدور او من صدور من صدره من تلك
 عما نحن فيه فعلى ان يكون بالذات والذي يكون مرجحا بالذات لصدور الفعل وان مانع
 قسرا وعرض فيكون موجبا ان شدة وقوع الموجب فذلك الخاصة موجبة وهي الماد رقا

القدرة

القدرة فذلك القدرة هي شدة ان فاعيل الجسم ان شدة صدور كثر من ايد على الجسمية
 بان تصدر القدرة اداة من الماد رقا ثم يصدر من الماد رقا او يتوسطها بين تلك اداة
 وبين الفعل حتى يكون هو الماد رقا في شدة ان فاعيل الجسم ان شدة صدور كثر من ايد على الجسمية
 شدة صدور وتكون عظم رقا بل هو لك من شدة ان شدة صدور كثر من ايد على الجسمية
 فاعيل ان يقول انكم الماد رقا في شدة ان فاعيل الجسم ان شدة صدور كثر من ايد على الجسمية
 فيها مع ان تفرضا في معنى الجسمية فما كان ان تفرضا في معنى الجسمية وان تفرضا في معنى الجسمية
 يقتضي ان تفرضا في معنى الجسمية فما كان ان تفرضا في معنى الجسمية وان تفرضا في معنى الجسمية
 القوي يستدعي ان تفرضا في معنى الجسمية فما كان ان تفرضا في معنى الجسمية وان تفرضا في معنى الجسمية
 الكون م اليها في شدة ان تفرضا في معنى الجسمية فما كان ان تفرضا في معنى الجسمية وان تفرضا في معنى الجسمية
 متاخرة الوجود عن الجسم فالحال ان تفرضا في معنى الجسمية فما كان ان تفرضا في معنى الجسمية وان تفرضا في معنى الجسمية
 الطبيعي يحصل بها الجسم ان تفرضا في معنى الجسمية فما كان ان تفرضا في معنى الجسمية وان تفرضا في معنى الجسمية
 الجسم الفصول المختلفة واما استيعاب في كون موزع في شدة ان تفرضا في معنى الجسمية وان تفرضا في معنى الجسمية
 منها فان سميت تلك الجاد ان تفرضا في معنى الجسمية فما كان ان تفرضا في معنى الجسمية وان تفرضا في معنى الجسمية
 فيها وقد مر في مباحث ان تفرضا في معنى الجسمية فما كان ان تفرضا في معنى الجسمية وان تفرضا في معنى الجسمية
 بيان ان تلك اداة مبداء ما ديا وتقول بالجملة ان تلك اداة مبداء ما ديا وتقول بالجملة ان تلك اداة مبداء ما ديا
 مائة آه اعلم ان تلك اداة مبداء ما ديا وتقول بالجملة ان تلك اداة مبداء ما ديا وتقول بالجملة ان تلك اداة مبداء ما ديا
 في صدور الفعل ان تفرضا في معنى الجسمية فما كان ان تفرضا في معنى الجسمية وان تفرضا في معنى الجسمية
 وعند عدم الجسم من الفعل وعند وجودها جميعا يجب على الماد رقا وتفرضا في معنى الجسمية وان تفرضا في معنى الجسمية
 بالبرهان ان تلك اداة مبداء ما ديا وتقول بالجملة ان تلك اداة مبداء ما ديا وتقول بالجملة ان تلك اداة مبداء ما ديا
 ان رادية والطبيعة وان تفرضا في معنى الجسمية فما كان ان تفرضا في معنى الجسمية وان تفرضا في معنى الجسمية
 ان تفرضا في معنى الجسمية فما كان ان تفرضا في معنى الجسمية وان تفرضا في معنى الجسمية وان تفرضا في معنى الجسمية
 راديا كمن الشيخ اود استقصا القول في شدة ان تفرضا في معنى الجسمية وان تفرضا في معنى الجسمية وان تفرضا في معنى الجسمية
 وتقولهم في ان تلك اداة مبداء ما ديا وتقول بالجملة ان تلك اداة مبداء ما ديا وتقول بالجملة ان تلك اداة مبداء ما ديا
 والطابع بناء على قولهم في شدة ان تفرضا في معنى الجسمية فما كان ان تفرضا في معنى الجسمية وان تفرضا في معنى الجسمية
 الله عن ذلك على كثر ان تفرضا في معنى الجسمية فما كان ان تفرضا في معنى الجسمية وان تفرضا في معنى الجسمية
 وتقولهم في ان تلك اداة مبداء ما ديا وتقول بالجملة ان تلك اداة مبداء ما ديا وتقول بالجملة ان تلك اداة مبداء ما ديا
 الماد رقا في شدة ان تفرضا في معنى الجسمية فما كان ان تفرضا في معنى الجسمية وان تفرضا في معنى الجسمية
 وان في الماد رقا في شدة ان تفرضا في معنى الجسمية فما كان ان تفرضا في معنى الجسمية وان تفرضا في معنى الجسمية

لو كان مستقلا لقبول شئ اذا لم ير المطلق لا يوصف بان يمكن ومنها ان الشئ الذي
بالقوة لو لم يكن من شأنه ان يخرج من القوة الى الفعل فليس هو بالقوة ولا يمكن ان يخرج
بنفسه من القوة الى الفعل بل ينبغي ان يكون بالفعل وقت كون ذلك الشئ بالقوة ثم
الشئ ان لم يكن بالفعل انما فلا بد له من وجوده في القوة من غير ان يخرج من
القوة الى الفعل وينقل الكلام الى ان لا يخرج من القوة الى الفعل بل يخرج من
وكنهه ان يكون القوة هي القوة التي هي من ذلك الفعل او من نوعه وهو وقوله بالان
كالحق لا يخرج من حيث من حيث هو والى ربه يتردد في وجوده بالمرء وكذا لا يحصل منها نارها
يولد منها اشياء فيكون ان بالقوة مع كونه في القوة انما هو بالفعل ليس من حيث في نفسه
متاح بان انما انما ان يكون من حيث في نفسه بل من نوعه في القوة فلهذا مثله قوله
لصورة معدنية معلوم بها ليست من حيث في نفسها وتساخر بالزمان عن صورته
هي من نوع الفعل كذا الحكم في البرزخية التي يحصل من غير كون القوة اسبق
زمانا من الفعل او من كون الفعل اسبق زمانا منها فهذا ان وجهان في تقدير الفعل
على القوة اعني ما بالواقع وما بالزمان ومن تلك الوجوه تقدم في المعنى والمقدور
الوجود الذي هي ثمانية فترضا الفعل لثلاثة زوايا فترضا القوة وله صحة الى بالفعل
ثالثه في الحد الرابع انما هو في حد ذاته من حيث هو متساوية في الزوايا في قوام
ولا يحتاج في تقديره الى ذكر القوة في حد ذاته ولا يمكن ان يكون في القوة على الترتيب
او بل في الحد الرابع او تصور من حيث هو في القوة على الفعل دون العكس ههنا انما
بالشرط والكمال فالفعل وجود والقوة عدم والفعل كمال والقوة نقصان والكمال
المجرد في كل شئ من افراد الفعل والوجود البسيط والشر من افراد القوة والعدم اذا
وهو عدم شئ ما بالذات او بالعرض والشر بالذات ومن كل وجه لا يمكن وجوده
او لو وجد كان من حيث كونه موجودا غير ان محله وقد فرض شرعا محضا ههنا
المعنى لا وجود له بل الموجود من الشرط بالعرض لا زمانا عدم كمالا من شأنه
يكون له كمالا في القوة هي عدم الكمال كمالا في البسيط والضعيف والضعيف في القوة
واما انما في سبب من في البسيط كمالا في الظلم والعلم والآن الذي هو ادماء المتنا
واعلم ان اعظم الشرط والواقع في هذا العالم هو ان لا يكون الا دراهم وان كان من
الوجود كما تفرد في العالم ضد مع العلم كما لو وجد مع الحقيقة في ذلك المتنا فيكون
المتنا في ومن افراجه لكن هذا انما ان كان على حصولها ذهنيها كما ان وجوده
المتنا في النفس وان كان على حصولها كان وجوده العيني المتنا في النفس كما ان لم يكن

ممنون

من تفرد ان اتصال في الدنيا وقدر العلم والحوادث للمدرك لها في الوجود وما
الوجود خارج عن وجود العلم والنفس وجوده كما هو متنا في هذا الوجود من افراد
مهيئة لعدم الذي هو الشرط ولهذا يكون احد شرط من شرط عدم العلم في تحقيق
هذا انما ان من شأنه ان يحصل ان اكثر الشرط انما هو في انما هو في انما هو في
مستوية عدم اوقية ولو لم يكن في الوجود امور معها ومنها انما هو بالقوة فلهذا
الكل انما هو في انما هو في انما هو في انما هو في انما هو في انما هو في انما هو في
من الوجوده واما ذكرنا في العلم ان القوة على الشرط من فعله والشرط في العلم من القوة
عليها على ان وجوده في شئ كما ذكرنا في العلم ان الشرط من نفسه واما في الشرط فان
ان يكون بالفعل من القوة عليه ان في نفسه عدمه ونقصه وقوله في حد ذاته
القوة الى انما هو في انما هو في انما هو في انما هو في انما هو في انما هو في انما هو في
فعل بالفعل مطلقا واما القوة المجردة في حد ذاته واما على الفعل الذي هي بالقوة
فلهذا في حد ذاته على فعله في حد ذاته واما في حد ذاته واما في حد ذاته واما في حد ذاته
ان يتقدم كالحق وان الشرط في الدنيا انما هو في انما هو في انما هو في انما هو في انما هو في انما هو في
ولكن لا بد في كل من القبلين من تقدم فعل على قوة من حيث هو متساوية بالذات ومن مع
لها في الزمان في حد ذاته تلك القوة الى الفعل في حد ذاته ان القوة لا تقوم بذاتها بل بفعل
فلهذا في حد ذاته في حد ذاته واما في حد ذاته واما في حد ذاته واما في حد ذاته واما في حد ذاته
فقد علمت ان الفعل مقدم على القوة بوجوده في حد ذاته بالتحقيق والذات وبالواقع والذات
وبالعلم والشرط والكمال اعلم ان الوجود يتقسم الى ما بالفعل من جميع الوجوه
فبما لا يشوبه قوة وان شرط اشياء وجميع ما سواء وهذا شأن الاول الثاني والى ما
ان بقا ربه قوة اصله في الواقع ولكن لا بد ان من حله خطا انما هو في حد ذاته واما في حد ذاته
شأنه عاقل علم الله وصوره في حد ذاته وليس في حد ذاته انما هو في حد ذاته واما في حد ذاته
ما بقا ربه القوة لا من قبل انما هو في حد ذاته واما في حد ذاته واما في حد ذاته واما في حد ذاته
والى ما هو بالفعل وجوده في القوة اخرى كالصور والنفس من الحوادث والى ما يكون في
هي كونه بالقوة فيكون قوة على كل شئ والى ما ينشأ من القوى والى ما يستعد
الى الواجب في شئ من القوى والى ما ينشأ من القوى والى ما يستعد
آخر الجليل كما ان غير انما هو في حد ذاته واما في حد ذاته واما في حد ذاته واما في حد ذاته
الغير المتناهي وجدت من حيث هو في ذات قوة غير متناهية في ذات الفعل كالمعرفة غير متناهية
في الفعل وكان انما هو في حد ذاته واما في حد ذاته واما في حد ذاته واما في حد ذاته

الواجب على غير متناهى القوة والقدر مع كونها في غاية القوة والكثرة
 والجليل على اللفظ على المعنى على ما هو في الحقيقة والواقع المعاني في الحقيقة
 الى معنى ما صبح الحق بالحكمة واخرى غير المحسوس والاربع معاني في بيان المعاني اللغوية التي
 ليس من ذابها بحكم وعاد ذكرها منها على الطنون والقياسات ومن هذا القبيل
 ما ذكره الشيخ لما كان التام بل هو من الشاغل الى غاية تواترها فيكون التام اوله
 وسطا وتواترها فيكون ذا عدد البتة في جميعها وكونها في عدد او في عدد
 من تلكها في تمام وكونها في جميعها في تلكها في تمام او في تمامها
 وسطا وتواترها في تمامها في جميعها في تمامها في تمامها في تمامها
 اعتبر مبدأ وسطا فيكون ذواتها فيكون ما فيها من جهة ففهمنا ما هو في تمام
 له وان اعتبر مبدأ وسطا فلم يكن ذا وسطا وان كان وسطا وتواترها في تمامها
 ابتداء فيكون في تمامها من هذه الى موراني فيكون في العدد التام ثم
 الواسطة فيكون في تمامها واحدا او اكثر فليكن كان او كثيرا في جعلها في تمامها
 واسطة فيكون واحدا او كثيرا في تمامها فيكون في تمامها في تمامها
 تام الا وان غير ذلك يكون لعدد واحد مبدأ وكونه في تمامها في تمامها
 لعدد من محققين يكون العدد ذا مبدأ وتواترها في تمامها في تمامها
 يقع في مراتب هذا في موراني ما يوجد فيه هذا الترتيب له يمكن وجودها
 جميعها في في الكثرة فكل عدد خاص هو في تمامها في تمامها في تمامها
 من جهة بعضها على بعض فانه في تمامها في تمامها في تمامها في تمامها
 اكثر وبعضها اقل ليس تفاوتا في شيء من هذه المعاني فان كون الوسطا في تمامها
 لا يوجب كونها اتم وساطة ولا اتم كونها قليلا يوجب ان يكون اضعف
 بل لكل واحد واحد من معنى الوسطا في كونها واقترع من طرفيها واما
 لها وهذه التما في كمالها في تمامها في تمامها في تمامها في تمامها
 من حيث طبيعة العدد على ان يكون في تمامها في تمامها في تمامها في تمامها
 اذ من عدد وان كان في تمامها في تمامها في تمامها في تمامها في تمامها
 تمامها في تمامها في تمامها في تمامها في تمامها في تمامها في تمامها
 الحاصل استعلا آخر للفظ التام والما في تمامها في تمامها في تمامها في تمامها
 الحقيقة في تمامها في تمامها في تمامها في تمامها في تمامها في تمامها
 هو الواحد والجميع ستمه في تمامها في تمامها في تمامها في تمامها في تمامها

عنه

بغيره والاربع هو بعكس السابق السابقة والما في تمامها في تمامها في تمامها
 عند الحكم وهو الذي يوجد له من الوجوه ما يليق به وكونه في تمامها في تمامها
 مقفودا عند ان كان من غير علم ان يكون ذلك لكونه في تمامها في تمامها في تمامها
 العقلية ما ميزوا ان كان ذلك اتم مما يكون لكونه في تمامها في تمامها في تمامها
 بالواجب على ذلك فان كان من العقل في بعضه عند الوجود على جهة في تمامها في تمامها
 بالتحقيق عند ان كان بسببها في تمامها في تمامها في تمامها في تمامها
 والجميع من جماعة من المتأخرين في تمامها في تمامها في تمامها في تمامها
 لم يقولوا بتوحيد الوجود وكونه في تمامها في تمامها في تمامها في تمامها
 مدرك عن بواطنها في تمامها في تمامها في تمامها في تمامها في تمامها
 والنوات في تمامها في تمامها في تمامها في تمامها في تمامها في تمامها
 الواجبة ما يليق به من خلفا وكونه في تمامها في تمامها في تمامها في تمامها
 والضعف في تمامها في تمامها في تمامها في تمامها في تمامها في تمامها
 بقوله لكن على جهة اضعف في تمامها في تمامها في تمامها في تمامها في تمامها
 وجودها على جهة يكون اضعف في تمامها في تمامها في تمامها في تمامها في تمامها
 لا يجمع في عقل ولفظ التام في تمامها في تمامها في تمامها في تمامها في تمامها
 المعنى لكن التام ليس من شرطه في تمامها في تمامها في تمامها في تمامها في تمامها
 على ان ليس في تمامها في تمامها في تمامها في تمامها في تمامها في تمامها
 العلم الذي بالحجج وان يذكر في جميعها في تمامها في تمامها في تمامها في تمامها
 خسر بطلانها في تمامها في تمامها في تمامها في تمامها في تمامها في تمامها
 علومهم من مستورة النبوة وان علمهم وكونه في تمامها في تمامها في تمامها في تمامها
 وقدم السلوك واليمان وكان الشيخ ضا غضا في تمامها في تمامها في تمامها في تمامها
 هذه تاجرا على ما في تمامها في تمامها في تمامها في تمامها في تمامها في تمامها
 البسط والتفصيل والشرح والتطويل ولم يحضر في الالهيات مثل ما في تمامها في تمامها
 فادرا منها في تمامها في تمامها في تمامها في تمامها في تمامها في تمامها
 كثرة وحجم ومن القبيح المتكلم في تمامها في تمامها في تمامها في تمامها في تمامها
 وبابها من سرح في تمامها في تمامها في تمامها في تمامها في تمامها في تمامها
 الى عظام الوجود وحقائق الوجود والاربع في تمامها في تمامها في تمامها في تمامها
 الوتر في تمامها في تمامها في تمامها في تمامها في تمامها في تمامها في تمامها

ليس مقصودا ولا مخلوقة بالذات بل بالشيء وهذا كالفريق بين المرأة والمرءى بها
 هي امرأة الله للفظ الملاحظة وليس حجة مرئية ولا طرية بالذات فاذ نظرت
 والتفت بها صارت حجة مرئية واختلقت عن كونها امرأة وهكذا الفرق بين
 التصور والصدق فانها نوعان من الكون الذهني اذ المصدق يتقوّل زيد كانا ليس
 عبارة عن تصور زيد وتجوّد وتكون عن تصور الخائب وثبوته الذي هو انهم
 تصور لشيء الكائن بالذات وثبوتهما وكونه ابيهما عبارة عن التصورات الثلاثة جميعا
 وحصولها في الذهن ان جميع هذه لا مقام من اياها تصور وليس من التصديق
 بل المصدق عبارة عن ادراكه ان زيدا كان في صيرورته كانا بان يكون الطرفان
 بوجها وتبا حدهما بالآخر بان يكون النسبة متصورة بالعرض على وجه
 نسبة متصورة الى متصورة ونسبة المتصورة الى المتصورة لا يمكن ان يكون مقصور
 وان اذ انشأ عن كونها نسبة وذلك كالحاق الحقيقة اذا استدل بها واستدل بها
 معنى اسمها وبالمجمل حال المجرول في الخارج عند انشأه عن كمال المصدق بربها الذي
 بان يكون انشأ المجرول هو الحقيقة التي كينته على الوجه الذي قررنا هذا غاية ما يقرب
 بربهم وابتدأ تعلم ان هذا التصور وان كان صحيحا والمجمل بهذا المصدق وان كان
 واقعا فيشتر من ان فعال الصانع عنه وان ادراكات الذهن في جعل المركب متجانسا
 وصورة بعضها بعضا بعد تحقق البسائط والاعلام في جعل المتماثل استمدا فالتصديق
 مثلا وان لم يكن عبارة عن تصور ان طرفا من البعض في المجرول ان لا يتبدل
 فيه من تصورات سائر حقيقة يمكن هذا انه ادراكه المصدق على الوجه الذي
 وكذا الصنيع وان لم يكن عبارة عن جعل الكوا سره ان عن جعل اللون ولكن لا بد
 وجودها حتى جعل احدهما الآخر وذهبت اخرى الى ان المهيئات مجعولة دون
 الوجود انشأ دون الماهية التركيبية فانها ليس انما على جعل المهيئات اياها بل
 جعلها فقط بمعنى ان الاثر المترتب على المجرول على مفعول لا صيرورته بها موجودة في
 الوجود بناء على ان الوجود ليس امر حقيقيا فزاد على تصور صيرورة الماهية وكونها
 بالذات المصدق في فل يصح ان يكون الصا در هو هذه الاوصاف بربها فكونا الذي
 يقال ان السواد سواد مع قطع النظر عن جعل الماهية حتى ونحن نقول بربها الذي
 غير معلق لكن كان متنا في ان نفس السواد مجعول ولا متنا في ان كون السواد
 مقتضا الى الغير في كون سوادا اقولنا غير مقتضا الى هذا الذي هو مقتضى
 ان شرايون كاشيخ المقتول وانما عبرة وكل من كان ان بدوهم والمناخرون ان

القدر

الذي القليل منهم وهو اجمع بحيث استغنى عن الاول كما استغنى عن الثاني عندنا
 ان المجرول بالذات ليس المهيئات وانما اجماعا فاما الوجود اما المهيئات فلهذا لا يتقلف
 بانها على ما امكن لنا تفصيل في المهيئات المجعولة التي مرتبة على الماهية
 تفصيل الماهية وكيفية جعل بل يلزم ان يكون المجرول من المعنويات فاشارة الى الماهية
 التي لا يمكن تفصيل الثاني انهم وان يكون جميعها من مقولة الماهية وكونها
 واحدة تحت مقولات بالذات والمناخ الى سريها باطلا فكل المقدم والما
 فلما من المجرول بالذات في جعله بسيط هو الوجود اذ هو الوجود بالذات في
 مجعولة بالعرض كما هي موجودة بالعرض وان يلزم هيئتها شي من المقاصد فان
 يلزم ان لا يكون الوجود وجودا في شئ اذ لا فرق عدم الماهية وان يكون
 بعد تفصيل الماهية وان يكون من مقولة الماهية وابتدأ على الاحتياج الى
 وان يتصور ان الشئ نفسه قلت الوجود في كل شئ نفس هو نسبة الشخصية
 وان يمكن تفصيله ان لا يتصور المصنوع وهو شئ من شئون جاعله متصرف
 عليه ولا يمكن تصور ان متعلقا بها هو مغيضة وليست حقيقة لا تفصيل المتعلق
 بغيره من ان يتعلق في مفهوم المتعلق ذلك مفهوم يحصل منه في الذهن فاما
 كلي والوجود في ذاته وانما متصرفا عن اعتقاده تصور الى جاعله
 والمضاف وكذا كل مقولة هي من اقسام الماهية المعتبرة للكلية والوجود ليس
 بهيئته لشيء كما علمت فان يكون الوجود المتعلق بغيره مصفا فاما ان يكون الوجود
 القائم بها فتجوزها ان حصل في الفرق بين ماهية الماهية المركبة وبين
 بالذات في كل حقيقة مركبة فهي لا تحت ملتبسة من عدة امور فلان بدان يكون
 احدى تلك الامور علة لقوام تلك الحقيقة وتللت الحقيقة علة الوجود
 فلما كانت الحقيقة المركبة معلولة في تفصيلها لان امور التي ترتب عنها كانت
 بطلانها معلولة لبطان تلك الامور لكن يكفي في بطلانها بطلان احد منها
 يقع الفرق بين علة الوجود المركب وبين علة عدمه فان اجزاء الحقيقة المركبة
 مستقلة كلها على تلك الحقيقة في جابها الوجود وفيها العدم فتقدم على
 ما عليها ثم لما كانت الصور العقلية مطابقة لان امورها رتبة في تصور تقدم
 المجعولة عليها فكلما يجب تصور تقدمها يجب تقدم تصور جابها انهم ان تلك الحقيقة
 ليست لا مجموع تلك الامور وحصولها مجموع من اخر عن حصولها لا طوافيل ان
 العام بتلك الامور جزا وسبقا على العلم بذلك المجموع فظهر من هذا ان الحقيقة

لا بد وان يجمع لها هذه الامور من تأخرها عنها وجودا وعلما خارجا وهذا اذا
عرفت هذا مقول اجزاء الحقيقة لكونها متحدة عليها في هذا يلزمها ان لم يكون
مقدمة عليها خارجا يلزمها ان لم تكن فان ذلك هو كونها بصفة البتة المهيمنة
الذين للشيء هو الذي لا ينفك تصور من تصور ذلك الشيء الذي لا ينفك عن
الشيء ويكون مع ذلك اقدم تصور منه فهو احسن من كونه لا ينفك والموصوف
بالاحسن موصوف بحجة بان علم فالذي تقدم تصور على تصور الشيء كذا
بين البتة له عند تصور وانما ان فهو محتمل احتياجا الى سبب اخر اذا المهيمنة
المهيمنة اذا تصفقت بانها مفرقة لا متحدة في بؤتها وحققتها بالجمع عن التجميع
سبب يدل على ان ذلك كان ههنا واحدا وهو كون الاجزاء وكونها سابقا على
المجموع ذهنا واما كذا مستغنية في بؤتها وحققتها بالجمع عن التجميع
فان مستغناؤها عن السبب في حصولها الا ان هو المعنى كونها بصفة البتة
استغناؤها عنها عند حصولها الخارج هو المعنى باستغناؤها عن السبب في استغناؤها
عن السبب اعلم من كون الشيء بين البتة لا اختصاصا به بالوجود الذهني فلهذا
الخاتمة المسماة بجزء المهيمنة كونها متقدمة عليها في الوجود بين العلمين
وهذه الخاصية يستلزم خاصية اخرى وهو ان مستغناؤها عن السبب المحييد
فان اعتبر في الوجود العلمين وان اعتبر في الوجود العلمين فهو العنق
عن السبب المحييد لكن هذه الخاصية اعم من الخاصية الاولى وان الاولى هي
المحصل على بحث التقدم وانما يندرج على المحصول وطلق المحصول اعم من
المحصل المتقدم الشا مشق كيفية اجتماع اجزاء المهيمنة المركبة اعلم انه يمكن ان
يكون كل واحد منها عنينا عن صاحبه ولا يرشحيل من اجتماعها واحدا حتى فان
المجموع موضوع خيل الانسان لا يحصل منها حقيقة متحدة لعدم تعلق احدهما
بالآخر فان قيل البتة المحييد سكن من اجتماع اجزاء كل منها عنى عن الآخر
ليس له مركب بل مجموع تلات اجزاء او مجزى اجزاء وانما صارت كاجزاء
للذات وهو الجزاء المادى والجزء والآخر فهو الصورة المعجزة التي هي مبدأ الوجود
وهي محتاجة الى الجزاء والاول ولا يمكن ان يكون كل واحد من الاجزاء محتاجة
الى الآخر لا مستقلة الدور فان ذلك الواجب ان يحتاج بعضها الى بعض على طريقة
الدور يحصل من اجتماعها حقيقة واحدة واعلم ان فضيلة كل مركب بفضيلة
حجته الوحيدة وهي حجة الصورة فالصورة ان كانت عرضا محتاجة الى الاجزاء

والاجزاء

والاجزاء وموضوعها كان المركب من كذا عين طبع متحدة الوجود وان كانت
الصورة جوهر احتياج اليها الاجزاء المهيمنة احتياجا اليها ان علمنا الدور
بل باحتياج من جهة الاحتياج كاحتياج في باحتياج الهيمنة والصور في ذلك مركب
طبيعة ثم كانت الصورة التي يتصل بها وانما احتياجا الى المادة كان المركب مشرف
وجردا واحدا انا حتى يتصل الصورة في الاحتياج الى المادة في ذاتها وانما احتياجا
الخاصة وكذا في كثير من اصنافها كان دورا كانت العقلي والوجودية والمخيلة في بعض
اصنافها كالمركب واستخراج من القوة الى وهذا ما لا يترد عليه الحقيقة ان
كان ذلك لا يترد عليها وقد يبلغ الانسان الى هذه المرتبة في الشرف والتميز ثم يحتاج
ومن ثم انما الى البساطة والجزء الثاني من الفرق بين الترتيب الذهني والخارجي
اعلم ان اجزاء المهيمنة قد يكون متفرقة في الخارج ولو لم يكن كذلك يكون كالسواد
مثلا فانه متساوية للباقي في اللونية واما في كونه في البصر معلوم ان
الاشياء غير جزئية في اللونية في ذاتها السواد في كونه في البصر معلوم ان
ولكن ان اللونية يفضل البتة لان كل لون سواد ولكن هذا الترتيب يمكن ان
يكون خارجا وبرهانه انه لو تفرقت اللونية في الخارج عن من فضيلة البصر في اللونية
المهيمنة والقابضية المحسوسة اما ان يكون مجسومة او في قول فلهذا اجتماعها
اما ان يحدث حشرة مجسومة او في قول فلهذا اجتماعها اما ان يكون مجسومة او في قول فلهذا اجتماعها
وان حدثت تلات المهيمنة المحسوسة معلومة في اجتماع اللونية والقابضية وهي
عنها مقابرة لها اذا المعاول مقابرة للذات ونحن ان معنى بالسواد ان بعض تلك المهيمنة
المجسومة فانما يلزم ان يكون اجزاء اقسام الشيء المحييد عليه خارجا عن ذلك
ان كان الجزاء او احدهما محسوسا فلهذا المحسوس اما ان يكون هو السواد او
عنا فلهذا فان كان السواد امتنع مقومين ان جزوان كانا معا فلهذا كان لو تعلق
مخالفا لحد في خصوصية فيكون من اجزاء من اللون المطلق ولا يكون هي اللونية
ويلزم ان يكون طبيعة المحييد طبيعة الشيء فان انتم اليه فضلا وحدت هيمنة
اخرى فليكن احصا بلسان السواد احصا بلسان بهيمنة واحدة بل بهيمنة وذات
فليكن اللونية غير متفرقة عن القابضية الوجودية الخارجية فانها موجودان بوجه
بل ذلك التميز انما يكون في اللون بالوجود الذي ذكرناه السابغ في احصا والترتيب
اجزاء المهيمنة ان يكون مستقلة دورا في اللونية فلهذا ان يكون متداخلة في
وغير المتضا فلهذا ان يكون متداخلة او متباينة والمتداخلة في المتضا وتباعد في

انسان ولا موجود فكل ان يكون كذا موجود او واحد لا يوجب كون مفهوم الوجود
او مفهوم الوحدة موجودا فكذلك ان يكون زيد حيوانا او انسانا لا يوجب كون مفهوم
او معنى الانسان من حيث يفرض معناه موجودا فان مصداق موجود في الشيء و
مطابقه وعلوه هو وجوده لا نفسه فمجرد اعراض الوجود ولا في ذاته الوجود و
ليس المفروض من حيث هو انه هو معناه انه يفرض هذا المفهوم القصور بها من غير حكم عليه
بانها شائقة وليس معناه انه يفرض عليها من تلكا الحقيقة بنفسها او بانها يتما
حكم عليها بمرجياتها كيف وكل يقصد بقوله حكمه كانه من مفهوم تصور من وجود
له او وجود صفة له فكيف يكون مع عز اللفظ عن الوجود مصداقا فالحكم فالحق ان
مثل هذه المفاهيم الكلية والظاهرة تصور في موجودات بمعنى انها لها مع الوجود
الوجودية وعلوها في الوجود ان الوجود ما شئت والحيث الوجود في الوجود
ذاتها موجودة كانه لا يفتقر ولا بالذاتة وان كان لا يكون من حيث ذاتها
موجودة ولا معدومة لكنها موجودة في الواقع بل معنى موجود في الوجودها
بالموجودات فانها موجودة فانه من ان اقدام القول ومضال ان فيهم والقول
ولفها ان يقول ان الحيوان بما هو حيوان غير موجود في الوجود فيكون الوجود في
الوجود في وجودات ما كانه هذا القابل في ذاته ان يكون كلام رجل واحد فانه مع
كونه متشكلا على ان في الوجود الذي انما عليه الشيخ شاقص بعضه بعضا فانه اعتراف ان
الحيوان بما هو حيوان موجود لكنه غير موجود هذا الشخص بل في الوجود في الوجود
متشكلا فانه اذا كان هذا الشخص حيوانا وكان الحيوان صادقا عليه على غيره وليس
الشخص من عين الوجود فكل ان يكون هذا الشخص غير موجودا فانه في ان ما به الوجود
غير ما به الوجود فكل ان الحيوان بما هو حيوان موجود في كل شخص فكيف يكون مع
بعضها والفا يكون ان الحيوان في وجودا فانه عن هذه الوجودات في الوجود بان معناه
غير موجود في الوجود بل في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
آخر مفادها عن الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
ان في الوجود انسانا في معنى الانسان في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
مفادها في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
كل واحد واحد من ارادة ودفعه كانه في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
وقوله في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
برو يترج في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود

الاراد

اي در كنه الفاسدة التي اوصحت كانت بها جوة النفس في مقتول تطلع طاهر
جسدك يد من الفاسدة التي بهيوت تلو ريشة ففقدان هذا الشك قد
في الفاسدة من وجهه انه كلام هذا القابل شئ على وجوده من الفاسدة الوجودية ولا يحتمل
ان الموجود من الحيوان اذا كان حيوانا لم يكن الموجود حيوانا بما هو حيوان ومنشأ هذا
اللفظ ان يجل اختلافه لاعتبار مرات والمحيثيات مطلقا مستلما لان اختلاف في
الوجود فان يكون الشيء هذا الحيوان وكونه حيوانا ما وكونه حيوانا مطلقا متوقفا
بالاعتبار ان يكون الحيوانا وكونه حيوانا في الوجود اذ كانه مائة فان يكون واحد هذا الشخص
وبين كون حيوانا ما وكونه حيوانا في الوجود الثاني لظنه ان الحيوان من حيث هو حيوان
بجسمان يكون اما عام او اما خاصا بمعنى عدم الخطا والا نقض للمحقق بل الحيوان له
اعتبار ان يكون بجسمه عاما ولا خاصا وهو ان اعتبارا الذي لا يخطا به ان نفسه
وله اعتبارا بجسمه تحت الوجود والمخصوص معا من غير انما هو كونه مطلق الوجود
اعم من الذي هو في الخارج في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
لو قيل الجمع وهو كونه موجودا باحد الوجودات في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
خاصة اما عام فان كان موجودا مع مادة وعوارض ما به تميزه عن غيره وليس به عام
ان كان موجودا مجردا عن المادة وعوارضها فهو عام وليس له خاص فظهر ان
الوجود والمخصوص معا بل ان يشرط وجود الموضوع ووجوده واعلم ان الوجود الكلية
عندنا ان في الوجود العقل والوحدة العقلية فالذي اعترافه عن الوجود في الوجود في الوجود
المفصلة في الوجود كانه انسان مثلا من حيث كونه متشكلا في الشخص في الشخص في الشخص
ليس بكيفية الوجود بل في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
او المحل من الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
ايضا في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
بالعقل والوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
بعضه موجودا في الكثرة موضوعا بصفات متشابهة موضوعا بصفات متشابهة
وليس كذلك في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
متشابهة ولكن طبيعة الجسم بما هو جسم موجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
متشابهة في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود
واضح ان الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود في الوجود

عدم كونه عاماً او خاصاً اذ لو اتفق سلب العوم لم يكن حيوان عام ولو اتفق سلب الحيوان
 مالم يوجد من خاصه ولو اتفق سلبها لم يوجد احد منها وكذا لو اتفق المحصور على كونه
 عام او العوم فلم يوجد خاصه ولو اتفقا هما لزم اجتماع المتناقضين في كل من هذين شيئا
 ما اذ لم يقتض شيئا من العوم والمحصور فيمتثل الجميع ولا يلزم الجميع ولا جل ذلك ان
 الحيوان بما هو حيوان لا يقتضي شيئا ولا شرطاً يجب ان يكون العرف مقتضياً
 الحيوان بما هو حيوان بل شرطاً لا بد من الحيوان بما هو حيوان في شرطه من شيء زائد
 فانه لو وجد وجهاً وجهاً فلهذا لكان في الثاني حيث لا يوجد فيه في اعتبارها والذهن
 اذ لو وجد في الخارج لكان مقتضياً مع وجوده وتخصه ووجده والمقدار انه مجرد
 المهيبة والحيوان بل شرطاً شيء آخر فانه موجود في الخارج وان كان مع الف شرط
 فيما من اسباب خارجة عن مقتضى المهيبة واما في الشيخ لو كان الحيوان مجرداً
 ان لا يكون مقتضى شيء آخر وجده في الاعيان لكان يجوز ان يكون المثل ان فله طوبى وجده
 فاقول ان ادا لم يكن في الشرط المذكور كلها فغير مقتضى المهيبة الحيوان في الشرط
 والوجه فالمثل ان فله طوبى لست كل بل كل منها وجود عقلي ووجوه عقلي والوجه
 سواء كان عقلياً او مادياً امر زائد على المهيبة في القصور وكذا الوجهة وان كان
 كل منهما مقتضى في الخارج وان ادا يكلفا هوذا يد على وجود المهيبة ووجوهها
 الشخصية من الصفات والاعراض في ذلك وان استلزم فيكون المثل للمفارقة
 في استحالة هذا العجز في نظر كل سبب معين معين حينه وكون فرق بين الصور العقلية
 من كل نوع من الحيوان الموجودة في عقليتها كما اعرفت به وبين تلك الصور المادية
 التي ذهب اليها الفلاس وانما عدلوا بالقيام وعدم القيام بشيء ولو كانا يكون
 القيام بهننا مقتضى على كثير من موجودين في الخارج فليجوز ذلك في تلك الصور
 كان الحيوان نفس المهيبة من غير ملا حظته بينهما ووجودها العقلي فكان في تلك الصور
 فقولنا لو كان ههنا حيوان مفارقة كما يتلون ليركن ههنا الحيوان الذي يتطلبه
 وشكله عليه مشتركة الوجود بينهما لان الحيوان المطلوب ان كان هو المجد عن ان واليد
 الذي له صورة في العقل بعرضها للكلي والاشتراك ههنا هذه الصفة غير محمول على
 كثير من هو هو وان كان هو المعنى والمعنى مع قطع النظر عن الوجود اذ وجوده
 فهي كما من شأنه ان يحمل على الصور للحيوان المادية كما يحمل على الصور العقلية
 ان كان لها وجود في الاعيان كما لها وجود في الازهار والقول بان ههنا نواع
 الحيوانية وجوده في عالم العقل كما يقوله المتقدمون ام لا فذلك حيث ان لا يلقى

لنا

بهذا المقام فالحيوان ما يؤخذ انواراً من انوار صفات الطبيعة ان اعلم ان الحيوان
 سبب النوع المحصل منها انما من الكون والحصول ويمكن اخذه على وجوده واعتباره
 اخرها الحيوان الماخوذ بعوارضه المادية المقرون بوجوده المحب في المادى المحل
 الطائر الفا سد وهو الحيوان الطبيعي وتمايزها الحيوان الماخوذ بعوارضه المادية
 المقدار والشكل الحيوانيين واللون الخالف وغير ذلك الموجود بوجوده في شئ
 يوجد في الخيال مائة بان تقارن في الخيال للفضل على ان يتخلل في وجوده على علم
 في وجوده والاعمال الطبيعية بما فيه من الازالة والكلية والحيوانات والاشجار و
 المعدنيات والارض والماء والهواء والار وهو اعظم من هذا العالم بكثير الى
 طبقات بعضها الطبقة من غير لكن جميع ما فيها ذواته وسور ههنا هو الحيوان
 والمثالي وتمايزها الحيوان المجرد عن العوارض المادية وعجزها لا بد وجوده في
 عقولنا بالاشفاق وفي عالم العقل على خلاف الطائر وهو الحيوان العقلي والحيوان
 الحيوان الماخوذ بعوارضه الطبيعية ان او قلنا او عقلياً والحيوان ههنا
 المعنى هو المحمول على كثير من وهو الذي ليس من هذه المهيبة في وجوده او مقتضى
 ولا واحداً ولا كثيراً بل المهيبة بالوجود موجودة وبلا وحدة واحدة ولا اكثر من كبر
 فان كل في الموجودية والمجولية هي الوجودية هي الوجودية في الوجودية فانه ما
 يصدر عن العالم وجوده لم يتصور ههنا سبب والحق من هذه الاربعة بان يقال
 ان الطبيعة الحيوانية التي قبل ان وجودها وجوداً هي منضاه على سبيل
 بجميع العناصر العقلية والاشياء الفضا في من غير تعلق بمادة واستعداد
 ويزان هو الحيوان بالمعنى الثالث اعني الحيوان العقلي فان الصور العقلية
 هل نوع من انواع الكليات موجودة في حد ان يداع باجاء الحكم اما الحكم
 المشاؤون وانواعهم ومنهم الشيخ فهو عندهم صور عقلي فانه يماثل الله
 تعالى واما عندنا فلا صرح وشيئته فهو عندهم منفصله الموجود عنه تعالى
 فعلى ان الوجود وجود الحيوان العقلي وجود متفارق الى ان مقدم على
 الحيوان الطبيعي يقدم العلم اذ علمية على المعقول ونقدم البسيط على المركب
 لكن هذا الخلف الثاني من القدم والناظر بين الحيوان العقلي والحيوان الطبيعي
 غامض فيقول لا يعرف هذا الراي من العلم والاشياخون في الحكمة واما الذي يقرره
 الشيخ ويصفه بان وجوده اقدم من الوجود الطبيعي وانه وجوده في غير
 مهسه الحيوان ومقتضى منه الكل فليست كل فان الحيوان بالمعنى الرابع وجوده في

لا يلزم ان يكون حكما وجوده اذ كما يشاء في كليها فان من الممكن ان ما هو غير في ايقم كما هو
الحسنة والنجاسة والبر والفسق انما ان الصور العقلية بانها وجدت لان يكون امتدادها في
بطلها وجود في نفسها عرض لها كونها مثالا لغيرها اذ ليست هي من مقولة الذات
على ان كون الذهني مثالا للخارج دون العكس موضوعا لامتدادها في المثالين الخارجيين
وليس مثالا لامتدادها في الذهني كونه اوصافا والخارجيات من ان الشخص متعدي احد
قد علمت ان المثال لا يمتد بغير متعديا كما خارجي وقد يكون الخارج من متعديا
او الذهني منها متعديا كالحس مثلا فان صورتها في الذاهان متعددة ونفسها
الخارجي واحد بل هي في المقام ان هذه الخارجيات من مزيج واحد لها وجودها في
المانع يقتضي ان تفصل لا الفرق قبل الفعل وبالاعتد او كونها متعدي في جميع الاعمال
والثابت بطلان كمالها عقليا لا وجوده مستدل بعقل بغيره من الوجوب او بواسطة عقل
هذه الخارجيات على قدر استمدادها منها او صلاتها معها وهذه كالفرع والفرع
له ونسبته اليها ليست معقولة والناس في المذهبين ان وجوده معقود وجودها
فيها الوجه يبيع اشترى كغيرها للناس ونسبته اليها دون نسبته واحد منها في الوجود
وان حصل معناه ومنه هو عليه وكذا الصور العقلية التي في الذاهان وقولهم
ان الصور العقلية من حيث وجودها وتعيينها العقل ليست مشتركة بين كثيرين
وكيف نعلم ذلك كما ذكره اذ البعد عن العقل في بناها في الكلية والاشتراف في كل
كما علمت فصدق ان العقل في الموجودات ما هو وهو هذه الطبيعة
اقول على ما علمت ان تعلم الفرق بين الحسنة والشرية التي في الذاهان ليست بجزئية
ولا غيرهما من العلم بها ما لا يفهمها في عينها في فهمها ما لم يعلم عليها نفسها حلال
لان ذلك ايقم انما يكون لغيره ان يكون موجودة وبين الكل في العلم وهو احد المعاني
المدكوحة التي مقبولة بانها كليات وتنطق ومعها بانها كليات طبيعية وهن
المنطق ان بعض الحب الى بعد وجودها لان الوجود اولها من بعض الحب في الكل
فانه شيء من الوجود يقبل الشك وبين كثيرين وهو ان يكون الوجود اعطيا
قام بلباذا وبه واذ الوجود الحسني ليس من شاذ لا يشترط الا لا يجد يدع عن الكليات
والوجود وغيرهما واما الشيخ ان الكل بها في الوجود وهو مفرق في الاعيان وهو
الاعيان العقلية بل انها هو وجوده ككل المنطق في النفس في الخارج بل كونه
في الخارج محمولها في الشخصات متعددة بتعددتها في الكثرة بعد بعض عناصرها في الحسنة
من حيث هي واحدة بالعدد في الخارج فدرع عنها جميع الشخصات في الخارج وهي من

عمر في الحقيقة من حيث عرضها لتخصيص وعمر حتى يكون انسانا
واحد بعينه انا ايده عمر وهكذا انسانا غير محال لعينه هما اما الثاني من بينهما فغير حقيقة
او اعتبارا كاعتبار اب واحد وبناتنا ومثورة والذين شاعرت قوله انما يشكك من عمر
هل له وجود على ان عمره على القول له والادب من قبل الملك وجود على ان ذلك ان وجوده
لشيء واحد معين من جملة الاشياء فيكون ذلكا الثاني انسان مثلا وهذا ذات واحد
بعينها موجودة بوحدة المعنى لكثير من كيد وعمر وهذا هو حاله وهذا هو حاله فاسلك
بقضاءه من الادب معرفة الطبيعة الانسان من حيث هو انسان او من
بيان ان الطبيعة الكلية لا كذا ان اللطيف لا يمكن ان يكون على وصف الخلق موجود
في الخارج بل انما يوجد في النفس فلا مكان لطبيعة الانسان بما هو انسان في نفس
وانما موجود شي غير انما الانسان باذنه رادوا تكميلية في طبيعته من الوجه ولكن
في الخارج بل في النفس اما الذي يطلق عليه لفظ العقل فيكون موجودا في الخارج فلك
كل معنى آخر كعمر كوصف واحد وعمر من الاشياء فيكون بالفعول والافعال
سبقت بعض من الميزان وعمر الملك معان اخرى كما قال الشيخ في شرح الفيلسوف
اشخاصا كعمره على كل جسد كالعلة المتضمنة الى على علة المتضمنة في العقل انما
العلم وهو المشتبه في علمه كعلمه في علمه كعلمه في علمه كعلمه في علمه كعلمه في علمه
كالصبر ويجعلون القسم الاول والاول في علمه كعلمه في علمه كعلمه في علمه كعلمه في علمه
كالعلم في علمه كعلمه في علمه كعلمه في علمه كعلمه في علمه كعلمه في علمه كعلمه في علمه
بل بسبب كونهم مصرين كما قال الفاضل الخ والاعمال على والعقل والحق والحق
بل في هذه الطبع ما كان منها غير متجانس الى مادة فان يقول في ان شيئا
لها وجوده يعني ان العقل بهذا المعنى الذي كماله في قدرته لا يكون له اول ولا يكون
بشركه فليس من شرط الطبيعة بهذا المعنى شيئا ان يكون قد عرض له الاضافه
الى كثيرين بالفعول او بالافعال لانجب العرض والاضافة من الطبع الى النوعية
الا يحتاج الى المادة لان في بقائه لا تصور النوعية لا لجسمان ولا في وجوده كالفعل
الناطقه الانسان في زمانها واوليها في علمه كعلمه في علمه كعلمه في علمه كعلمه في علمه
لكن الحقيقة انما في الحدوث على الوجه الذي مر بنا في قدرته تلك الطبيعة فيجوز ان
ان يوجد واحد بالذات فاما بالذات في مادة مفضل وتعرف شخصية كعلمه في علمه كعلمه في علمه
كثرت اما بالفعول او بالمواد واما بالعرض والاعمال واسمها الثاني انما
يجب استقراء العلم اما الفصول ثلثون الكلام في الطبيعة المحسنة النوعية واما

المواد فلكو متغيرة اعتيها حدوثا وتغيرا اما الاعراض فهي اما لادام المصنوع او غير اللادام
 فلان لم المصنوع كالمهمة واحدة مشتركة في الجميع لا يوجبها لا متغيرا ولا متغيرا
 المتغير في شيئا منها اما ان الزوال والامكان المحصولا كما تاخا بجا لا ذاتيا فقط وهو
 عبارة عن القوة والاستعداد وقد عرفت في مباحث الهيلو ان حصول مثل هذه القوة
 لا يمكن الا فيها بتركيبا من المادة والصورة لها وجوب من غير ان يجرى من المادة
 فان من حق كل طبيعة مجردة عن المادة ولولها ان يكون واحدة بالوجود غير متغيرة
 العدد واما ما كان غير هذه الطبيعة المجردة فهو لا محقق محتاج الى المادة اما في اصل الطبيعة
 كما ان عرض المادة غير متغير السواد والياض واما في الصفات الشخصية ون الطبيعة الصلبة
 فانها لا تدم من المادة كما الجواهر الصورية واما في الصفات الثلاثة زمنية لها واثبات الشخصية كما
 لتغير في ذاتها في مباديها لكون هذه الاقسام الثلاثة يتغير في كثير من المواد واما
 قوله وليس يجوز ان يكون طبيعة واحدة مادية وغير مادية فغيره في هذا في خلافه
 ما عرفت في هذا كلام طويل ليس هنا موضع بيان وسنعود اليه فيما سنبين في اقسام الطبيعة
 الجسمية فلكونها طبيعة مادية الجبروتنا فخصه في اقسام الالهيات من غير ان يخصص له
 نوعية فكل وجود له في الاقسام مختلفة ولا توجد له بوجوده في اقسامها فغيرها ان يكون
 مادية وغير مادية في هذه الاقسام بعقل الطبيعة الشخصية مختص بالوجود في شخص كالمفارقة
 عن المادة وبعضها مشترك بالوجود كالمفارقة للمادة الذي يتميز افراده باعراضها
 وكون الطبيعة الجسمية مشتركة في اقسامها بالوجود كالمفارقة كالمفارقة في فصل
 السابق في حاليتها واعلم ان الشك الباقي من الكليات الخمس غير ما راجع عن النوع
 والمفارقة فكلها بالقياس الى افرادها الحقيقية نوع او جنس وليس يمكن ان
 معنى هو جنسه موجود في كثير من اقسامه في ذاته آية يعني انه لو كان المعنى النوعي
 كما في ذاتها يندم مثلا موجودا بجنسه واحدا بالعدد في اشخاص كثيرة لزم اجتماع اقسامه
 في موضوع واحد وهو حق وجهه للزوم ان هذه الاشخاص بوصف صفات مشتركة
 غير متغايضا كالمفارقة والياض والحلاوة والمرارة والعلم والمجهل اعني المجهول في
 اللواقع والصورة الخاصة وكلها موجودة بان فيها غاياتها في ذاتها فكلها بل فيها غاياتها
 المتغايضا وليس المراد من العلم الا حاشا في التي بين العالم والعلوم بعد تميز صفته العلم
 بمعنى الصورة وكذا يلزم اجتماع المتغايضا بالعدم والمملكة في موضوعات كالتصايف
 بالحق كغيرها بالسكون موضوعا بالعلم ونفسها هو المجهول البسيط الذي ذكره
 يلزم مقابله المتغايضا فيكون بعضها ابي وبعضها ابن له فليكن كون اقسامها في حالها

نفسه

لنفسه واثباته والتوالي الشك في ان بعضها بالخطا فكذا المقدم وهو كون الاقسامية
 واحدة بالعدم وقوله انما كان من العوارض متغيرة مقولة بالقياس الى ما لا يكون
 مثلا معلولا لعلته او مقولة لها قبل ان يذكر ليسلم ان الاقسامية بين امور موجودة
 في مادة واحدة مثل هذه الاقسامية في ذاتها بل يلزم الاشتراك في المكون بينهما
 في اقسام المستقرة كالسواد والياض والعلم وغيرهما في الاقسام ذاتها فكلها و
 اقتصر الشيخ على قسم المتغايضا في ذاته لانه قد افهم ان اقسامها في حالها في نفس
 الاقسام في حالها في النوع عند ان يتغير في كونها واحدا بالعدم وموجودا في كثير من اقسامها
 ما هو نفس ذاته واما في الامور المتغايضا بالذاتية فغيره في ذاته عن المتغايضا بالذاتية
 اذ في ذلك ان يلزم ان يكون ذات واحدة موصوفة بغيره من متغايضا به وهو هذا يلزم ان
 يكون ذات واحدة ذاتا ومتغايضا بالذاتية فيكون وجودا واحدا بالعدم فاطفا و
 غيرنا طيفا بل لسا ناه غيرنا لسا كون النوع والفصل واحد في الوجود والمفارقة في الفصل
 السابعة حاكمه باستحقاقه اجتماع الاعراض المتغايضا بالاعراض زيد واعراضه زيد في
 موضوع واحد ففصل عن اجتماع ذاتها متغايضا به في نفسه فغيره ان الاقسامية متغايضا
 لحد واحد مشترك كونه واحد بالعدم مشترك في ذاتها في الاقسام في ذاته بل لا شرط
 فليكن في هذا الفصل نظرنا في اقسامها الى الاقسامية بالعدم والعدم والعدم مشترك في موضوع واحد
 من اقسامها من حيث نفسها لبيت بكلية ولا جنسية ففصل ان ان لا يكون
 يكون الطبيعة بوجودها في الاعيان آية الذي ظهر عند التحقيق في ان سنبين ان
 المصنوع بوصف العموم والاشتراك لا يمكن ان يكون موجودة في المواد الخارجية فخص
 هذا الوجود بوضع ومكان وقبولها في حصة هذا وذلك بل في بعض ان يكون
 الكلي بما هو كلي وجود عقل واما ان هذا الوجود فيكون في ما يكون وان لا يكون
 له الوجود التام الظلي الغير المتأصل في اقسامها لبعدها برهان ذلك بدعيه او جبروت
 ووجدان في العقول من الاقسام في كل سواء وجد في النفس كما عاينها او وجد في عالم
 غيرهما في نفس والذات فيقوم بالنفس من الاقسام في كل وليست كلية بنفسه من
 حيث هي هي ولا جنسوية صلبة وجوده الذي في النفس اذ في دخل هذه الجنسوية في
 كون الشيء كليا بل في وجوده وجود عقل متساويا في البنية الى اقسامها في التي هي
 من موضوعه فان الطبيعة بالوجود في الاعيان ليعين وجودا في اشخاصها ذاتها ففصل
 القول في حصول صورها في الاعيان عرضتها عليها الكلية واما كيفيته وقومها في
 التي روي في النفس فظهر بالانما في ذاتها في الشك في المتغايضا بالعدم من النفس

من الطبيعة في علم النفس حيث بين هناك ان تراعى الذهن في انطباعات الحواس
على سبيل من يلحقها فيها عن نفس المادة وعن عوارضها من المقدار والكثير والاربع
والوضع وعجزها وحرارتها والمشتبك فيها والمباين به والنزاع والعرض وذلك مما
استعمله الحواس والحواس لا تعرف الشيء ان خصوصية الوجود العقلي مانع من الوجود
والاشترك في كمالها رجحانها كون الصورة التي في النفس وفي صفة اخرى احد شيئا
الطبيعة العلمية المتصورة في المشتبك فيها وبين غيرها من نوعها فذلك لا ينافي
الطبيعة الثابتة لها فان تلك الاعتيادية الاخصية يجرى الى اعتبارها وليس يجرى الى كون
لكل الاشياء بين هذه الطبيعة العقلية التي من نوع واحد وجرى ومباين من
طريق اخرى كما لهذه بالشيء الى اخرها الحار والبارد وان جاز ذلك وكان الشيء باعتبار
مختلفين يكون حاراً وبارداً فيكون الشيء من حال الحس الذي للركب ما فانه نوع باعتبار
وحس باعتبار اخر وكذا الفرق بين الحس والمادة في اعتبارها من الذهن وان كان
الحس للبطانة الحسية فيكون الشيء اعم والصور وكلها وجرى ما بالاعتبار في
الحقيقة ان لا ينفصل الشيء الواحد في وجوده الذي له طبعاً وجرى ما حقيقة يجرى الى
فان لكل وجود والحس في وجوده اخرى كما ذكره في علمه كماله ففكره
حيث ان هذه الصورة صورته ما في النفس في شيء اقول ان اراء هذه الحقيقة
التقيد للصورة يكونها ما حاصل في نفس جنسها مخصصة هيئات فكذلك
المادة التي بها يصير احد في الشخصيات المتماثلة المتماثلة الوجود ما حال كما ذكره
فكره ما حقيقته اخرى واعتبارها اخرى وايد على نفس المعنى من حيث هو هي
اعتبار وجودها العقلية سواء كان في موضوع ام لا حتى لو كانت صورته انما
عقلية لا في نفس شخصه بل في وجودها العقلية كلية او جزئية شخصية وراية
ان تلك الصورة من حيث هيئاتها كلية ومن حيث وجودها شخصية من غير تماثل
او من حيث صفاتها الى الجزئيات الحار والبارد كلية ومن حيث صفاتها في نفسها
ولبرهانها كلية بل من حيث هيئاتها ليست كلية ولا جزئية ومن حيث وجودها
الصيغة كلية باحتمالها في التماثل التي سبقت ذكرها ومن حيث صفاتها باحتمالها في
الشخصيات كلية بمعنى اخرى من تلك التماثل ومثلاً هذا لا خلاف بل هو في الطبيعة
صالحاً هو ذلك الوجود المتصور في الصور وهذا قول في تفرعها على العقل
ما نفس بقدره على مانع من الشك والصور وهو من الوجود زائد على هيئاته المتصورة
لا يجرى وقوله في الشك في الكثرة لا يمكن الا بالاضافة فقط صحيح معناه الله المتكلم

منه

فيه يحصل ان يكون ذاتاً واحداً بالاعتبار من الوجود كواحدة وانما ان ذاتاً متعدد لا
يمكن ان يكون كلية مشتركة فيها فذلك منطوقه فيكون ان يكون كل منها شيئاً في ذلك
كثير من واحد بل من صفة الان يكون الذات المشتركة فيها ووحدة شخصيتها متشعبة
ان شئت ان الله كما في غير احواله اعظم ان لا اختلاف بين العقلية التي لها احد
اختلاف في الذات فقط كما لا يتصور من نوع جسماني فانها العقلية في اطوار في الوجود
بعضها فوق بعض والنفس بنفسها متصورة بغيره بمعنى ان النفس قد تصير
نفسها متصورة كلياً في تلك الصورة الكلية من النفس مع تصور اخرى كلياً في هذه النفس
او في نفس اخرى وكذا تصور ان كلية في نفس من اخرى بغيرها متصورة في احد من
صورتها واحد فيكون هذه الصورة الكلية جزئياً وان كان ذلك الكلي الاخر لها
صداً ومن فيكون ذلك الكلي الاخر في نفس هذه الصورة التي هي صورة النفس فيكون
واعترافها هو نفسها في تلك الكلية كما في تلك النفس التي هي صورة النفس فيكون
كلية بمعنى ان كل من تلك الاعترافها اذ اخرج عن خصوصيتها يحصل من صورته
من غيرها وكلها سبقت الى الذهن من تلك الاعترافها في نفس هذه الصورة فيكون
يكون لغيره ما يجرى الى ان ينفصل عن تلك الاعترافها في تلك الاعترافها في تلك الاعترافها
اذا ادركت النفس في اخرى يا دارك ذلك المدة ان كان النفس في نفسها ما تفرع
بما مر ان مستأثرت من منها فيكون كمالاً سبق الى النفس من هذه الصورة الشخصية
يكون لغيره من عينه تأخره في هذا معنى المطابقة كثيرين ولو كان في تلك الاعترافها
التي هي صورته من نوع واحد او بدلها في نفسها او المعنى للصورة بها صورة اخرى فيكونها
لغيره في تلك الاعترافها في المعنى في تلك الاعترافها في تلك الاعترافها في تلك الاعترافها
من غير هذا ان تفرعها على تلك الاعترافها في تلك الاعترافها في تلك الاعترافها في تلك الاعترافها
النفس في تلك الاعترافها في النفس اذ لا يكون بصورتها كلية صورته في تلك الاعترافها في تلك الاعترافها
الكل وهي في نفسها صورته في تلك الاعترافها في تلك الاعترافها في تلك الاعترافها في تلك الاعترافها
تلك النفس ان نفسها في تلك الاعترافها في تلك الاعترافها في تلك الاعترافها في تلك الاعترافها
عقلها وعقلها في تلك الاعترافها في تلك الاعترافها في تلك الاعترافها في تلك الاعترافها في تلك الاعترافها
بمعنى العقل في تلك الاعترافها في تلك الاعترافها في تلك الاعترافها في تلك الاعترافها في تلك الاعترافها
انها ذات في ذاتها في تلك الاعترافها في تلك الاعترافها في تلك الاعترافها في تلك الاعترافها في تلك الاعترافها
وغيره وجوده وهكذا وكذا تفكره وتغيره في تلك الاعترافها في تلك الاعترافها في تلك الاعترافها في تلك الاعترافها في تلك الاعترافها
الصور المتصورة في ذاتها في تلك الاعترافها في تلك الاعترافها في تلك الاعترافها في تلك الاعترافها في تلك الاعترافها

النوع التي هي باعتبارها من غير اعتبار له جزء وعلة صورته النوع والنوع باحدا اعتبارا
 نوع محمول على شخصه وباعتبارها من غير اعتبار له ما أدى لا يتفادى وعادة وموضوعه
 وكذا النوع الخاص والعام كل منهما عرضي محمول على آخرها جاز بالعرض باحدا اعتبارا
 بالاعتبار من غير اعتبار محمول على تلك الذات وهي موضوعات له بذلك الاعتبار
 او فساد فيكون النوع الباطن محصورا بالنوع الظاهر عليه بواقي الكليات المشتملة وفي الثاني
 الذي كثر ان يشكك فيه على المتوسطين فالنظر فضلا عن الناقص فيه وذلك لا يشك
 ما يقع الاستدلال في العلم الطبيعي على اثبات الشكل الطبيعي والجزء الطبيعي
 وبغيرها من امور الطبيعة بان الجسمانية طبيعة فوجدها في الاجسام فلو
 شيئا منها كان ثابتا في الاجسام كلها وليس كذلك فهي طبيعة اخرى محصورة في
 تارة اخرى ان الجسمانية في الاجسام كلها بسيطة كانت او مركبة فيقع الاشكال
 ان الجسمانية باعتبارها لها من الازدواج المتفرقة المتكافئة فيكون منها الانسان فهو
 جنس الانسان مثلا لكنه ليس بصفة له مادة اذا اعتبر بوجه اخر من الاعتبار فيكون
 معنى الجسمانية محصورا بمادة الانسان باعتبارها من عناصره وان تعلم ان الجسمانية على
 النوع ويتخذ الوجود معه والمادة جزء من وجوده ويتجلى عليه فلا يدهنها من
 والفرق بين الجسمانية وبينه فباعتبارها مادة انه اذا اخذ من الجسمانية
 اذا طول وعرض وعظم بشرط ان ليس له معنى فيكون هذا المعنى من اعتبارها وحده
 فلو كان مع تلك المعاني من مادة وان اخذ من بشرط متى اخر ولا بشرط عدمه بل
 يجوز ان يكون له مع هذا المعنى فيكون الجسمانية على التعريف العرفي حقا ونفعا ولا
 وكلما عرفت هذه المعاني ولو كان الفهم في بشرط ان يكون الجسم موجودا بوجه
 فلهذا يصح ان يحمل هذا المعنى الثاني على المركب منه وعن غيره كما على الجزء والجزء
 انهم خادما او عقلا ولا يصح ان يحمل المعنى الاول على الجزء الذي هو المادة مع
 مركبة في الخارج من جوهريته وصورته هذه الازداد وبسببها له هذا المعنى ان
 واحد على اختلاف القولين وكذا الفصل كما يحسن فان ان اخذ شيئا له عرضا
 يكون هناك معنى اخر فاذ لم يكن فصل بل يكون صورة من صور الجسم وجزء
 صورة الجسمانية وليد ان الانسان وان اخذ الحساس شيئا اخص من غير شرط اخر
 حتى يجوز ان يضم اليه معان اخر كان فصل وكانت القول في مثال الحيوان فان الحيوان
 اذا اريد مجرد معناه المركب من الجوهريته وقبوله الازداد والتدريج والجزء لا يكون
 بعد ذلك خادما وعندها لو كانت فان يصح ان يكون جزءا ماديا للانسان ومادة لصورته
 التي

التي هي نفسه وان اخذ جزءا من المعنى الثاني مع نوع التدريج والحس كذا والجزء
 بل بشرط متى غير هذه الامور فباعتبارها بل بشرط ان يكون غير هذا احيانا في صورته
 موجودا بوجهه كان الحيوان محصورا على الكل وقول على سبيل تجزئ الجسمانية
 بالقياس على الجسم يكون محصورا بالقياس على الحيوان فان الجسمانية في التدريج
 في معنى الحيوان باحدا الاعتبار واحد كما يخرج به بقوله ولكن هناك بالعرض في
 معها فخره فخره وحسنه حركة صورته التي وجودها انما هو في صورة في ان يكون
 او يكون في صورة عند الحيوان فلفظا بل بشرط في ان يكون مجرد هذه المعاني
 فيكون في ان ينفصل عنها الحيوان انما يكون معها غير هذا من نطقه فضلا عن ان يكون
 ذلك كان شيئا هذا بشرط ان يكون في كل واحد منهما ان المعنى للمادة في
 يكون شيئا اخر على الجسم من المادة وعدمه من المعاني والاشياء فيكون
 يكون مجموع تلك المعاني مع الوجود هذه المادة وان كان خارجا عن معانيها
 حتى يكون مجموع تلك المعاني مع الوجود هذه المادة وان كان خارجا عن معانيها
 حتى يكون مجموع تلك المعاني مع الوجود هذه المادة وان كان خارجا عن معانيها
 من غير شرط ان يكون في كل واحد منهما فيكون في كل واحد منهما فيكون في كل واحد منهما
 محمول على المجموع فالسواء في الماخوذة ان بشرط متى لم يتجلى الجسمانية في
 كذا الجسمانية فيكون في الانسان ليس محمول على الجسمانية فيكون في الانسان ليس
 كما قد لا يمكن ان يكون واحدة كالجسمانية فيكون في الانسان ليس في الانسان
 من الوجود في بعض الاجل من بعض في بعضها نقصان نقصان فيكون في الجسمانية
 فيكون في الجسمانية فيكون في الجسمانية فيكون في الجسمانية فيكون في الجسمانية
 حركة وسكون كالمادة والمادة فيكون في الجسمانية فيكون في الجسمانية فيكون في الجسمانية
 او في وجوده بذلك المعنى ان في نفس الامر وجوده فيكون في الجسمانية فيكون في الجسمانية
 ان لم يتم فيكون في الجسمانية فيكون في الجسمانية فيكون في الجسمانية فيكون في الجسمانية
 الجسمانية فيكون في الجسمانية فيكون في الجسمانية فيكون في الجسمانية فيكون في الجسمانية
 كان في الجسمانية فيكون في الجسمانية فيكون في الجسمانية فيكون في الجسمانية فيكون في الجسمانية
 يبلغ الى الغاية فيكون في الجسمانية فيكون في الجسمانية فيكون في الجسمانية فيكون في الجسمانية
 التي كالمادة ومن النفسانية فيكون في الجسمانية فيكون في الجسمانية فيكون في الجسمانية فيكون في الجسمانية
 المادة وان كان في حقيقة الحركة لها وحده طبيعة فاما ان كان في المادة والصورته فيكون
 او فعلية فيكون في الجسمانية فيكون في الجسمانية فيكون في الجسمانية فيكون في الجسمانية

مادة لشيء من المادة شأنا الفترة والاحتداد وكذا جزاءها بل هو اول ذلك
 فانه قلت يلزم مما ذكرنا ان يكون التركيب بين المادة والصورة اتحادا كما تركب
 الجوز والفصل في العزق من المركبات واللبا بطا الحار حبة فكذلك العزق بان حبل الطبل
 كاللون للسواد يمكن ان يكون موجودا بنفسه مغاير عما عن فصله كما فصل العزق
 مثلهما الجوز الحار من المركبات كما ذكرنا وقد جربنا سبق ما ينشأ منه وهو ما حله
 وهو ان لا يتم وجوده مع جزيء كالجوز الذي يمتلئ في موضع بنفسه جزيء من فصله
 بل يمتلئ به وكان بالصورة نوعا حقيقيا لا يمتلئ بالمعوم او انما حقيقيا بحسب اتحاد
 المتوحد له معته وفي موضع اخر لم يتم بنفسه بل مع فصله كما في مجموع به وكان المجموع
 نوعا حقيقيا عقليا مجردا هذا ان اشكوا في من وجوده صفة ما هو مادة وذلك
 ان شأن المادة عما هي مادة الفترة والاحتداد والنقصان والقلية والتمام والكمال
 فاشكوا بالكمية انما تصادف بصفة لشيء آخر بخلاف ما اذا كان من مادة الوجود قويا في
 ذلك لانه اشكوا في كثرة ان تترجم الى الجسيمات الطبيعية في الجسم المعارة عن قوة التقوى
 والتميز مما يشق وجوده في انفرادها اذ هو اقوى حقيقيا او اعظم مقدارا من كمية
 التي للجسم انما يتبعها كما ان تترجم الى الجسيمات الطبيعية التي هي مادة وجوده
 متبدل له مستحيل يحتاج الى مدد من خارج يصير بدله من جسيمته المتبدل حتى يدور
 صورتها الكلائية موجودة شحيحة بقدر امثال ما فيها التي هي جسيمته بالشيء
 ان شحها النقص وجودها وكذا الجسم انما ذاته وجوده من غير قوة حرة وادارة
 كان اقوى وجودا في كل شيء تراثنا متبدلا اذا كان مادة الجوز ان الذي في الجوز
 وتولد ما مثله كمثل النبات فان هذه الافعال هي اقوى واكثر وادوم
 سبق من الجوز ان كان قوة الحس في الجوز ان العدم النطق قد يكون اقوى مما
 بدن الانسان كله وكما علمت بهذا في معنى جزيء واحد القياس الى نوع اضافي قريته
 فسطر لشيء قوة الوجود وينقصه بالقياس الى انواعه الا ان فيه مترتبة بحسب مراتب
 ضغفه في الوجود فالحقيقة في النبات ضاعف مما في الجاه والعصر وفي الجاه انضغف
 من الانضغف في الانسان انضغف من جميع ما سبق وفي الانسان انضغف مما في الجاه
 وبالحمل كذا هو اكل صورة منها انقصا فانه فلان بعد ان ينقص مراتب البشيرة انما الى
 حيث يبق صورته انفسا نيرة بما في الدنيا ليد من غير بدن طبيعي بل يبق صورة العقل
 ما حركه ما في بدن حيوان او مشا في قولنا ما متراكمة معناه انه يتصور في جميع ما سبق
 من مثاقيل المواد والصور في الدنيا والافصول موجودة بوجود واحد على جبراه على

شرف

اشرف وادراك هذا المطلب انما معنى اللطيف في بنية القوة قدسية وهو
 يكشف به الحقائق كما هي وكل ما فيها الحاشية الحساسة الناطق فان الحاشية
 ان معنى ما علمت الحاشية المعنى الجسدي كالجسم والحيوان انما في البشيرة مادة واما
 حشرنا فانهم انما في المعنى الفصل فكيف يكون باحد البشيرة جزيء صورة اخرى جزيء
 باخر ففضلنا مقدار الوجود مع الحس فانك ان اخذت الحاشية من اوسيتها
 فاحسن طلقا سواء كان بنفسه او غير بنفسه كالجسم بشرط ان يكون ما اخذت منه
 واما اخرى لا يكون فصل جزيء على الحيوان او الانسان بل في جزءه اذ ليس الحيوان
 جزيء هذا المعنى بل زيادة اخرى فيكون جزيء صورة بالحيوان بما هي حيوان وليست
 الانسان وان جعل على الحيوان وله الجسم الثاني يصير رشح مادة والمادة لا يحمل
 على الصورة كان لصاحبا لها الجوز منها وكذا ان يحمل الحيوان على الانسان كونه
 مستعمل في غير جزيء جزيء فالصورة قوله كذا فان الحيوان من غير جزيء عليه راجع الى
 الانسان وان اخذ الحاشية من حيثها فاحسن بشرط ان يكون مع جزيء بل جزيء راجع
 ان يكون معه او في مكان اخر ما خذ من الصورة والمواد كقوة واعتداله واعتداله
 وغير ذلك كان فصل جزيء على المركب جزيء على المركب كالجوز والاشيا وقوا غير
 له وفيه معه احكاما ثلثة احدها ان يكون المراد ان يكون الحاشية من حيثها لصفته
 الحس ان يكون مستمرا الى الحس كالمركب في الحس المعنى الجوز في الشق كما يطلق على
 مجموع الصفات وللوصف كذا يطلق على ذات الموصوف فاذا جزيء في الحاشية
 الاعتداله والمواد كان وجوده له وانما ان يكون المراد منه جزيء اذ هو في
 وحده كالجوز ان كان مثل معنى الشاخي والمتخذ من جزيء فاشكوا ان يرا
 منه جزيء او جزيء له صفة الحس كان مثل الشاخي موجودا معه في الجوز ومع
 جميع هذه الشاخي لا يكون بدني حله على الجوز ان يكون تلك المتأخيات جزيء
 الحس وهي متما دقة وهي ان الصورة التي بازا الفصل وتعالها الفصل كذا
 كالفصل الجوز في ذلك مثالنا هذا لبيت ما لا يحمل على الجوز ان الحيوان ان كان الصوة
 تمام حقيقة المعنى الجزيء مع وجوده وجوده ما بازا من المادة تكلي بوجبه
 المادة فقد وجد في الصورة على وجهه على اشرف كذا الكلام في نفس معنى الفصل
 الفصل كقوله الحاشية من حيثها هذا فان اي معنى اخذت منها في الحاشية الحاشية
 او ما تد من هذه اذ انما في ذلك في معنى اخذت من هذه الاصور هل هي جزيء
 اخذت منها او ما تد من جزيء شرا في جزيء انما في الفصل الى ان يكون على ان يكون

منه ويظهر ان غلبه وجوده يكون بعضها غير انفعاله فبذلك ان يكون محققا من خارج
 كان محققا لما انفعاله من الحيوان بالانفعال من الماديات فان قلت اذا انقضت الحيوان
 ونظرت الى انفسه عند وجوده لم يرد فيه جواز ان يكون ناطقا او صاحلا او
 ناهضا على ان يكون احد هذه الصفات تمام معناه معناه في ذلك منصفه اليدين
 خارج فكان جنسا لما اخذ من هذه الصفات ذلك المعنى والمادة في المخلقة فيه
 مجردا او مع بعض الصفات فقط بان يكون تمام معناه وخاتم حقيقة حتى لو انفسه
 معن آخر كان مرتبها له خارجا عن نفسه لم يكن من جملة معانيه بل كان ذلك المعنى
 جنسا لما اخذ من مرتبها ان كان في جسمه تام حساس ثم يرد وجوده واذا انفسه
 اليه معن آخر كان خارجا عنه فمادة وان اخذت من الماديات معانيه ومرتبا تمام
 المعنى حتى يكتفي بما يمكن ان يدخل في الماديات من نوع الماديات كمنه في الماديات
 ان ذلك المعنى غير متصرف لما يتم به كان جنسا ايضا فان ذلك المعنى اذا اخذت من
 زيادة شئ آخر كان نوعا واذا اخذت مطلقا بل تعرض شئ آخر غير انفسه انما
 او سلبا كان جنسا بهما المعنى والوجود جميعا فالماخوذ على هذا الوجه بان يكون له
 وجوده في جميع الزمان وانما الماديات والافعال المتعلقين على ان يكون اجزاء ذاتية
 داخلية في معناه وهذا انما يشكل فيما ذاته مركبة والماديات انفسه فمادة
 وجوده انما يشترك في القسم الى ان يلاحظ فان الحيوان يكون وجوده غير وجود الكل وغير وجود
 الحيوان اخر فاما انفسه وجوده غير وجود النوع والفضل كيف يكون الشئ الواحد
 مادة وجنسا وان مورد النسخا بان الوجود كيف يحمل بعضها على بعض فخرج الى بيان
 حقيقة قد يقع به ان اشكال واما الذي قد انفسه فليس فيه اشكال الا اذا اعتقد ما في
 يرد في المعاني التي تضمنها هذه الماديات انفسه فان الموجود البسيط كالسواد
 قد تضمنه في ذاته معنومات بعضها اعم من بعض كلها موجود بوجوده كالكيفية واللون
 والفاصلية البصرية فلهذا العقل بان يلاحظ بعضها دون بعض او مع شرط بعض او في
 فاما اذا اعتبر بعضها كالألوان جنسا او مادة او نوعا والبعض ان كان ناطقا فبعضه ان
 صورته او نوعه لم يلزم ان يكون جنسه متميزا عن فاضله في الوجود وانما قد تعرضت
 بل يجرى ان اعتبار الماديات معنويات في حقيقة الماديات المركبة بحيث يندفع من ذلك شك
 ان الجمعية فضلا عما يكون جزءا انفسا ان اذا اردت بها معنى غيرها اريد بالجمعية التي
 هي جنس له وكلها الجمعية التي له اوقية قبل الحيوانية التي اوقية اوقية الحيوانية فلهذا
 اذا اخذت الجمعية معنى يحمل عليها معنى المادة لا معنى الجنس والنوع مما يحمل عليه واما

مجموع

الجمعية التي اخذت ووضعت بحيث يجرى ان يتغير كل نوع من النسخا في الجسم المعنوي
 بعد ان يجرى ان يتغير الوجود في الماديات المعنوية في الماديات المعنوية في الماديات المعنوية
 والماديات المعنوية في الماديات المعنوية في الماديات المعنوية في الماديات المعنوية
 متضمنة الجمعية المعنوية في الماديات المعنوية في الماديات المعنوية في الماديات المعنوية
 حيث كان في الجمعية المعنوية في الماديات المعنوية في الماديات المعنوية في الماديات المعنوية
 الحيوانية وجودا بعد ان كان في الجمعية المعنوية في الماديات المعنوية في الماديات المعنوية
 حال الجمعية المعنوية في الماديات المعنوية في الماديات المعنوية في الماديات المعنوية
 يتغيره شئ اخر وان كان ذلك الشئ ليس بنفسه مما وجب في نفسه اياه بوجوده في الماديات
 جزءا للجمعية بوجود الجمعية بوجود الجمعية بوجود الجمعية بوجود الجمعية بوجود الجمعية
 الذي لم يرد في المادة انما وجوده واجتماعه ان يرد في الجمعية من حيث هو جسم بل شئ
 قد وجوده في الماديات المعنوية في الماديات المعنوية في الماديات المعنوية في الماديات المعنوية
 الشئ في الماديات المعنوية في الماديات المعنوية في الماديات المعنوية في الماديات المعنوية
 من ان نوعه في الماديات المعنوية في الماديات المعنوية في الماديات المعنوية في الماديات المعنوية
 لوجوده في الماديات المعنوية في الماديات المعنوية في الماديات المعنوية في الماديات المعنوية
 والماديات المعنوية في الماديات المعنوية في الماديات المعنوية في الماديات المعنوية
 كما من ان الماديات المعنوية في الماديات المعنوية في الماديات المعنوية في الماديات المعنوية
 قبل النوعية الماديات المعنوية في الماديات المعنوية في الماديات المعنوية في الماديات المعنوية
 بل مادة ذلك الفصل للجمعية في نفسه ان بالذات بل بالانفصال بل وجود تلك الجمعية في
 معنى الجمعية التي للنوع هو عينه وجود النوع في غير ذلك حكم الجمعية بالمعاني في النوع
 الذي لها في العقل فلا يمكن العقل ان ينفذ في شئ من انواع الجمعية الطبيعية الجمعية
 يحصل اول ثم ينفذ في الماديات المعنوية في الماديات المعنوية في الماديات المعنوية في الماديات المعنوية
 او فصل ذلك كان ذلك النوع في الماديات المعنوية في الماديات المعنوية في الماديات المعنوية
 الجسم الذي في الماديات المعنوية في الماديات المعنوية في الماديات المعنوية في الماديات المعنوية
 محمول في الماديات المعنوية في الماديات المعنوية في الماديات المعنوية في الماديات المعنوية
 به ههنا بل في الماديات المعنوية في الماديات المعنوية في الماديات المعنوية في الماديات المعنوية
 حدث ذلك النوع في الماديات المعنوية في الماديات المعنوية في الماديات المعنوية في الماديات المعنوية
 عن وجود الجمعية في الماديات المعنوية في الماديات المعنوية في الماديات المعنوية في الماديات المعنوية
 من طبيعة مبرهنة اذا فاضلها فصل من الماديات المعنوية في الماديات المعنوية في الماديات المعنوية في الماديات المعنوية

هالما لا يخلو إذا كانا بالاطوارين من الفرق بين الطرفين بوجوب ان يتصل بالاطوار
 بين سائر الاحوال او لا حدها وهذا الفرق هو ان الجنس على وجهه من جنس
 ان بان تنقل الى معناه مع ان لا يخلو في المادة ولما ان المعاني في هذا الجنس
 يصير نوعا من احوال شيئا ويكون كغير اجتماعها مع الجنس ليجعلها نوعا فليس ذلك مطلوب
 في هذه الفصل فخرها ان يبين ان طبيعة الجنس الذي هو الجنس في معناها لا يصير فخرها
 عنها العقل ان يكون مصادقا لمحل شيئا كغيره من جملة صفته مع انه في الوجود على ان يكون
 محله ما يصدر عن العقل ان لا يكون له وجودا فيكون محله في الوجود في نفسه
 لكن على ان لا يكون له وجودا فيكون محله في الوجود في نفسه فيكون نفس الجنس في الوجود
 وتقبل ان يكون على سبيل الضرر في الوجود وتقبل ان يكون على سبيل الجواز في الوجود
 وان لم يكن تلك المعاني في جنسها من احوالها في الوجود وتقبل ان يكون في الوجود في نفسه
 ضروري لا يخلو عن سبيلها في الوجود فيكون محله في الوجود في نفسه فيكون نفس الجنس في الوجود
 انما على ان يكون في الوجود في نفسه فيكون محله في الوجود في نفسه فيكون نفس الجنس في الوجود
 معلوم من صفته في الوجود وان كان محله في الوجود في نفسه فيكون نفس الجنس في الوجود
 وجودها وليس في نفسه من صفته من المطلبين اي معرفة صفته في الوجود في نفسه فيكون نفس الجنس في الوجود
 معرفة ذاتها ووجودها من صفته في الوجود في نفسه فيكون نفس الجنس في الوجود
 تنكح في هذا الفصل وجعل في تلك الشرائط الى الفصل الاول في نفسه فيكون نفس الجنس في الوجود
 المتأخر من صفته في الوجود في نفسه فيكون نفس الجنس في الوجود في نفسه فيكون نفس الجنس في الوجود
 عليه ويجعل طبيعة محله في الوجود في نفسه فيكون نفس الجنس في الوجود في نفسه فيكون نفس الجنس في الوجود
 خصوصية في الوجود في نفسه فيكون نفس الجنس في الوجود في نفسه فيكون نفس الجنس في الوجود
 ان لا يخلو عن صفته في الوجود في نفسه فيكون نفس الجنس في الوجود في نفسه فيكون نفس الجنس في الوجود
 التي يجوز اجتماعها في الوجود في نفسه فيكون نفس الجنس في الوجود في نفسه فيكون نفس الجنس في الوجود
 النوعية وهي ان شيئا الذي هو في الوجود في نفسه فيكون نفس الجنس في الوجود في نفسه فيكون نفس الجنس في الوجود
 الامم وان لم يتوقف عليها حقيقة هذا الجنس في الوجود في نفسه فيكون نفس الجنس في الوجود في نفسه فيكون نفس الجنس في الوجود
 فخرها مع ان احد صفات معرفة الفوايد التي بها يعرف الوجود في الوجود في نفسه فيكون نفس الجنس في الوجود في نفسه فيكون نفس الجنس في الوجود
 الجاهلية اياه نوعا التي هي في الوجود في نفسه فيكون نفس الجنس في الوجود في نفسه فيكون نفس الجنس في الوجود
 المتعينة للجنس انما اعلم بالكون وان وقع بها تقسيم اخص على بلق تقسيم الفصل او
 على غير ذلك في معرفة تلك الوجودية بها وحدها فانما اذا فخرها في الوجود في نفسه فيكون نفس الجنس في الوجود في نفسه فيكون نفس الجنس في الوجود
 مشتمل على البياض على الوجه المذكور من كون الجنس في الوجود في نفسه فيكون نفس الجنس في الوجود في نفسه فيكون نفس الجنس في الوجود

جن

جنس محمول فيحصل من ذلك هو صفة بل لا بد ان يفسر لبعض طبيعته فوضعه من
 الجسم بل فيكون ما صنفنا من ذلك اذا اقتضا الحيوان الذي ذكرنا في نفسه فيكون نفس الجنس في الوجود في نفسه فيكون نفس الجنس في الوجود
 لان نوع بل انما يحصل التفسير فيكون في الوجود في نفسه فيكون نفس الجنس في الوجود في نفسه فيكون نفس الجنس في الوجود
 من الحيوان يتصل فيكون من صفته في الوجود في نفسه فيكون نفس الجنس في الوجود في نفسه فيكون نفس الجنس في الوجود
 ان يكون في الوجود في نفسه فيكون نفس الجنس في الوجود في نفسه فيكون نفس الجنس في الوجود
 بل الشخص انما في الوجود في نفسه فيكون نفس الجنس في الوجود في نفسه فيكون نفس الجنس في الوجود
 ان ليس على كل حيوان شيئا من صفته في الوجود في نفسه فيكون نفس الجنس في الوجود في نفسه فيكون نفس الجنس في الوجود
 خاصية فصل في الوجود في نفسه فيكون نفس الجنس في الوجود في نفسه فيكون نفس الجنس في الوجود
 ومنه اظهر على ان حاله في الوجود في نفسه فيكون نفس الجنس في الوجود في نفسه فيكون نفس الجنس في الوجود
 علينا او هل في صفته في الوجود في نفسه فيكون نفس الجنس في الوجود في نفسه فيكون نفس الجنس في الوجود
 والحق ان انما في صفته في الوجود في نفسه فيكون نفس الجنس في الوجود في نفسه فيكون نفس الجنس في الوجود
 ان تكون في الوجود في نفسه فيكون نفس الجنس في الوجود في نفسه فيكون نفس الجنس في الوجود
 جنس واحد في الوجود في نفسه فيكون نفس الجنس في الوجود في نفسه فيكون نفس الجنس في الوجود
 وانما الذي يفسر على الوجود في نفسه فيكون نفس الجنس في الوجود في نفسه فيكون نفس الجنس في الوجود
 لكن مع ذلك في الوجود في نفسه فيكون نفس الجنس في الوجود في نفسه فيكون نفس الجنس في الوجود
 تخصيص الوجود في الوجود في نفسه فيكون نفس الجنس في الوجود في نفسه فيكون نفس الجنس في الوجود
 له في الوجود في نفسه فيكون نفس الجنس في الوجود في نفسه فيكون نفس الجنس في الوجود
 واما علمنا في الوجود في نفسه فيكون نفس الجنس في الوجود في نفسه فيكون نفس الجنس في الوجود
 اول شيئا في الوجود في نفسه فيكون نفس الجنس في الوجود في نفسه فيكون نفس الجنس في الوجود
 للجنس في الوجود في نفسه فيكون نفس الجنس في الوجود في نفسه فيكون نفس الجنس في الوجود
 ضم في الوجود في نفسه فيكون نفس الجنس في الوجود في نفسه فيكون نفس الجنس في الوجود
 بقوله في الوجود في نفسه فيكون نفس الجنس في الوجود في نفسه فيكون نفس الجنس في الوجود
 ان يكون في الوجود في نفسه فيكون نفس الجنس في الوجود في نفسه فيكون نفس الجنس في الوجود
 مع ذلك في الوجود في نفسه فيكون نفس الجنس في الوجود في نفسه فيكون نفس الجنس في الوجود
 العبد في الوجود في نفسه فيكون نفس الجنس في الوجود في نفسه فيكون نفس الجنس في الوجود
 كون في الوجود في نفسه فيكون نفس الجنس في الوجود في نفسه فيكون نفس الجنس في الوجود
 الى ما له في الوجود في نفسه فيكون نفس الجنس في الوجود في نفسه فيكون نفس الجنس في الوجود
 مع ذلك في الوجود في نفسه فيكون نفس الجنس في الوجود في نفسه فيكون نفس الجنس في الوجود

المجهر ان اسود او اسود المجهر هو عينه ويمنع ذلك في الفصل فان
 يكون الفصلان معاً من زمة تلك القسم واليد الى شارة بقوله وان يكون
 مستحيلاً في ذلك وفي ذلك الثاني ان يكون القسم عارضاً للمجهر بسبب
 اعم فانه ان كان عارضاً لمجهر شاملاً ان عارضاً للمجهر من ان يقسم في هذه السور
 والاشان منه ذكر ومنه ان يقسم في هذه السور من ان يقسم في هذه السور
 او اسود لا يخرجهم فام بالفضل موضوع هذه العوارض ان يخرجهم تام فصلان
 عن المجهر او لا والاشان انما صار ذكر او ان يكون المجهر واليد الى شارة
 بقوله وبه ذلك فيجب ان يكون المجهر من القسمين او كلاهما ليسا عارضين
 له بسبب شدة قبحها والمزا من المجهر هو القسم واليد الى شارة او لا يكون الفصلان
 الواقع في ان المجهر على مجهر ان يكون فصلان او لا ولا يكون ههنا موضع
 اجل الفصلان على مجهر اليد وليس مستحق الفصلين من ترسب الاربعة ان لا يكون
 ان الفصلان بسبب شدة قبحها فان ذلك الفصلان قبحاً لهذا المجهر بل انما
 ان كان له من لوازم فصله وان كان فصلان بعيداً مثلاً ان كان له اذا قيل
 المجهر ان ان يكون له باليد الى شارة فان كان له باليد الى شارة المجهر بسبب شدة
 احى هو الفصل وهو محسناً سنية وكذا مقابلة ما يميز المجهر بسبب قبحها
 وهو كذا يميز حسناً مثلاً الفصل البعيدان بقا المجهر او المجهر اما ناطق او غير
 ناطق فان المجهر بما هو مجهر وكذا المجهر بما هو مجهر مستعد للذات المجهر
 ان يكون داخلاً تحت مجهر ناطق او قبيحه والى هذا اشار بقوله وقد يجوز
 ان يكون بعض ما لا يميز او لا يميز الى قوله فاذ اعرضنا لطبيعة المجهر المحسناً
 ان القسمين اللان زمة التي قسم بها مجهره في ان يكون بواسطة امر اخر
 مطلقاً فانها اذا عرفت له لا تامة بل ان امر اخر سواء كان مساوياً او جاز
 ان لا يكون القسمين هما موضوع كقسم المجهر الى المجهر وغير المجهر والى انما
 المجهر وغير المجهر فالقابل للمجهر بل يقسم المجهر او لا فالتامة بل بعد ان يصير
 ذاباً وتكون اليد اشارت بقوله ويتضمن طبيعة المجهر ان يكون له ذلك المجهر
 او لا الى قوله وقد يجوز ان يعلم ان القسمين اللان زمة التي لا يكون بسبب امر اخر
 ان امر اخر احصى وكذا عارضاً قد يكون الفصلان كالمجهر او لا فالتامة بل بعد ان يصير
 فان القسمين اوليه وان كان شارة ان قسم لشيء واليد الى شارة هو ذا رتبة
 احدها ان الفصلان بازاء الصورة بازاء المواد لكن الذي ذكرناه والذات المجهر
 عرفت

عرفت من جهة المادة فان المجهر انما هو المادة في المجهر عرفت
 لمراسية في ابتداء تكونه ولو قدرنا ان عرفت له برودة وانفصلت المادة
 بعد من تلك الحرارة لكان ذلك الشخص عينه انما هو الفصلان يكون
 ان المجهر ان الذي هو انما لا يتقبل ان يميز له عارضاً من المجهر
 فان يمنع انفصاله في المادة من حصول هو المجهر عينه وكذا انما
 ان يقع المجهر عينه وكذا انما يمنع ان يقع المجهر عينه وانما ان من حصة
 بالفضل انما هو الصورة على مقتضى المادة ومن العكس ان شارة المواد
 والاشان انما هو المنع وليس يلزمنا هذه القضية من الفصلان بل من العكس
 اللان رتبة ناطقاً للمادة بالحرارة حتى صار ذلك او بالبرودة حتى صار ذلك
 لا يمنع الصورة اعني الفصلان ان يكون على فصلان ان من فصلان
 من جهة صورتها ولهذا ترى في المجهر ان يكون ناطقاً وقد يكون غير ناطق
 او جاز او غير ذلك فكل مجهر ان يكون ناطقاً او غير ناطق في شدة قبحها
 المجهر وانما يميز ان شدة قبحها انما هو مجهر او لا فصلان وكذا انما الفصلان
 يكون كذا في ذلك ان يكون المجهر مثلاً انما ناطقاً او لا عجم وكذا الفصلان
 ان اسود وكذا انما فصلان ان المجهر انما ناطقاً او لا فصلان انما فصلان
 بعد المجهر فانها انما يعتبر بعد المجهر فان يكون عارضاً للمجهر او لا
 ان ان شارة الذي هو ناطق وكذا ليس احد الوصفين هو اسطر الاخر فانه قد
 يوجد اسطر غير ذلك وكذا انما فصلان انما فصلان ان ان في رتبة واحدة
 ان يكون كل منهما فصلان وهو محال ان يستحيل ان يكون للفصلان الواحد مقبلاً
 كما يستعمل وانما ان يكون الفصلان احدهما لكن الناطق فصلان لا تقاطع فالتامة
 ان يكون فصلان السادس ان يكون الفصلان امر طبعياً انما بسبب وجود
 النوع من المجهر العدم لا يكون على فصلان عن كونها على وجود بل المجهر ان يكون
 الفصلان اقوى وجوداً وفصلان من المجهر انما فصلان ان انما فصلان انما فصلان
 ناطق كان اللان ناطقاً ايضاً فصلان كان ناطقاً فكل مجهر ان يكون اللان ناطقاً فصلان
 وقع به التعيين وصار مقابلاً للناطق الذي هو الفصلان الذي يقابل ان الفصلان
 ان يكون مقبلاً للمجهر ليس يلزم ان يكون كل ما وقع به التعيين وفصلان مقبلاً
 للان فصلان وكذا ان يكون القسم الثاني ناطقاً بل للان فان الفصلان
 حصل للمجهر وصار مقبلاً للمجهر ولا يلزم ان يكون انما فصلان المجهر كان ناطقاً

كيف يفارق المادة تعرفها هذه كلمة استنباطي لبيان ما من احوال انجلي
على ان جمال ولما يتبعها من الغنى الذي يتصل بهذا الموضوع على التفصيل بما لا
قدس هو تفرقة بين معنى الكل الطبيعي المنشأ من الطبيعة واثبات وجودها وكيفية ذلك
الوجود ومعنى الجنس من علمها في بعض المنهج منها بل لزمها وان كيف فيها رقائق
مفارقة من صير يمكن ان يتفرع منه ويوجه اخرى من المفارقة بغيره وبين مستوي
من بعد في فصل تعريف الفصل وفي بعض المنهج تعرفها بديل تعريفها اي تعريفها بالجنس
وعلى وجه يمكن ان يتفرع منه تلك الوجوه ومن الذي يراه هو تعريفه ان اي كلمة
ما يتفرعها الجنس هي من الفصول المتفرعة فان من الاشياء ما يتفرعها الجنس وهي
فصول ذاتية ومنها ما يتفرعها وهي ليست من الفصول الذاتية والجنس كما يجعل على وجه
التركيب ومن الفصول تلك التي جعل على المجموع المركب ومنه ومن اشياء كثيرة بعضها
من الفصول وبعضها من العوارض الغير الفصولية فلهذا المباحث من احوال التي قد
الكلام فيها واما الذي قد يخلو بالجنس عندنا يتصل بهذا الموضوع الذي كان الكلام في سبيل
تحقيقه فهو مطلبان احدهما ان الاشياء ما يتفرعها الجنس ليس هو فصل متفرع
ايها مقوم لبعض من اشياء وجوده وثانيهما ان كيف يقع الاتحاد في الوجود الذي يتصل
الجنس بين مفهوم الجنس ومفهوم الفصل اعني الطبيعيين وهما مفهومين مختلفان في نوع
لفظان غير مترادفين فيكون الجنس والاشياء فانها لو كانت مفهوما واحدا لكانت
هذان اللفظان مترادفين ولكاننا بنها تحقق الحيوان يتحقق الشايط وليس كذلك فكيف
يجوز لهذا التقابل بين معنى على الحرف لثبات وكيف يكون الشان شيئا واحدا بالفعل
في الوجود ان لا يجوز التفرع والاشياء فلهذا كما يتصل هذه العشرة واحدة وهذا العسر
واحد فلهذا من الجنس عن كيفية هذا التاجيد ما يتم فاما البحث الاول فيقول
ان تلك الاشياء اذا كانت فصولا قد علمنا ان الجنس كالحجم قد يتفرع في حيز
الاشياء كثيرا وكثيرا موجودا في داخلها في معنى ذاتي وله في نفسه فاما فيكون
فصولا وكلها وجد شيئا في حيز لا يكون ذاتيا له فلهذا من قسمين الاول ان يكون
ذاتيا والثاني ان يكون غير ذاتي والاولى ان على اقسام احدها ان يكون ذاتيا للجنس
ان كان ينقسمه جنس واجناس والثاني ان يكون ذاتيا لفصل جنسه او فصول اجناس
ان كان اقسامه والثالث ان يكون ذاتيا لثلاث الجنس من جهة فصله المقوم ان كان
له فصل مقوم والاربع ان يكون لفصله المقسم او لفصوله التي هي حيزه والخاص
ان يكون ذاتيا للمادة شيئا من هذه الفصول او مادة صورها الخارجية والفرق بين

لأن

لأن المادة ولا ذم الفصل كما ان في عين صورة الفصل وتبين ان هذا العمل للتعرف
فلا ذم للمادة عين منها ولا ذم الفصل عين من جنس عليه جعل بالعرض فاذا جعلت هذا
فا علم ان هذه اللوان منها ما هو من فوق بمعنى ان صفة هذه الوان وانها في بعض
الجنس او جزءه الساوي او انهم اوعا في من تسمى منها وهيها ما هو من تحتها
الفصل التي تحتها الجنس الوان انواعه او انواع الوان في شئ منها فاما ان كان كل
ذم لا ذم فهو ذم لا يخص دون السكك لانه لا ذم التي كانت للفصل في كل ذم
الخاصة على الجنس فصولها المعينة لها ولا ذم الفصل المقوم للجنس فصوله والوان
هذه الوان في الوان ام ارضها او ارضها او ذمها ما قد علم ان العرض لا ذم
يجمع هذه الوان في قسم يكون ذاتيا للجنس ما تحتها من الوان وان شخصها اما ان لا ذم
فان ذمها ان ذمها في نفسه فاما لا ذم فصل المقوم له ذم مقوم بالجنس او الفصول
التي لا ذمها في نفسه وذمها واما لا ذم ذمها او ما تحتها ولا ذم الان لا ذم ذمها واما ان
لا ذمها في تحتها فلهذا لا ذم ذمها في ذمها او في ذمها ان الفصول التي تحتها
ليست ذمها في ذمها لانه لو كانت لوانها لوانها لوانها في ذمها في ذمها في ذمها
العام لا ذمها في ذمها ان يجمع المقسمات في واحد عددي وهو صحيح واما البحث
الثاني في تفرع من مشاير الاشياء لما علمنا ان المعنى الجنس كالحجم مثل جنسه انما يكون
جنسا اذا اشترط في شرط من التقيد والفرق بينه وبينه اذا اشترط في شرط في شرط
عامة هو ان لا يشترط بل مادة في ذمها ولا ذمها في ذمها على المركب من ذمها في ذمها
الجنس الثاني في كل جنس على التقيد بالاشياء في ذمها في ذمها في ذمها في ذمها
ذمها في ذمها ان يوضح ذلك التقيد اقسامه مطلقا اعلم ان ان يكون معه اقسام او ذمها
فرضنا مثلا مجموعا حشا ذا اليا حاصل من فصول اليا حشا اي فصولها المترتبة
كل فصل من فصولها المنها بانه مجموعها من اقسام كثيرة وحاصلها علمها على ذلك
المجموع كالحجم فليس المقول على المجموع هو مجموعها بالمعنى الثاني اعني مجموعها
والفصول هي المجموع فلهذا ان هذه الاشياء وكلها وكلها في ذمها سواء كان فصل
او عرضا بالثاني سواها عرضا في ذمها في ذمها في ذمها في ذمها في ذمها في ذمها
المجموع هو مجموعها بالمعنى الاول اي مجموعها في ذمها في ذمها في ذمها في ذمها في ذمها
وان كان العرضا في ذمها في ذمها في ذمها في ذمها في ذمها في ذمها في ذمها في ذمها
يجوز جعله في شرطه بالفرق بينه وبينه في ذمها في ذمها في ذمها في ذمها في ذمها في ذمها
اعتمادا على ما ذكره في الفرق بين اعتبار ذمها الفصل والصورة وانما جعل المقوم

مشارا الى اليه ليكون المجمع موجودا كما ان جبر المعاد في التفسير والفرعية اذا انقضى
 بل وجوده ان يكون متغيرا معها فلم يكن محمول عليها وانما كان سواء كان هذا المحل
 او كذا اشعرا بان المحل بالذات لا يكون الا في الذاتيات دون العرضيات والجميع
 من الذاتيات والعرضيات في محمول المحل على محمول غيره او على اي بالعرض والمحال
 المحل المركبة من حصول الاجسام واعراضها في محمولها الجسم بالعرض الذي هو عرض
 ولا محمول بالعرض الذي هو ما دنا داخل الجسم بالعرض الذي هو على ذلك المجموع
 الذي اشارنا اليه وقيل له ان الجسم كان معناه ان لا يفسد عنه كذا انجزوه او عاين
 فان معناه المحل هو هو وانما هي النسبة والعينه سواء كانت بالذات كقولنا
 او بالعرض كقولنا العرضيات والاشياء اما حصول العرض مع مجتمعا من الفضول والاعراض
 مع ان المذكور وان كان السؤال عن وجه الاتحاد بين الجنب والفصل فيكون اول
 على المقصود فان الحقيقة من الجنب والفضول والاعراض اذا كان شيئا واحدا في
 يكون المجتمعا من الجنب والفصل وبها ذاتيات النوع شيئا واحدا اولى واعلم ان
 الوجود وهو الاصل في حصول المعاني والمعلومات وهو كما علمت يكون متساويا بالذات
 والاشياء والاشياء وان لم يفسد كذا هو اشرف واقرى فهو اكثر حيلة بالمعاني واكثر
 انما في الخارج فقد يكون لوجود واحد صفات كثيرة وترتب عليه بوجوه كثيرة
 وكالتباعد انما كثره كذا ترتب على غيره لضعفه ونقصه الى بعض تلك التام ومبدأ
 من الصفات خصوصية المبدأ التي وجودها بالفعل بعد مجتمعا جميع ما كانت صادقة
 من الحقيقة الطبيعية والاجسام الحياوية والاجسام النباتية لكون وجودها اكل
 واقرى من وجود تلك الاجسام وصورها وموادها فهي بوجوهها بما بعد
 عليه معاني تلك الفضول والحساس وترتب عليه الذات المترتبة عليها متفرقة
 فهذا سر اتحاد معنى الفصل ومعنى الجنب في الوجود كونه وجود الفصل هو عينه وجود
 الجنب كذا وجود النوع انما هو صورة فصله القريبة هو عينه وجود الاجناس
 الفضول البعيدة والقريبة التي تفرق في العموم والذات فاعلم شيئا من المصداقة في الوجود
 يحل معنى بعض على بعض في جبر اعتبارها لسماء مثلا لا يحل على ان رض ولا على المركب
 منها سواء اختلفت في شرط العلم بوجوهها او اختلفت في اجزاء الى بعض البصر في
 في حيز المحل كما زعم القوم وان المزمع جوا من كل محلول على علمه علم ما يقتضيه
 لبا بالحكمة التي من اوتيتها فضلا وفي غيرها كثيرا ولكن انما يقال ان
 قد علمت طبيعة الجنب التي هي طبيعة الشخص قد صح ان آه هذا القابل قد علمت

كونه جوا علة في الوجود فزعم ان قول الحكماء بان الشخص مثل كل عرض وخصا
 وان لا عرض والخصا عرضا رتبة عن طبيعة الشخص في قولهم بان طبيعة الشخص
 من طبيعة الشخص في الوجود فاستشكل عليهم في ذلك كل من كان عرضا من العرض
 انما عرضا في الشخص في حقيقة من طبيعة جسمه معناه ان تلك الطبيعة لا يفسد
 تقوم معناها وعينها من حيث هي هي او من حيث هو عرضا وجنسها الى الملائكة
 لان معناها خارج عن معنى الجنب وذلك لانها في اقتضا تلك الطبيعة الجنبية
 الوجود بوجوهها فيهم اتحادها مع الجنب المركبة من المادة وتلك العرضات وعلمها
 عليها بوجوهها في طبيعة الجنب اما لو علمت من جهة الشخص بل من جهة الذي هو
 طبيعة النوع الماحول فيشترط الجنب وبها الوجود لا يفسد على الشخص فيكون
 على تلك الاعراض كذا انما شخصات له او لا من الماهية الشخص في الحقيقة وعلمها
 انما ليس يكون الجنبية عرضا فيكون علمها بكون الطبيعة الجنبية محمولة على شخص
 او نوع لا بوجوب ان يكون لها وجودها خارجا عن قدره هذه الاعراض
 الشخصية بل كان يمكن ان يكون الطبيعة الجنبية كالجسم مثلا موجودا بوجوه
 عن هذه الخصائص بالعرض المذكور وهو لا يفسد من غير انما هو عرضا
 ويجعل له كالجبر في قولنا لا يفسد وكما يحول مثلا بالمعاني الذي هو ذاته فيكون
 والخصا عرضا رتبة عن ان يحتاج اليها الجنب من اجزاء كالجسم مثلا في ان يفسد فقط
 او كالجبر ان في ان يكون فاعلم ان ان يفسد الجنب عرضا او جوا مع الحقيقة
 او في شرط الجنب بوجوهها في جبر الشخص رتبة عن ان عرضا والجنب عرضا والجسم
 ان يفسد في خصوصية وعندهما محمول على الجنب وعلى ذلك الجبر وادب والجسم بشرط
 الخصوسية عرضا الشخص كذا حال الطبيعة الجنبية والبراءة اذا كانت الطبيعة
 جبر او العرضا خارجا في جبر ان يقال على المجموع فان الجبر محمول على الطبيعة
 لانها في الوجود في الوجود فترق بين ان يقال ان طبيعة من الجنب لا يحتاج
 معناها الى شيء من جبر معناه وان يقال لا يحل عليه ولا يفسد من حيث
 في ما يحل شيء على ان يحتاج اليه ذلك الشيء في معناه فان الجنب محمول على النوع
 وكذا على فصله ولا يفسد في شيء منها في المعنى والمفهوم واما اذا وجد في خصوصية
 بالفعل في احدتها الوجود فيكون محمول عليه في اتحاده وكان من الجان ان
 وجوده بغيره متقوما بل لا يفسد فان الطبيعة الكلية وان كانت متصلة المعنى
 والمفهوم لكنها بغير الوجود جاز له وجودا في حيزها في سبب شخصاته

انقسام المعنوي الى المعنوي كقولهم كونه في نفسه لا يتخصص به بغيره واما في الوجود فيكون
 من غير من الاشياء ولكن العقل بما هو فيكون المخصوص من غير متشركا والاشياء من غير
 الصفة الواجب عن الشخص الحقيقي كقولهم والاشياء بالاشياء الى الاشياء في نفس
 عام والاشياء بالاشياء في نفس حقيقي لا يكون او مشاكلة في معنى كقولهم
 المتشرك في ذاته انما يتبين في نفسه ولا يكون ان يكون التميز بالمعنى الاول مما يجب
 الاستعداد لمحصل الشخص الحقيقي كقولهم الاشياء بالاشياء في النوع للمادة المتشعبة
 يتخصص بها في استعدادها من لوازمها من غير متشركا في وجوده عن المبدأ الواضح
 يمكن ان يجعل اكثر المناهج لا يفيد في باب الشخص على ما يرجع الى ما حققنا فيها
 من كونها لا يكون الشخص في نفس العالم او حاسا على الاشياء المخصوصة من غير متشركا
 الى ما قلنا ان كل وجه خاص لا يمكن معرفته الا بالاشياء المخصوصة او ما يجري مجراها
 وكذا ما ذهب اليه صاحب المطالع من ان المانع المشترك يكون الشيء هو تعريفه
 وليست الهوية العينية الا الوجودا كما ذكر هذا الشيخ العظيم كان كثير من المتأخرين
 الوجودا باعتبار حقيقة الهوية لا في الخارج وليست شرا اذا كان الشخص في نفسه
 الهوية ولا يكون الهوية يقتل الوجود ويجعل الوجود اما بقوله المشترك او معنى
 الهوية هو مع عارض او عارض من كونه كذا في وضع وزمان وعينه للمعنى
 بان شيئا منها لا يمنع المشترك وان جميع الكليات اشياء على هذه الهوية العينية
 هو في ذاته لا يوجد بل يتبع المشترك وكذا ما اختار بعض المتأخرين من ان الشخص الشيء
 حيزه قبل له ان يندخل في الوجود كونه في نفسه مع الهوية في عينه غير متشركا
 الا في ذاته بل وكذا ما قبل ان الشخص الشيء بالفاعل بمعنى ان الفاعل يقوم للشخص
 للوجود والوجود عين الشخص فيقوم الوجود بكونه مضافا للشخص اشياء لكن الكلام
 به المتخصص به في عينه وجا عليه وقرئ به من هذا ما هو مختار لبعضهم ان الشخص
 ان شيئا ما يرتبط بها الى واجب الوجود وتقدم له ان الاشياء ما يغاير بطلانها في الحق
 لا يوجد بها الحق في الحقيقة ما شئت وانما هي في الوجود القديم واما ما قاله بعض
 اهل العلم ان الشخص بسبب المادة او شيء من الوجود ومقتضاها ولو اريد بها انما
 ان متباينة والاشياء المتشعبة في الوجود للمادة في الشخص في كل مبدء على الغير الذي
 هو شرط حدوث الشخص عن الفاعل كما هو في المبدء جالها في الشخص ومنع الشخص
 في المبدء كمالها بالاشياء المتشعبة في الوجود في المبدء المخصوصة في المبدء
 خاص من ان خاص الوجود في مبدءه من غير وجوده في القول لا حل ما ذهب اليه بعض

مطابق

مطابقا لما وجد في كلام الشيخ من التعليلات وغيرها من ان الشخص ليس بالاشياء
 من الوضع والتميز فان المقصود التميز لثباته في يحصل الطبيعة شخصيته وانما هذه
 ان حيزا من لوازم الشخص اما في ذاته لا يتخصص به بغيره واما في الوجود فيكون
 المخصوص من غير متشركا والاشياء من غير الصفة الواجب عن الشخص الحقيقي كقولهم
 والاشياء بالاشياء في نفس عام والاشياء بالاشياء في نفس حقيقي لا يكون او مشاكلة
 في معنى كقولهم المتشرك في ذاته انما يتبين في نفسه ولا يكون ان يكون التميز بالمعنى الاول مما يجب
 الاستعداد لمحصل الشخص الحقيقي كقولهم الاشياء بالاشياء في النوع للمادة المتشعبة
 يتخصص بها في استعدادها من لوازمها من غير متشركا في وجوده عن المبدأ الواضح
 يمكن ان يجعل اكثر المناهج لا يفيد في باب الشخص على ما يرجع الى ما حققنا فيها
 من كونها لا يكون الشخص في نفس العالم او حاسا على الاشياء المخصوصة من غير متشركا
 الى ما قلنا ان كل وجه خاص لا يمكن معرفته الا بالاشياء المخصوصة او ما يجري مجراها
 وكذا ما ذهب اليه صاحب المطالع من ان المانع المشترك يكون الشيء هو تعريفه
 وليست الهوية العينية الا الوجودا كما ذكر هذا الشيخ العظيم كان كثير من المتأخرين
 الوجودا باعتبار حقيقة الهوية لا في الخارج وليست شرا اذا كان الشخص في نفسه
 الهوية ولا يكون الهوية يقتل الوجود ويجعل الوجود اما بقوله المشترك او معنى
 الهوية هو مع عارض او عارض من كونه كذا في وضع وزمان وعينه للمعنى
 بان شيئا منها لا يمنع المشترك وان جميع الكليات اشياء على هذه الهوية العينية
 هو في ذاته لا يوجد بل يتبع المشترك وكذا ما اختار بعض المتأخرين من ان الشخص الشيء
 حيزه قبل له ان يندخل في الوجود كونه في نفسه مع الهوية في عينه غير متشركا
 الا في ذاته بل وكذا ما قبل ان الشخص الشيء بالفاعل بمعنى ان الفاعل يقوم للشخص
 للوجود والوجود عين الشخص فيقوم الوجود بكونه مضافا للشخص اشياء لكن الكلام
 به المتخصص به في عينه وجا عليه وقرئ به من هذا ما هو مختار لبعضهم ان الشخص
 ان شيئا ما يرتبط بها الى واجب الوجود وتقدم له ان الاشياء ما يغاير بطلانها في الحق
 لا يوجد بها الحق في الحقيقة ما شئت وانما هي في الوجود القديم واما ما قاله بعض
 اهل العلم ان الشخص بسبب المادة او شيء من الوجود ومقتضاها ولو اريد بها انما
 ان متباينة والاشياء المتشعبة في الوجود للمادة في الشخص في كل مبدء على الغير الذي
 هو شرط حدوث الشخص عن الفاعل كما هو في المبدء جالها في الشخص ومنع الشخص
 في المبدء كمالها بالاشياء المتشعبة في الوجود في المبدء المخصوصة في المبدء
 خاص من ان خاص الوجود في مبدءه من غير وجوده في القول لا حل ما ذهب اليه بعض

مطابق

من اصل الحكمة مركب ثمانية وحدة طبيعية من جنس واحد وهو جزاء الوجود من الحد
 عين الحد ويكنون الحد واحد باليقين اعمى الاول عليها باليقين والفضل
 نسبتها الى النوع هو نسبتها الى الحد لا بد عين الحد فاذا كان كذلك فلم يميز حمل طبيعة
 المحسوس لا طبيعة الفصل على النوع والفرق من خلقه هدف والجواب بعد ما علمت
 ان الفرق بين المحسوس والمادة الفصل والصور وان النوع مركب من المادة والصور
 لا من المحسوس الفصل ان كان من حد من امرهم غير محتمل يمكن ان يفضل هذا الحد
 ان لا يدرى بماذا قلنا عند فصل هذا الحد ان مثله ان المحسوس لا يطاق فليست اثنى
 انه مؤلف من حد من المعتبرين محتمل عنهما بل يغنى به ان المحسوس الذي هو بعضه
 لا يطاق من ان يكون مع كون الحيوان هو شئ آخر ايضا وهو لا يطاق حتى يكونا شيئين
 متغايرين وذلك ان المحسوس بالحد الذي هو محسوس ليس له محسوس في نفسه حتى
 ينضم اليه شئ آخر هو لا يطاق كما مر حقيقة فعلى الحيوان هو الجسم الثاني الذي لا يمكن
 ولا يعلم ان هذا الذي لا يطاق انما هو الفصل الذي لا يطاق لا وهم او نطق فاذا
 قلنا لا يطاق علم نفسه حساسة ناطقه فصلا لا يمكن ان يكون هذا تقييما بل هو
 وتخصيصا لجمال الفصل الذي لا يطاق ليس كون الجسم واما كون ناطقا شئيين متغايرين
 في الوجود ككونه ناطقا ومتجها بالوجود واما كونه هو عينه وجوده ناطقا لا يطاق بل هو
 امر بامر فان كون الشئ حيوانا انما هو متجها اذ انشراحا كما امر بهم الوجود والى امرهم
 الوجود لا يوجد ما لم يتحصل بالفضل وما يوجد بالفضل لا يكون منها فالفضل الذي لا يطاق
 بالفضل يكونها واما كماله ما لم يتعين ولم يفضل عنها واما كماله عن مطلق الوجود اذ افاضل
 انما هو اذ كماله بالحد والفضل والفضل فيز عن كونها واما كماله بالحد فقط كفضل انما هو
 او بالحد والفضل اجمالا ولكن بدون النطق كفضل آخر بالحد اسقط انهم امرهم
 عن الحيوان بالقدرة لا كفضل ومنه ما له المسمى له وقوله الشئ بدون الجمع
 البصر كما ان من الحيوان ما يوجد بدون الحد الباطن كان او بعضا او بجماله اذ افاضل
 المحسوس كالمحسوس من فخره متضمن لوجود الفصل لا ان يترفع الى الوجود ذلك
 الفصل من خارج اذ ان وجوده للمهم في الخارج ولكن جاز حصول للمهم على امرها من
 ان من كان ان من مر بها يكون مفرقا واشكالها في تمام حقيقة شئ كفضل من الشئ
 انما هو على حساسة فقط او متخيلا او ناطقا ثم تحصلها بالحد كماله بجمالها
 الخاص من غير ما ومحددها بجمالها وفضلها فانها فصل المحسوس انما هو بحسب المعنى
 في ان من على من حصول تقييما بعد ما هو وقوع جزم بعد ذلك فظهر ان الحد
 مركب

مركب من جنس فصل فكل من الحد الذي هو الشئ وان كان الحد عين الحد
 في الوجود واما الفصل المحسوس هذا الحيوان فليس هو بالحد الفصل بل هو ليل
 على الفصل وان فصل الحيوان انه ذو نفس اكره يد بيا ان اكثر ما يذكرونه الشئ
 المحسوس اذ الفصل فليس هو فصل حقيقة سواء كان الذي هو فصل حقيقة فصل
 بالناطق او فصل محسوس بالناطق شئنا ق بل انما هو علم من الفصل ودليله ان فصل
 كما مقتوله لا يمكن ان يكون من تلكا المقارنة على الوجه الذي سبق فصل المحسوس
 وفصل كماله كفضل كفضل مع ان الما فخره ان في فصله ان شئ من مقولة
 غير مقتوله بعينها كما لم يذكروا فصل المحسوس ان الحساسة والحيوان هو فصل المحسوس
 او انما قد يذكروا فصله ان فصله الناطق واما كماله كفضل كفضل في هذا الفصل
 كون اجزاء العلم على شئ من يكون بعضها رتبة وبعضها اخفقه في النطق المستدبر السطح
 فصله في ذلك والمطلوب السطح من مقوله كماله كفضل من مقولة الوضع
 وبقا لا يبق في هذا السؤال وهو من مقوله كماله كفضل رتبة بغير ليد في ليد انما رتبة
 ليد من المقيد والفرق من مقوله الفصل فان كان هذه الامور المذكورة في
 الفصل هي ليد بعينها ليد رتبة وانما هي ليد رتبة واما رتبة فصله انما هي ليد
 والله عليها فصل المحسوس بالحد حقيقة ليس في الحد بل في الحد هو الفصل الذي لا يطاق
 المحسوس بالحد رتبة او ذوقه العلم والمحسوس المحسوس ليد رتبة نفس ان محسوس الفصل
 واما الفصل بالفضل وان المحسوس ان رتبة العلم الفصل ليد رتبة هذه الامور
 وانما فصله ان شئ بل فصله ما هي هذه الامور وهذه الامور فصله رتبة عن قولها
 كفضل المحسوس رتبة الفصل وقوله المحسوس ان رتبة العلم ان الفصل كمالها فصله
 او انما الفصل ليد رتبة كماله هي ليد رتبة ليد رتبة ليد رتبة ليد رتبة ليد رتبة
 كمالها ليد رتبة ليد رتبة ليد رتبة ليد رتبة ليد رتبة ليد رتبة ليد رتبة ليد رتبة
 بله وبالطريق وتبينها بواسطة فالشئ هو فصله بالفضل ليس بعينها بل بغير
 اليها دون الفصل كمالها او بعينها الشئ ليد رتبة في نفسه اسم كماله هو رتبة
 وجود رتبة وانما هي ليد رتبة ليد رتبة ليد رتبة ليد رتبة ليد رتبة ليد رتبة ليد رتبة
 الكلية وحسب كماله ليد رتبة ليد رتبة ليد رتبة ليد رتبة ليد رتبة ليد رتبة ليد رتبة
 ليد رتبة ليد رتبة ليد رتبة ليد رتبة ليد رتبة ليد رتبة ليد رتبة ليد رتبة ليد رتبة
 حده وبيد المحسوس كماله معنى جمع الحواس كمالها كمالها او يقتصر على العمل
 بناء على ان اقل رتبة ان يكون الحد واحد الفصل كماله هو سواء كانت

عليها معنى المحسوس والفصل لما حذر من أنها ولو لم يكن ذلك كما هو المحالون فتقول ليس
 احدهما الآخر ويكون المجموع ليس من واحد منها الى غير احد من المادة والصورة وهو
 الآخر والجموع شيئا واحدا وكذا شيئا من المادة والصورة موضع نظرا على ان
 وجود الصورة فليته وجود الحسوس وكما لها علم لما كانت المادة فاقعة الوجود في حدتها
 ولها حقيقة وجودية مختلفة يمكن ان يوجد بوجود صورة اخرى فيصير كل هذا
 يقال ان وجود كل من المادة والصورة غير وجود الآخر والثاني في من اصحابنا المحدثين
 ما يكون انما هذا دأبا ويكون لكل منهما وجود غير متعلق بالآخر ولا مقتصر اليه
 ان انما التحد في حقيقة او صورة تحصل منها شيء واحد اما بمجرد اجتماع وتركيبتين
 غير استحالته كما عساه ولبين الحيوان واما بالاستحالة والذات متزايج كما لعناصر في
 المركبات الطبيعية من الجواهر والنبات والحيوان بناء على ما هو المشهور من بقاها
 المتصيرة واستحالتها في كيفية هذا فليته في هذه الامور انما هي من حيثها
 ووجوداتها من حيثها وانما التحد في دأبا وليس كل منهما مستغنيا عن الآخر بل
 بعضها ان يتقدم على الفعل انما انهم ليس يحصل فيه وبعضها متقوم بنفسه بالفعل
 غير مقتصر الى البصر المتفهم لما حصل فيه كالحاد الموضوع والعرض مثل الجسم واللباس
 فيقال لهذا الجسم انه لا يغير العمل به من اجل ان يغيره في حد ذاته كما هو على
 الموضوع الذي هو الجسم لا ليت ذاته بل ان يغيره في حد ذاته لا يغير عليه وانما
 له الفعل والافعال فليته انقسام الثلثة فليته انما هو والوحدتها في حدتها
 لا انها بعد تمام محبتها ووجودها والبرهنة المتحدات وجود واحد وكذا بعضها
 على يمينها لا يجوزها على واحد من اجزاءها حاصل هو هو واصف منها في
 ان هذا الامور يكون جهة الوحدة فيهما امر الحقيقة بل باعتبارها في صورة وكذا
 قاربا كالبدة الواحدة والعسكرة الواحدة وهذه الاوصاف كلها خارجة عن القسم
 من ان هذا الذي هو الحق في شيئا به وهو الذي يصدق به انما الشئ كما
 ومنها انما شئ شئ في قوة هذا الشئ منها انه يربط بان اتحاد المحسوسات
 بان المعنى الذي هو المحسوس يكون احدها منها امره اياها من شأنه ان
 يكون نفسه شيئا كغيره لا يعبرون مفهومه من حيث المفهوم عين مفهومه
 تلك الاشياء اذ لا اتحاد بين مفهوم ومفهوم حمل متعارفا والمحمل الاول
 لا بد منه للمخاطبة بين الموضوع والمحمل لما كان جال والتفصيل او بوجه من ان
 بل المراد ان معنى واحدا فيهم من شأنه ان يعبرون شيئا مختلفا في اتحاد الوجود

لا

كل منهما في الوجود يكون هذا الشئ ان ان ينقسم وجودهما بوجودي وهذا الشئ بل
 بان ان هن قد قيل معنى كالحوانه مثل بل شرا اخر من ان هن ان يكون
 الحيوان بنفسه اشياءا وفسرها واما في الوجود انما لفظا وصلا هذا وانما هذا في
 الوجود انما اذا اتهم الى معنى الحيوان معنى لفظا مثل انما يضم اليه با معنى اخر
 في المفهوم لكنه يكون مضمتا من حيثها في وجوده هذا الوجود معنى له
 وجودا لفظا الذي هو الصورة الا هذا يتردد بين وجود الحيوان بما هو حيوان
 وانما يكون وجوده غير وجود الحيوان من حيث الحقيقة وانها هم بالفعل والقوة في
 الكمال والافعال ان هذا غير ان في الوجود بان يكون للحيوان وجودا لفظا
 وجودا اخر وقد اجتمعا وصارا في وجوده ان شاء بان نظام والتركيبة كالحال في
 كل فصل مثل المقدار ان معنى وجوده ان يكون له لفظا والسطح والحق لا
 قاربا انما اربا بالحق الجسم التعليم هو احوال انواع المقدار وهذا المثال وضع
 في هذا الدأبا لا يمكن ان هذا في كون المقدار ذاتا مشتركة بين الثلثة ولا
 ولا في ان الوجودات في هذا الدأبا لا بأس بها في موضوع ان حقيقة الخطا او سطحا
 حقيقة ما غير حقيقة الجسم وكذا في ان الذات المشتركة وجوده وبينه وجود كل واحد
 منها ولا شأن كان منها الدأبا صرفا بل على القدر المشترك فما في يتضح هذا المثال
 الا تضاعف انما هي ان يكون شئ واحد بينه شيئا كغيره متباينة في الحقيقة التي
 اذ المقدار بمعنى واحد هو الكمال المتصل القادح جزان يكون بينه خطا او سطحا او جوا
 لا بان يقارن انما هي غير غير مجموع خطا او سطحا او جوا انما هي شئ من هذه
 ان انواع بل انكم المتصل القادح شئ قابل للقسمة لا يكون في الوجود مجموع هذا المعنى
 وان لا يكون حينا ولا تحركه على الخطا فيجبه بل يجلبه يكون وجوده وجودا
 هذه الثلثة بعد ان يجتمع في نفس معناه ان يكون شيئا منها في بالخطا في القابل
 لانقسامه من حيثها ان ان يكون اتصاله وقبوله انما هو في بعد واحد فقط الخطا
 خطا محسوسا عليه وفي بعد من يكون في الوجود سطحا محسوسا عليه وفي ثلثة ابعاد
 حينما يحرك عليه فليته ان يكون في الوجود ان احد هذه الثلثة التي تحمل على كل منها
 ان المقدار في كل منها انما ذلك الشئ في المقدار الخطا على ان هذا الخطا بعينه وحد
 وان هذا المقدار بعينه خطا من غير خطا بل امكن ان في الدين وان في الجبال لا يمكن
 يتصور مفهومها شيئا كغيره من الثلثة هو الكمال القابل للقسمة ويترجمه وجودا فاما اذا
 احدا في القابل للقسمة زيادة ان في هذا وفي حقيقة او في ثلث جهات ليرضه

بالجموع على ما يذهبون انهم منشأ من غير ان في حقيقة المحدود الذي هو
 الاشارة صفا بران الذي يحتاجه في صفات المحدود من صفات كلية ليس
 بحسب المفهوم هو اصل واحد الحق فيكون مفهوم الحيوان مفهوم الناطق والذات انما هي
 متراوئين ولا يثبت منها بحسب المفهوم فنفس المجموع بل كل من المفهومين والمجموع منها
 يصدق على كل واحد هو ذات المحدود ووجوده كون وجوده عينه مصادق كونه من
 المفهوم فصدق بالحدود في صفات هذا الذي يصدق عليه الحيوان وهو عينه الذي
 يصدق عليه الناطق ان من يذهب ان مفهوم الحيوان فيه مفهوم الناطق بل ان وجوده
 فيه نفاستكمل محتمل بوجود النطق فالحده المحدود وان كانا في الوجود شيئا واحدا
 مفهوم متشدد وجوده الذي هو مصادق واحد في الخارج انما متفاران في اعتبار
 كذا بل المفهوم واحد صدق عليه في اعتبارها الذي يجعل المحدود يمتنع ان يكون للمفهوم
 الغير محمولين عليه في هذا الاعتبار ولو جاز للذات ليس المحدود ولا
 متفاران بل احدهما الآخر في الحقيقة فليس المحذور في ذلك والافضل واحد احدهما
 اعم من الحيوان والمحدود ليس الاخر من مفهوم الحيوان والناطق هو احدهما اعني مفهوم
 الحيوان غير المؤلف ومفهوم الناطق غير المؤلف اذ كل مفهوم من احدهما ما يفهم من الحيوان
 ولو ما لم يكن للذات ان يجعل مفهومه على بعض بحسب المفهوم والجموع على بعض بحسب
 ليس مجموع الحيوان والناطق حيوانا ولا ناطقا لان الخارج عن الحيوان غير المتراوئين في
 كل منهما غير اصل وهو انما لا يشك ان يستحال ان يصير المحدود عين الكل والكل عين الجزء
 هذا على وجه التباين في المفهوم ان الذي هو شأن المحدود في الوجود الذي هو اعتبار
 المحدود وشأنه في الجمع واحد والبعض عين البعض وعلى الحاجة الى هذا التفسير في الفصل
 الرابع في كلام الشيخ ههنا ان من الافضل والذهرل فصل في الحد الذي بين مفاهيم
 الفصل الذي قبله والذي بعده ان المقصود في هذا الفصل بيان مناسبات المحدود
 بان اجزاء ما هو الحد الحقيقي يعني المركب من المفهوم الفصل كل منها وجميعها عين المحدود
 وكيفية كونها كذا كثيرا والمحدود واحد المقصود في هذا الفصل حال المحدود في نفسه
 متفاران ما مقرر ان التشكيك على افراد بان يكون بعضها فيه زيادة على الحد وهذا
 في اجزائه وبعضها على الكثرة والعرق بين حدود الالباب والمركبات وما ينطوئ تحتها
 الفصل الذي ما يفهم من المفهوم في بيان ان من المحدود ما هو بعض اجزائه في
 المحدود كما ينبغي بيان الذي ينبغي لنا ان نعرفه ان ان ان شيئا وكيفية
 وكيف ان ان هو الذي يصدق بالاعتبار والتحقيق ما محدود ان شيئا فانها تارة

٥٤

التي هي صفاتها انما هي شياء وان ان شيئا ولما كان بعضها بساطة وبعضها مركبات فبعضها
 جواهر وبعضها اعراض فينبغي ان يعرف كيف يجد البسيط وكيف يجد المركب فيكون
 وكيف يجد العرض والعرق بين مصاديق ان شيئا وفي بعضها افضل كما ان بعض الافعال
 بالوجود والوجود وكثير من صفات الموجود ما هو موجود مع كونها مشتركة بين المفهومين
 ولكن واقعة عليها بالتشكيك على سبيل تقدم وتاخر وكذا في بعض مركباتها انما
 ذواتها هي ذات واحد وليس كذلك في مركباتها في مركبات واحدة فالحده الذي قد يكون
 تاما وهو الذي ليس واحد ووجوده من غير زيادة ونقص قد لا يكون كذا في كل
 فان حد كل واحد منها ما يتنا والحد الثاني او الثالث حقيقة اى بنا وان بالذات فيكون
 واما ان شيئا الذي هو غيرهما سواء كانا عرضا او مركبة من جواهر وعرض او من اذ
 صورة في حد كل منها زيادة على المحدود فلا يتنا ولها حدودها بالذات والافضل لان
 تالان ان شيئا ان لا يشك في انما فالعرض مستقيم بالجوهر فلا بد ان يوجد الجواهر في حد
 ليس اطلاق في ذاتها وان كانت مركبة من جواهر وعرض فالعرض مستقيم بالجوهر في حد
 لحد من اثنين وليس في تركيبة ان جوهر واحد وان كانت مركبة من مادة وصورة فيكون
 ايضا وجودها الشا من متعلق الجواهر اخص هو المادة وقد عرفت حال الصور الطبيعية من
 انها متعلقة بالجوهر بغيرها وكذا القادر وان شكله عرفنا ان وجودها مرتبطه
 بموضوعها انما يكون تالان شيئا التي هي غير الجواهر البسيطة من حيث كونها متعلقة
 اوجدها اما ذاتها بغيرها واما جواهرها بغيرها لثاني لا يتقدم ان جوهر هو غير جواهرها
 فيعرض من ذلك ان يكون في حد وجودها زيادة على ذاتها والمحدود بها اما ان عرض
 فلا في ذاتها وان كانا متساويين في حد وجودها كذا في الجواهر على كل حال
 جواهر انهم ان ان حدودها على ان يتم ان الجواهر لا تها في ناعتها واما المركبات
 هي من الجواهر والعرض في حد بيان من عرض في حد وجودها كذا في الجواهر على كل حال
 ان يجرى المركب فلا بد من اقله في حد ما يدل في ذاتها من عرض اخرى فيكون في ذاتها
 حد الجواهر والذات الذي هو العرض لا يدخل في حد الجواهر حد العرض كما مر لان حد المركب
 يكون مركبا من حدود اجزاء الباطن المتداخلة في المركب من جواهر وعرض فلو ان
 حد الجواهر وحد العرض شعور الى ثنية وتكرير فيظهر في ذات عند تحليل المحدود ووجودها
 مقتضات وتفصيل الجواهر فيكون الجواهر اخص في حد المركب من جواهر وهي لا يكون
 في ذاتها من عرض واحدة فبعضها اخص للمحدود على المحدود وكذا في حد العرض البسيط كذا
 التحديد ينبغي ان يكون شمله على زبانات مثال ههنا اى يكون بعض المحدود شمله

٥٥

التي هي الصورة لا قبل ان يدركها فاعلم ان في هذا المقصود نظير ما لا يفرق بين
 من ينظر في صورة من جهة واحدة او من جهة متعددة واما في الصورة
 بالعين والقدم فمما لا يخفى انهم ان يسموا تصويرا بالاجزاء باسم تصوير
 واستقامت الى نفس باسم دون سائر التقنيات والاشياء والاشياء لا يوجب
 دخول معنى في هذا القسم من الاختصاص والعقل ليس له والاشياء لا يوجب
 احده في الحد وبالمجمل الا ان هذا مطلقا لموضوعه من جهة واحدة
 عن الموضوع بل هذه اعتبارية وصنعية ليست حقيقة بل هي كونها هي
 حدودها وان قيل ان البسيط اذا تصورته والركب ليست ذات صورة بل هي
 مع المادة غير مستقيمة فان اسم الصورة اخذها في الوصفين بالاشياء والاشياء
 الصورة قد يقال ان الصورة لا تسمى على ان يكون لها في الحقيقة الذي لا يتصور
 ولا يتم من عينه الا بما حل فيه فلا يصح ان يقال البسيط المضاف عن المادة
 بوجوده الوجه فقول كل بسيط صورة ذاتية ان امرادها المعنى الثاني فلا بد
 في هذا الكلام ان يكون المركب من الشئ وغيره وان امرادها المعنى الاول فلا بد
 من البسيط والمركب ان يكونا النوعين وصورتها العقلية مجعولة عليها ولا يكون
 الصورة العقلية المركب جزءا من عينه بل هو مجموع صورته وادته والجزء لا يقدح في
 صورته الشئ هي عينه التي لها هو هي ثم نقول بعينه واما تصويرها ما هو
 بعد فان الصورة بالمعنى الذي يصح ان يحملها عليه ليست الصورة التي هي معنى المعنى
 فان هذه الصورة هي مجموع المادة والصورة في المركب لا ما يجعله المادة تقسيم
 فذلكم الصورة في ان يستعمل في اصطلاح اعم فتعني لها ما يستعمل به نوع من
 ويكون به بالاعتبار ذاتا لنفس هذا المعنى بصورة والاضواء باعتبارها صورة
 المستحصاة فيها كانت فليكن هذا المعنى المعنى في المعنى النوعية من حيث هي
 معتبرة حقيقة موضوعية لا حتمية الى ان يكون في شخصته وبالمجمل فقول ان البسيط
 ذاتا بصورة والمركب صورته ليست ذاتا بل جزءا ذاتا بحيث يستقيم ان ليست الصورة
 في الموضوعين بمعنى واحد انما هو ان قولنا ان كل بسيط ذاتا من معنيته ذاتا واعتبارا
 المركبات فليست هي ذاتا وانما امرادها البسيط لا جزء له ولا فاعلم ان في
 ان مرادها كاشفنا ان هذا الصورة القائمة بمادة كحد الذي يشتمل على زيادة
 اخذ الحيل في حد وان هذا المركب يشتمل على هذه المادة في مرتين مرة ان يكون
 ومرح وانه في هذا الجواب ان هذا معنى الصورة وغيره نظر اما ان كان الصورة
 ذاتها

ذاتها وحقيقتها غير متغيرة الى المادة لا انها متغيرة على المادة فغير متغيرة
 التي هي الصورة المضاف سواء كانت صورة امتدادية متغيرة على المادة المطلقة
 او صورة طبيعية متغيرة على الشيء كالحق في كذا الشئ ان بين المادة والصورة
 صانع الى المادة في احوالها ونشأتها واخلاقها واهلها ان تها ومثل هذه ان يكون
 يكون داخل في معانيها الاشياء ويصود هذان منها من توابع الوجود ان تلت
 ان الوجود غير داخل في المعاني والمحدود اما ان يقال ان الصورة انما هي
 للصورة والمادة والوحدة الحادثة منها انما هي الصورة بل الصورة هي تمام المادة وكلها والمادة متغيرة منها
 ولا تزداد على حقيقة الصورة بل الصورة هي تمام المادة وكلها والمادة متغيرة منها
 والشئ مع تمامه هو ذلك الشئ بالفعل ومع ذاته بالعقل وتما ذلك الشئ هو العقل
 على جبره اولى وشبهه الى الصورة في الوجود والتصور كونه الجبر على العقل
 في التفرع والتفصيل وقد يقع الخلق في بيان ان انضمام التفصيل الى الجبر ليس كالتفصيل
 خارج اياه بل ان انضمامه الى معانيه الى الجبر انما هو انضمامه الى الجبر ليس كالتفصيل
 والفرق بينهما كما يعرف بين الماهية والعقل ان العقل ينسب النوع ما هو بهما وتارة معينا
 فمعينه بعينه واصلها ويجعل النوع مركبا منها في ان يكون هما في الخارج شئ واحد
 وحال المادة والصورة في الوجود شبهه حال الشئ في التفصيل في الشئ وان المادة
 توجد في الخارج من هذه الصورة وتارة معينه الصورة لانها معيها الوجود كما ان
 الجبر مع المعنى النوعي في ذاته ووجدت بصورة معينه كان وجودها بعين ذلك
 لكن العقل انما هو النوع المادي وغيره وجود المادة وجود الصورة من حيث
 التفصيل والاشياء والاشياء والاشياء باخذ من احد المعاني الجبر في من الشئ المعنى
 يجعلها كالمركب ومعنيته من غير جبر الى زيادة معنى وان يكون في نفسه
 اسرار لن قوله الجبر معنيته والنوع معنيته والاشياء في ان يفسر معنيته كل ما
 يوهي ان المعنى معنيته واحد وهو معنى الحد يقال على الثاني وليس كذلك اذ حد ولا
 معنيته للشئ معنيته هو شئ واحد الوجود على ان داخل في المعنى الشخصية والوجود لا حل
 وان معنيته كذا الشخص فصل في هذا نسبة الحد الى الجبر انما هو ان الجبر
 تد يكون متاخرا عن الحد وداخل في الحد والحد واما ان يكون كذا اصل
 ونقول ان كثيرا ما يكون في الحد اجزا والحد واما ان يكون كذا اصل
 الحد قد يكون اجزا والحد واما ان يكون كذا اصل الحد قد يكون كذا اصل
 غير اجزا والحد واما ان يكون كذا اصل الحد قد يكون كذا اصل

من شرط تعريفها ان يكون في الوجهين متحدة فضاء وليها تلك الحادة بانها جزء لها
او ليست الحادة حادة بالقياس الى زاوية مستقيمة او زاوية وكونها حادة وان كانت
امرا نسبيا ايضا لكن النسبة الى اليمين لها ما هو اعظم منها سواء كان حادة او
عجزها بل الزاوية الحادة انما هي في نفسها حادة بسبب وقوعها من وضع احد الضلعين
عند الزاوية من جهة ميل احد الضلعين عن الزاوية او قسرها من جهة اخرى
او من موضع ما سواه فضاء وان لم يكن ذلك على هذه الزاوية التي هي الى القامة
بالفعل فضاءها وعوضها لكن ولت عليها بالحقبة بعد التبيين كما يكون السطح
لم يكن الزاوية السطحية انما هي من قدام خط على خط آة الزاوية فسمان سطحيه
جميعية والسطحية سطح احاط به خطان ملتقيان عند نقطة من غير ان يتقاطعا
فان يكون مستقيمة الخطان او مستديرة بينهما او متقاطعة ولكل من العجزين انما
بالعجزية حتى انهما يبيضا التعريف للسطح المستوي فلهذا الخطان لهما اقسام لا تكثر
انما ان يكون حادتها من جانب واحد او حادتها من الجهتين التاليتين وتغيرها
الى خلاف ذلك او بالعكس من ذلك وللمثلثة ثلث زوايا ولكل من هذه الاربعة اقسام انما اقسام
ثلثة القامة والحادة والمنفرجة واما الزاوية للجهة وهي احاط به سطح واحد مستوي
منتهى الى نقطة او سطوح متلازمة منتهية الى نقطة وهي انما السطحية فيقسم
قائمة وحادة ومنفرجة والقائمة منها هي التي اذا فرض قطعها بالسطح مستوية على
سهم الزاوية يحصل منه مثلث قائم الزاوية تكفي الشق فيكون الزاوية بالسطح كونهما الخط
واشهر حاصل بان حادتها بقولنا لحيته كون الحادة مقبوضة الى القامة محدودة
ان الزاوية السطحية كلها مستقيمة في انما حادتها من جهة خط على خط آخر وميله اليه
الميلان فاعلم ميل بالقياس الى اعتدالها وتوسطها كالمحور المار في الزاوية
وهي التي يكون بالقامة الى المعتدل المتوسط في الميول الى القامة فاعلم ان
المشابهة بالخطان من تلك الكيفية لكون سطحيهما وهما حال القامة في ميل احد
ضلعها عن الآخر فانه في وقوعه على الزاوية ليرى بانها بعنده وانما الميول في عجزها
من الحادة والمنفرجة فان تقاطع خطي كل منهما الخطان على وجه يكون ما يلا اليد
من جانبها ما يلا عده من جانبها لذلك يصير الحادة من جهة المنفرجة والمنفرجة
فحادة بعد اخرج الخطان المتقاطعتين فيكون القامة بحيث يحصل منها اعتدالها
او عجزها قوامها متساوية فانه في ذلك ان القامة تكونها امرا واحدا معتدلا
عجزها ميل ولا يختلف الحد والافراد يصح ان يقاس اليها ويجعلها عجزها
يعرف

غير من الحادة بانها انما ضيق من القامة والمنفرجة بانها اوسع منها فاعلم انما
بها لكان لها ويدفعها عجزها عن الزاوية وانما فيها عجزها عن الوجه فيكون
الخط القامة قائمة وهذا الحادة واما شرح الفاظ المتن فتعريف الزاوية السطحية
انما هي من قدام خط على خط ليرى ان القامة من القامة ما هو مستطيل المنة
وهو ما يحدث بدق جيبتي الخطان واما ان كان الميل الى الجيبتي هو
عن اعتدالها انما يعني لا بد ان يكون هذا الميل الذي هو خطان الى الزاوية مقبوضة
من حيث اعتدالها وتبين جهة وان فطلق الميل لحدها الى الزاوية من جهة الحادة
القائمة والمنفرجة كلها فان المنفرجة التي لا اعظم منها من جهة ميلها الى الزاوية
بالقياس الى الخطان اعتدالها على استقامة من قدامها لكان مطلق الميلان يقتضي كلا
مطلقا ونفراج بين الخطين فلا بد ان يكون هذا الميل محدودا عن شئ هو الحادة
بعد خطين فذلك الخط الذي يتوهم مثل الخط الذي يخرج عن عضة اقسامها اخطاها
عجزه متصل بها بوجهها متصل بالخط الذي يتوهم ميلها اليه على استقامة وانما
الذي يفعل مع الثاني زاوية مستقيمة او الذي يفعل مع الثالث زاوية يفعل
حادة اما ان ولي فلا يجحد به شئ احدهم اتصالا واما الثاني فلا يصح اعتدالها بالميل
عند الزاوية من ميلها عن جهة ميله خط واحد مستقيم ولا ميل الخط الواحد عن
نفسه وكذا الذي يفعل ان نفراج اذا الميل عن ان نفراج الى انما بقى فخطها
ان نفراج والواقع فحده ندرامهم عجزه معين فيكون ان نفراج اصغر من ان نفراج
اخر فانه اصغر من المنفرجة بل لم ان يكون عجزها حادة وكان حادتها لكونها
امرا متساويا والمنفرجة فحده يكون اصغر من حادة اخرى وفيها زاوية حادة
لست في المنفرجة كون الميل عن ان نفراج قد يحد الى الحصول القامة والحادة
لا يودي كما هو خلاف الميل عن الحادة حيث لا يحصل منه حادة اخرى ولا حادتها بل
تربط عجزها ليقول ان يكون القامة اصله فترى ان عجزها عجزها بانها انما
بها بطولها بخفضها مع الميل عنها فقال القامة هي التي يعتدل احد ضلعها الى الآخر
والحادة هي التي ميل خطها الى الآخر اقرب من ذلك الميل الذي خطها القامة لكونها
فيكون الحادة اصغر من القامة لوجودها من المنفرجة هي التي ميل خطها اقل لذلك
فيكون اعظم من القامة لوجودها وليس معنى جبا انما باللفظ موجب وقه
مقبوضة بقا يميز بينهما فيكون الحادة اذ امكن بقا يميز بينهما فيكون
في وجه العرف بين المثالين انما العرف من الحادة مع اشتراكها في ان كان منها جزء

ان احدهما يحصل له من كل صفة موجودة بالافعال وهو المقوس اذا لم يكن دابة
 له يكون قوسا في الحادثة فانها موجد من غير ما مراد ان ليس لها اشكال
 من ذلك وهو ان يثبت الحادثة بالافعال بانها اصغر من الفاعل بقدر ما ليس
 حصوله فيكون كاذبا فاجاب بان الفاعل بالصفة المذكورة موجودة بالافعال
 موجودة بالافعال موجودة بالافعال فبعضها ليس بالافعال بل هو حاصل بالافعال
 بالافعال فان اللفظة من حيث هي قوة وجود بالافعال وقوة وجود بالافعال
 المن بالصفة الى وجوده ان قوة بالافعال والصفة كمال اللفظة قوة بالافعال
 بالافعال لذلك والافعال كمال اللفظة من غير ان يكون في سبيل حصول اللفظة
 من اللفظة والافعال كمال اللفظة من غير ان يكون اللفظة من اللفظة
 انما حدثت بقايتها بالافعال كمال اللفظة من غير ان يكون اللفظة من اللفظة
 ولو بالافعال وان لم يكن من غير الحادثة واللفظة بالافعال فان اللفظة من اللفظة
 آه بردها آخر لبيان كون الفاعل ماصلا مع اللفظة بالافعال فان اللفظة من اللفظة
 فان الفاعل من غير اللفظة الى المساواة الفاعل في اللفظة واللفظة في اللفظة
 المصية للوجود واللفظة من اللفظة من اللفظة من اللفظة من اللفظة من اللفظة
 المتخصص باللفظة من اللفظة من اللفظة من اللفظة من اللفظة من اللفظة
 مستلزم لها ولهذا جازع بين المساواة واللفظة من اللفظة من اللفظة من اللفظة
 المحتمل للوجود من اللفظة من اللفظة من اللفظة من اللفظة من اللفظة
 فانها من اللفظة من اللفظة من اللفظة من اللفظة من اللفظة من اللفظة
 به ان اللفظة من اللفظة من اللفظة من اللفظة من اللفظة من اللفظة
 المشكوك في اللفظة من اللفظة من اللفظة من اللفظة من اللفظة من اللفظة
 لان يمكن ان يقال في اللفظة من اللفظة من اللفظة من اللفظة من اللفظة
 والمفترضة باللفظة من اللفظة من اللفظة من اللفظة من اللفظة من اللفظة
 من وقوع على خط اللفظة من اللفظة من اللفظة من اللفظة من اللفظة من اللفظة
 مراجع الى اعتبار الفاعل من اللفظة من اللفظة من اللفظة من اللفظة من اللفظة
 مع هذه المسئلة لا يقتصر مع هذه الى معرفتها فانها من اللفظة من اللفظة من اللفظة
 باللفظة من اللفظة من اللفظة من اللفظة من اللفظة من اللفظة من اللفظة
 التعريف نظرا فانها اذ وقع خط مستقيم على عمود الدائرة ومتمرها وكان الخط
 دابة

ما يار ويصل من خمسة اوتار مختلفان فله يلزم ان يكون اصغرهما على الخط
 حادثة واد اعظم ما على المقعر من غير ان يكون له واحد المتساوية فيها فاما اعظم
 منها وهو الواقع في جهة التقدير بالاصغر وهو الواقع في جهة التقدير بالاصغر
 باستثناء من ثلثه كمالا بل قد يدور من ان الزاوية الحادثة من الدائرة والخط الدائرة
 لها احد من كل زاوية حادثة مستقيمة الخطان فيكون كل من الزاويتين الحادتين من
 الدائرة وقطرهما في مخرجها هو اعظم الجواند المستقيمة الخطان في اصغر من القاطعة
 هو احد تلك الجواند وان كان من الجواند ثلثين منه ومنها فيحد تماما هو اعظم من القاطعة
 بتلك الحادثة فاذا فرضنا الخط المماس للزاوية من المخرج حدثت زاوية
 مختلفتان ليس الواحد المتساوية فيها فاما بينة والله ولي التوفيق وتوحدت بحسب تسد
 ما قلناه قبل اشارة الى ما ذكره في اوابل كمالا بالخط من مساحتا المصية واجزاها
 المائلة السادة المقصود في هذه المصية لبيان معرفة العلة وقاسمها الاوجه
 واهو اللفظة من اللفظة من اللفظة من اللفظة من اللفظة من اللفظة من اللفظة
 ومعلومها وانما كانت في اللفظة من اللفظة من اللفظة من اللفظة من اللفظة
 فيها واللفظة من اللفظة من اللفظة من اللفظة من اللفظة من اللفظة من اللفظة
 مبادىء الشرف من اللفظة من اللفظة من اللفظة من اللفظة من اللفظة من اللفظة
 الفاعل من اللفظة من اللفظة من اللفظة من اللفظة من اللفظة من اللفظة
 خير ما يحقق او يفلتون واللفظة من اللفظة من اللفظة من اللفظة من اللفظة من اللفظة
 تقتصر على المصية من اللفظة من اللفظة من اللفظة من اللفظة من اللفظة من اللفظة
 ان نساها وهو الله على وجهه اللفظة من اللفظة من اللفظة من اللفظة من اللفظة
 التقدم والفاصل منها آه اعلنان الشيخ قد تكلم في معرفة هذا العلم ببيان مقصود
 الذي هو حقيقة الوجود والوجود هو موجودا فاضا هذه اللفظة من اللفظة من اللفظة
 المائلة من اللفظة من اللفظة من اللفظة من اللفظة من اللفظة من اللفظة
 والافعال من اللفظة من اللفظة من اللفظة من اللفظة من اللفظة من اللفظة
 المائلة الثانية للوجود في اللفظة من اللفظة من اللفظة من اللفظة من اللفظة من اللفظة
 كالمقربين للوجود فان كون كل وجود في رتبة ومقام هو صفة حقيقة واد
 وذلك في اللفظة من اللفظة من اللفظة من اللفظة من اللفظة من اللفظة من اللفظة
 للوجود وانما ذلك في اللفظة من اللفظة من اللفظة من اللفظة من اللفظة من اللفظة
 واقسامها التي هي اسباب وجودها انما هو اللفظة من اللفظة من اللفظة من اللفظة من اللفظة

بناستعاضا عن الماهية فان العاقل المادي والصورة سنا سنانا الجنب والفضل
 فانها ايقن من عوارضها الموجود بما هو موجود فنجيب ان بحث عنها في هذا العلم
 الباحث عن احوال الموجود ولو احسنه وقد علمت فيما سبق ان مبادي الموجود
 يكون من عوارضه ولو احسنه وانما علمنا ان العلة لها مقتضى ان افعالها التي لا يمكن
 من وجوده وجودا آخر ومن عدمه عدمه والثاني ما يتوقف عليه وجود
 يستقيم بعد من ولا يجب بغيره والعلة بالعلم الثاني تنقسم الى مذهبين العلة
 التي لا يتوقف المعلول على غيرها وله علة غيرهما على الاطلاق والاول والعلة
 تامه وهي مستغن الى عنصر وصورة وقد علمنا في الاول ان اطلاق اسم العلة
 على هذه الاوزاع بالاشتراف على سببها وذكر ان العلة تنقسم الى كذا وكذا
 بل المحل انما بالعلم الثاني واقع على كل مستقلا فانما نعلم ان الصورة بالعلم الثاني
 جزء من قوام الشيء الذي يكون بها الشيء ما هو بالفعل والعلة اما ان يكون
 بوجود الشيء المعلول او لا يكون جزءا لوجوده فان جزء الوجود ينقسم الى ما يكون
 موجودا بالفعل وهو الصورة وما لا يكون الشيء موجودا بالقوة وهي العلة
 هي ليست جزءا انما ان يكون بالعلم وجود الشيء وهو الفاعل او لا يكون وجود الشيء وهو
 الفاعل فلهذا تنقسم وتعرف لكل واحد من اوزاع الشيخ ذكر في تعريف الصورة
 بل لجزء الوجود جزء القوام بل لا يكون الشيء موجودا بالفعل كونه هو بالفعل
 وفي تعريف العلة من بل كونه الموجود بالقوة كونه هو بالقوة نظرا الى ان هذا
 علمنا ان الالهية لا يوجد كذا صرح به في اقسامه وان وجهه نظر كما يستعلم ولذلك غير
 صدين التعريفين وبهذا فيما بعد الى قوله فاما ان يكون الجزء من وجوده الذي
 ليس به من وجوده وهذا ان يكون بالفعل بل بالقوة وفيه يمتنع او يكون الجزء
 وجوده هو صيرورة بالفعل وهو الصورة والمحل ان اعتبار المتقدم والناظر في
 والمعلول باعتبارهما في الالهية انما يكون بالعلم ومن جهة اعتبار الموجود والفاعل
 علم قد بينهما ولا سبب بغيره ولا سبب من الالهية انما يكون بالعلم ومن جهة اعتبار
 ولا يشترطها في وجوده لجزء من العلة انما يكون بالعلم ومن جهة اعتبار
 آخر وهو مثل ان وجهه لصفة التوجه والناظر للعلم بالعلم والناظر للعلم بالعلم
 سواء كانت لا تميز للالهية والوجود فان كثير من الناس ظن كونها عنصر العلة
 سقائهم جزءا لا يخلو للكون الشيء الواحد فانه وقا عليه فالشيخ يتردد عليه ان
 وبما هو مجزاه هو الذي فيها قوة وجود الشيء امكانه وهذه الصفات من اللوازم

الضرورة

الضرورة التي لا يمكن فيها وقد فهمنا الفاعل بما منه وجود الشيء المادي والضرورة
 من الشيء الفاعل ان باسم العلة والمادة انتم تختلف اعتبارا على اعتبارها الى ما منها كانت
 العلة والى ما فيها كانت الالهية في جميع الجمع في اسم العلة المادية في اعتبارها في
 معنى القوة والى استعدادها فيكون العلة ادعى ومرتبها بفصل فيكون جسا والصورة
 تختلف في تقويمها للمادة وللجميع المركب منها والاولى ادعى بها بالاعتبار
 الى الفاعل عليه وان كانت مع شريك غيرهما مرتب موجب ان فاعله هذه العلة واما
 قريبها بها كما مر بنا في بحث كيفية التلازم بين المادة والصورة وان كانت
 لوجود المادة وصورة لها لكن ليست علة بمادية بل بتقديم الصورة عليه ولكن
 يكون علة لوجود المركب ولوجود المرتب بعد تقويم كلتا المباديين بالصورة
 وستنضم هذه العلة في سياق من الكلام وبالعلم على العلة التي تعيد
 وجودا مباديا لانيها ان لا يكون ذاتها بالاعتبار ولا حلة لما يستفيد منها اذ
 فذلك ان جاعته حلتوا اسم الفاعل بالعلم التي تعيد وجودا مباديا لانيها ومنهم
 الشيخ والبرهان لهذا التخصيص هو ان حاجة وبالحكمة في علمهم القصر موضع
 منها الفاعل المبادي لشر الحركات الطبيعية فاجاب عن الشيخ بوجهين الاول ان المبادي
 باذ فاعله ما يكون بالناظر والقصد الى ولا يميز الفاعل الطبيعي في الحركة في الفاعل
 بل المبادي الطبيعية من المخرج عن الحالة الطبيعية كما يستفهمه ويستفهمه
 والثاني ان الوجود الذي يحصل من الفاعل على الطبيعة المادي من ان مباديها هو
 في الخارج ليس حصوله من هذا المبادي من جهة كونه فاعلا بل من جهة كونه مفعلا
 او شرا او مقترنا بما بل مفعول فيكون كما مر بنا في الاول فاعله فان المعنى بالفاعل
 الحكماء الاوليين هو ان الوجود ومفعوله فلهذا ما هو عند الطبيعي من حيث
 يكون به مبادي الحركة ولو كان على وجه القبول كما يجب بالقياس الى ما يصدق
 من الحركات والى استحالة في الجوابين نظرا كما نقول هي ان الطبيعة لا تفعل
 الحركة الا له ومن حاله عن به وهي ان الطبيعيين عنوا بالفاعل على كل مبادي الحركة
 البين للبايع اذا ولوازم وجوده كالحركة للناظر والبرودة للماء ونفس الحركة من ان
 الوجودية وصدرها عن الطبيعة لشرها لا عن جهة لا يخرجها عن كونها انما
 منها مفاعلا لها وقتها اقتران المادة بالصورة قد علمنا ان الصورة علة فاعليتها
 وان كانت فاعليتها بالشر في الفاعل مرق ومنها لوازم الماهيات على ما ذهب اليه
 انها فاعلة لخواصها وكذا لوازم الوجود ومنها انما كان علمه تلكا عند الشيخ فليكن

بعضها من غير تبعا للعلم الاول والآخر والمثلثين يحصلون الصور المقترنة للزات وهو
 سبحانه زاتا على المثلثات الصور المثلثية والآخر يكون فاعلا في صورة الموصولة من غير المثلث
 من لزم ان اقران الفاعل بالمتبوع في بعض الصور ليست شعري ما الذي يترتب على
 الى هذا المذهب والخصيص ان كان مفسدا ذلك ان يترتب من كون الشيء علولا لغيره
 كون الشيء الواحد فاعلا في نفسه وكونه واحدا فيقول ان الامر المعلوم ان كان
 من اللوازم فانما يلزمه هناك معنى القوة والاسمعة والمثلث في معنى الفاعلية والآخر
 وان كان من اللوازم الفاعلية فاعلا في نفسه كقوة وشيئا كقوة من مادة وصورة فاعلا
 بجهة الصورة والفتور من جهة المادة ونفي بالغا في المادة التي لا يخلو
 وجوده في سائر لها فاعلا في المادة الفاعلية والثانية في المادة الفاعلية والثالثة في
 معناها وكيفية تقدمها على سائر العلل وكيفية تميزها عن العلل انما هي ان تكون
 وقد ظهر ان في عللة خا رجوع عن هذه فاعلا في سائر العلل في هذه
 الاربعة مما يخرج من التقسيم المتعارفين في الشيء والاشياء وما يجرى مجراها بان يقال
 العللة للشيء ما جاز في ذاته او خارجا عنه والجزء الذي هو الشيء بالعللة او الذي
 بالعلل هو المادة والصورة والآخر اما ان يجله الشيء وهو فاعلا في ذاته وهو الفاعل
 فاعلا في سائر العلل او بجهة جميعها فاعلا في سائر العلل فان المبدأ في من جهة اخرى ومن
 جهة حسنة ومن جهة سلبية واما من جهة كونها حسنة فاعلا في الخارج الذي لا يترتب عليه
 المعلوم ان ان يكون وجوده من غير ان يكون هو غير بالذات بل بالعرض ان كان في
 المتخصص باسم الفاعل وان كان وجوده من غير ان يكون في صورة هو ايضا المتخصص بالعرض
 وقوله ايضا لان شعرا يكون سمي غصنا بالاعتماد على المركب فاعلا في سائر العلل
 احداهما بالاعتماد على المركب والآخرى بالاعتماد على ما هو فاعلا في سائر العلل فان اعتبر
 المجهولين واعتدلت العنصر الذي هو فاعلا في الشيء غير العنصر الذي هو غير فاعلا في
 هذا المبدأ في سائر العلل فانما هي حسنة وان اعتدلت كلتا الجهتين شيئا واحدا
 او فاعلا في الموضوع واستمر لهما في معنى القوة والاسمعة وانما كانتا امرين واعلم
 ان الفاعل الذي هو من المادة والآخر ليس بجهة له فاعلا في سائر العلل هو المادة بالاعتماد
 الى الصورة بل فاعلا في سائر العلل هو هذا الوجه بالاعتماد على العرض للعرض الحق وذلك ايضا
 بعد تفريق وجوده في الصورة فاعلا في سائر العلل هو العرض في الصورة في الوجود في ذاته
 ذاته ان يكون ان بالفتوة واما بالفتوة من جهة ما هو بالفتوة ان يكون فاعلا في سائر العلل
 العلم بالعرض قد سبق في تعريف العرض ان الوجود في معنى متصل للذات نوعا ووجوه

لذلك

فان حجة لا يوجد في غير هذا الموضع قد حصل له وجود بالفعل ثم صار سببا لقيامه و
 وجوده في الحقيقة المبدأ المحقق لوجود العرض انما هو الصورة والمركب من جهة
 الصورة ان من جهة المادة سواء كانت في زمن فيكون تقدم الموضوع عليها بالذات
 وبالزمان جميعها واما الحاجة للعرض في المادة او حلا في شخصيات القوة وان استعد
 وترتيب بعض الوجودات وتبعيتها لصدور بعض الوجودات في النوع الواحد في
 البعض يكون بعض الوجودات في سائر الوجودات مستمرة الوجود وحدتها عن الزوال في
 وجودها عين او نقصانا واما نقصانا في الخارج بل وجوده منبع القوة والاسمعة
 فان قلت ليس المقوم حكما بان لا يخلو عللة للصورة والصورة في الخارج اليها في الشخص
 كما مضى مباحثا لتلازم بينهما فاعلا في ذلك لارجح ان يكون المادة عللة لما يخلو
 عنها الصورة من عرض الاخر كما قلنا في التفتك وسائر ما يتبعها من العرض
 او ما من شأنه التميز منها في ما يتبعه عللة للعرض لا للصورة واما كون المبدأ
 من جهة سلبية فهو هذه الحسنة والثبات ان احداهما الصورة بالاعتماد على
 المادة فان اعتبرها من عللها في المادة غير اعتبارها في المركب منها والاشياء في
 مركبها كان اولى بطلانها ما دنا او مضافا اليها من العرض الذي لم يكن رجوعا للعرض
 والمثلث لشيئا في ذاته او بوجه يمكن التماسه في المادة الفاعلية بالاعتماد على القوة
 والاعتماد على بل الوجود ارجحهم جميعا في الفاعل كما اشترى اليه والاشياء واما
 كانت الصورة عللة للمادة فاعلا في سائر العلل على الوجه الذي يكون عللة للمركب وان كانا
 ان للصورة الحقيقية التي هي جزء من جهة نوعيتها لهما حجة ان من العلل
 من جهة ما هي جزء لتمام المعنى للمركب ومعنى هذه العللة هو كونها جزءا في سائر
 في هذا المبدأ في سائر العلل والصنفين بل جزء للمركب الذي له وحدة في اصله
 كما يخرج الموضوع فاعلا في سائر العلل والآخرى كونها مقيمة للمادة وشر كونهما
 الفاعلية وكلتا الجهتين وان كانتا مشتركتان في كونها عللة لما لا يباين ذاتها ذات
 لكن هي باحدى الجهتين ليست عللة مقيمة لوجوده في ذاته وهو معلومها للمركب
 بل بطلانها الوجود من جهة المبدأ في سائر العلل فيكون فاعلا في سائر العلل
 ان غير المعلوم بالجهة الاخرى يكون هي عللة في سائر العلل هو ما هو معلومها
 المادة ولكن مع شرايط هذه المفاخر في ان يكون فاعلا في سائر العلل
 الصورة ثم يشترطها في ذلك المعلوم ان خرا يقيم في الصورة فيكون الصورة
 بالاعتماد على ما يتبعها الوجود واسطة باعتبارها وشر كونهما في سائر العلل انما

بنها فاعلم لو كان وجود المادة بالفعل يكون عنها وهذا هو ما هو صورة
 مطلق مجرد وعلية فاعلم ان هذا هو الوجود ما لا يتغير بها الحسنة المستقيمة
 منها مجرد واحدة او كما حدث في السنين في جريانها بالجزء الحقيقي ويواحد منها
 كما هو صورة الشئ فيما بعد من اثبات ذلك المبدأ المضاف الى الصورة علة صورة
 المركب منها ومن المادة وهو صورة المادة وليست علة صورة غيرها
 كما ان المادة علة ما دونها لذلك المركب وهي مادة للصورة وليست علة ما
 لها فاقترعها ذكره ان كل واحدة من المادة والصورة علة قريبة وبعيدة من
 جهتين المركب منها الذي له حقيقة نوعيته كما اذا كانتا للصورة حقيقة
 من مفعولة الجوهر يكون هو صورة المادة والمادة علة ما دونه للمركب فيكون
 الصورة علة لذلك المركب بهذا الاعتبار ولكن ما من حيث هو جزء صورة
 علة صورته له واسطة بينهما فان المادة والصورة علتان قريبتان في
 من حيث هما جتان وهما ايضا علتان بعيدتان من حيث كل منهما للآخر في
 التقويم بوجوه ليس تتغير بمهما التوسيل للمركب على وجه تقويمها بل في وسطها
 الصورة في تقويمها البعيد علة صورته للمعلول المركب في المادة علة ما دونه
 ذلك له والفاعل عند شئ آخر وجود الوجود عن ذاته ويكون
 ضد ومراة في تدبيرها فاعلم ان الفاعل وانها لا يكون الا بالقاس الى ما هو ما
 له وان وقع في بعض المواضع مقامها له فاعلم ان من حيث كونه فاعلم ان
 حيثية اخرى كما اشار اليها فان الفاعل هو علة في وجود الشئ آخر
 ليس له ذلك الوجود عن نفسه اذ هو معنى يكون الشئ معطيا لنفسه الحال
 بان يكون شئ واحد معطيا واخذنا من حقيقة واحدة مفيدا ومستفيدا معا
 لان الكائن المستفيد شئ ما لا يكون له ذلك فاحصل عن ذاته فكيف يكونا ذاتا
 واحدة فاستحالة ان يكون ذاتا الفاعل بل وذات الفاعل على واحدة فليس في ذات الفاعل
 قابلية لصورة الوجود الذي فاد به ذاته وكونه اياها يجوز ان يكون ذاتا الفاعل
 للفعل بل ذاتة فيه وكون العكس بل يجوز ان يكون كل واحد من الذاتين خادما
 عن الآخر ولا يكون في احداهما قوة يتولاه الآخر فان توهم مستوهم ان المادة فاعلة
 للصورة الطبيعية التي فعلت ان تار من الحركات وعبرها في ما دونهما فليعلم ان
 المادة التي هي استعداد للصورة ما فعلت قوة قولها غير المادة التي تقوم بها الصورة
 وليست لها وكذا الصورة التي يتصور بها المادة وتخرج بها من القوة الى الفعل
 عن

غير الصورة التي استعدادها وفيها امكان وجودها وليس سبحانه يكون
 الفاعل على وجهه المفعول له لما علم ان كل من الفاعل والفاعل بل جبر ان يكون ذاتا
 ذاتا اخر ولا ينفرد احدهما في ان يكون ذاتا اياها احدهما فاعلم ان
 ان يكون ذاتا بغير الفاعل على وجود المفعول على الفاعل الذي هو وجوده ويكون ذلك
 المفعول ملائمة لثبات الفاعل وهذه الملائمة بين الفاعل والمفعول هي صورة
 وجوده كما اشار اليه في تلك الوجود كونهما معا في مادة واحدة كالطبايع التي هي
 الاجسام المتجانسة لا تحسب والتجمل التي هي مباديها على ما يحدث كالتجارب وغيرها
 في المواد التي هي في ذاتها كالتجارب المتجانسة والصورة ولكن ليست مقامات لها فاعلم
 مقوم لتقوم وله مقوم المقوم بالجزئية والدخول في ذلك مقامات لها فاعلم
 له بل الفاعل على ما يصدر عنه ذاتا متباينة في الحقيقة وان كان في حال شئ
 من الفاعل على ما يتفق وتسا ان يكون فاعل وله مفعول اه يريد بان تارة الفاعل
 ليس له في وجود الشئ لا في حد ذاته وان كان الفاعل قد سبق اليه من لوازمه
 المستندة الى صورته من دون صنع للفعل فاعلم ان ذلك الفاعل لا يفعل
 وقتا ما فلم يكن الفاعل فاعلم ان ذلك مفعول مفعولا في ذلك الوقت ثم اذا عرض له
 ان يصير فاعلا بالفعل شئ من الاسباب والمواضع كالفصل فيما سبق فيكون
 وجود الشئ بعدما لا يكون مفعولا له فيكون له عدم سابق ووجود لاحق وكون ذلك
 الوجود بعدا لعدم فاعلم ان يستند الى الفاعل على من هذه الوجود ليس لعدم السابق
 كونه مستندا لعدم العلة وكون الوجود بعدا لعدم كونه ليس من الوجود
 الحق واللاتحق حتى يفكر في فاعله وعلية كونه هذا الوجود الذي عدم عدم
 كونه مستندا الى هكذا فاعلم ان المستند الى الفاعل ولا يلائم ليس ان نفس الوجود
 في ذلك لا ندون لوازم ما يصدر عنه وما هو الفاعل بل حقيقة لان ذلك ليس بالفاعل
 صانعة هذا الوقت على حدة من الوجود اياها فاعلم ان يكون لغيره اياها في ذلك
 الفاعل وجوده عن وجوده الذي له بالذات واما كون هذا الشئ الحادث ما كان
 موجودا فليس من سبب فاعله فاعلم ان عدم اذا كانت معلولة مستوية
 على فعلها ليست الاعداد على الوجودات لا غير فاعلم ان ذلك مفعول مفعول
 وجوده او عدم شئ من اجزاء علة وجوده او عدم فاعله بما هو فاعله بالفعل واما
 فاعله في تلك علة ما كان من عدم ما كان في تلك علة فاعلم ان ذلك مثل شئ
 الباطني والجمهور النقيضين ونحوها فان اعداها غير مفعولة الى علة اصلها وكذا

[illegible]

الحق والاعتماد فقد تقوم كونه فاعلا بالفعل كونه لا علمه بالفاعل مكان الفاعل
عندهم ومنها ما يقتضيه من كونه حلقه بالفعل بعد كونه حلقه بالفعل على الفاعل
الجميع المثلث من العلم وعندها السابق فيكون كماله هو شئ فاعلا بكونه
يعني لما كانتا فعلا عليه عندهم عبارة عن كونه الشئ مؤخر فاعلا بكونه
بشئ فاعلا رتبة عليه من ارادة اوقتر وغيره فاعلا فاعلا عندهم منفصل لانهم لا يجدون
الفاعل عليه فاعلية عن طريقه من الاحاطة التي وصفه فاعلية عليه والافتعال لا يفي بال
كون الشئ متصفا بصفة وجوده بعد ايركيبه فكلاهما على علم ان يكون منفصل
بل يقول اذا كان معنى الفاعل عليه نفس كونه الشئ متصفا بالانيجاد بعد ايركيبه هو
معنى الفاعل فكلاهما عندهم منفصل من المحبة التي هو فاعل وهذا هو الاول والآخر
من جهة الكلية والعموم لاطلاقه فان من الشايز ان يكون بعض الفاعل متصفا
فان كمالها بفعل فاعله لاسبب فيضام ارادة احواله فهي فاعل من جهة ومنفصل من جهة
ولا استعمال في ذلك فاذا ظهر ان وجود المحبة يتعلق بالغير من جهة وهو
لكلها المحبة لما اقبل كونه كمالها محبة امكانه مستغنيا عن الفاعلية
من اوقات وابطال ايقه كونه عدم السابق عالمه متعلق به بالبرهان فصرح
بالقعود وهو كون وجود كل محبة متعلقا بالعلم من حيث كونه وجود المحبة
لان كل ذي محبة متى تمكن الوجود وامكان الوجود يقتضي احتياجه الى العلم كماله
السابق وذلك ان كان من لوازم المحبة الذي لا ينفصل عنها اصلها فاعلية
موجودة وجودها متعلق بالغير فنفس الوجود الامكاني متقوم بغيره بالذات سواء كان
قديما او ناديا او قابلا او فاسدا فهو بعدا لعدم وعينه من الصفات احوال واضعلا
وخلو شئ منها في الخارجة الى الغير في المعلوم الازم محتاج اليه في ما يشبه الوجود
دام كونه ممكنا موجودا افضل مما يذهب اليه اهل الحق من ان كل علمه شئ
ويقتضي العلم بالعلمة الفاعلية من يذنب هذا الفضائل ان يذهب اليه الحكماء
المحققون من ان كل علمة مقتضية شئ مع معلولها وتحققه على الفاعل علم
من الفضل السابق من كون المقتضى العائنة الى العلم هو امكانه بالحدوث
ان من المرتبة على العلم هو الوجود نفسه لا كونه ناديا بل كونه بالذات هذا العلم
لكل من الزمان له ما اشبه على الجهل في ذلك واختلافه عن غيره الفاعل
والذي يقبل من ان الزمان يبقى ناديا وبالنسبة بعد الازمان والشيء
بعد الزمان قد علمنا ان كماله مقتضية شئ مع معلولها كونه اياها

بل ذلك مما هو واجب بالضرورة في امرنا ط الحوادث بالقديم وذلك لان كل
كل حادث لا بد من ان يجب وجوده بعد ما لم يجب فلا بد له ان يكون من علاقة حادثة
مقتضية لحدوثها وجب وجودها بعد ما لم يجب كذا الكلام في علة العلة فلا بد
في امرنا من ان يكون الحادث من اسباب متقدمة تنضم الى العلل السابقة للموجود
بالفعل بما يصح علة موجبة بالفعل لان الاسباب وجبان يكون غير متناهية
فكأن يجب ان يكون في الوجود سلسلة متناهية هي حقيقة من العلل والمعلول كانت
يجب ان يكون في سلسلة غير متناهية متعاقبة من العلل والمعلول في الحادثة
العرضية فمتنا في سلسلة ان احدهما ذاتية طولية والآخر عرضية عرضية
فالمدح سبطا يرمط الحوادث بالحوادث والاشياء بالاشياء وقوله وللملوك
يقف فيها سؤال له اليه بقول السوال اذا وقع في حقيقة حدوث كل حادث من
هذه اسبابه المتقدمة فلا بد ان يقع قطع متنا في ما اذا كان السوال من اسباب
الذاتية فانه ينتهي الى ما لا يلحق وهو واجب الوجود ولكن الاسباب لا ينتهي الى
شئ وهو ان هذه التي بلانها لا يكون في وجود كل واحد منها انا هذه امر
الذاتية كانت الصعوبة في ارتباط الحوادث بالقديم بقوله ان هذه الاسباب المتقدمة
المتسلسلة بلانها لا بد ان يقع كل منها في آن واحد فيلزم تشافع الوجودات في وقت
اخر فبما من غير ان يقع فيها زمان وهو محال كما مر في مباحث ابطال تركبتها
من الوجوه والفرقة وتكون تركب الزمان والحركة من ان كانت ذاتية بالذات والما ان
زمانا لا يكون انجاب كل منها للمعلول في جميع ذلك الزمان لا في ظرفه وكذا الوجوب لاجاب
يكون مع ذلك الزمان وكذا الوجوب لا يجاب موجبة وهكذا فيحصل منها سلسلة
من علل غير متناهية متعاقبة في زمان واحد وهذا الخوض من التسلسل في الوجود
هو الذي يحكم بامتناع عدم كونه مستحيل لرفع به الى رتبة المطلوب في المجموع
منها ان يجب حادث لا بد لها من علة محدودة في علة خارجة عنها فيلزم وجود
حادث بلا علة موجبة بالفعل واجاب بالشيخ وغيره عن هذا الاشكال لحوادث
الحركة شئ فثاؤه ليس ثماؤه مستقرا على حالة واحدة بل هو في مفسر ثماؤه الاستمرار
متغير فلو وجب الحركتان كان الاشكال اواردها غير متقدم لكن الحركة لما كان محتملا
ولم يكن لها ليس متغيرها من صال الى صال لغيرها من ان الى بلانها من صال الى صال
فيها الى ولها وبين حاله انية اخرى غير متضادة في كثرة معروضه على الفت
التي كونه وبالجملة لحيث حان ثماؤها المتقدمة في انات متناهية متعاقبة بل كلها
شئ

شئ واحد متصل على نفس البعد والذات نقصا انما العلة المتقدمة التي هي حادثة
لذاتها بل تكون على نسبة ما ووضع ما بسبب الحركة فالحركة اما علة الحدوث او
جزءها او شرطها فيكون العلة علة الحوادث باهر علة لها امر متغير غير ثابت
الذات على حالة واحدة وله بالذات الموجود من كل وجه ووجه في وجوده ووجه في
متنا في الوجود متناهية متعاقبة في كل وجه على هذه الصفة هو الحركة في العلة
الحركة من السبب الحافظ لنظام علل الحوادث وشرطها او شرطها وما يتصل بالحدث
وما يتغير بجره واعلم ان الكلام عام في كل صفة من الحركات من العلل السابقة
لبيها او بشرطها فيصير حدوث الحوادث المتقدمة عن تلك العلل ان حدوثها من الحركة
عنها ليستلزم حدوثها المتغير عن الثابت والحوادث بانها امر مستمر الذات متغيرة
الذات فيحصل استمرارها مع حدوثها عن الثابت ومن جهة الحدوث فيصير حدوثها
الحوادث عنها او بشرطها او بشرطها او بشرطها اذا كان الكلام عاميا في لزوم حصة
حدثها من حصة ثماؤها في علم ان اجودا قبل هذا الباب افرجه الى الصوابين
هو ما لا يعضه من الحوادث باسرها مستندة الى حصة دورية في وقتها
الحركة الى علة حادثة في حصة ثماؤها وعدم انقطاعها فستند الى علة ثابتة في
حيث حدوثها لا تفتقد لثبات الحوادث فان سئلنا عن كيفية استئناسها في الحوادث
الحادث عن حدوث علة مع اننا كنا نعلم ان كل حادث فله علة حادثة قلنا المراد
بالحادثة التي هو موضوع هذه القضية الكلية هو الشئ الذي عرض لخاصية الحدوث
من حيث مروضه له والحركة ليست كل بل هي حادثة لثباتها عن ان هيئتها الحدوث
والجهد فاذا كان ذلك الحدوث والجهد ذاتيا لثباتها لم يكن مقتضا الى ان يكون
علة حادثة ومن اذا اراد ان يقول ان حادثة حادثة بوجوب حدوث العلة الا
للمعلول الذي يتجدد اما المعلوم الذي هو نفس حصة الجهد والقرار فلا بد لها
يحكم عليه ذلك انه اذا عرض له الجهد وتغير زمانا كان كالحركة الحادثة بعد ان
لم يكن بخلاف المتصلة الدورية العلة حادثة وحدث العلة التي يقتصر اليها المعلوم
الحادث لا يلزم ان يكون حدوثا زمانيا وان لم يصح استناد الحوادث الى الحركة
فما حصل ان كل واحد من التغيرات ينتهي الى حصة هي نفس التغير في انقطاع
فله وام الحدوث والجهد لم يكن علمها حادثة ولو كانت نفس التغير والتغير في
يكون علة للتغيرات والمعتد التي هي التغيرات والحدوث هي الحركة ولهذا عرضها
قوم بانها هيئتها تنتج ثباتها لذاتها انتهى هذا الجود ما قيل في هذا المقام

به يندفع كثير من الاشكال اذ اقول ولكنه غير واقع بتحقق الامر بها بل بين الحادث و
القديم فلهذا من المخلط بمرس وجوه الاول ان الحركة احرصى ليرى بها بالانزاع
ولذلك ان بقية ما اضيف الى الابد معناها كما مرها المحقق هو هو في
من القوة الى الفعل بغير ايسر اوشيا فبيننا اذ قد فاجأ بحقيقة الحادث بالذات
والخارج من القوة الى الفعل هو وجود قسم من القوة التي فيها الحركة واما تفصيل
فان هو على ما بين وجهي المجدد وجود الحادث على ما حدث على وجهي الحادث فلهذا وان
الحركة كلها امر بالذات لا يمكن تقديمها بالذات على وجودها فلو كانت قوة
اوجز علاقة له بالحادث وجود الفعل والكلام في العلاقة الموجبة للشيء يجب ان يكون
موجودا معه بازمان متقدمة عليه بالطبع ولا يجوز وجودها اقوى من وجود
مفعولها الا ان كان الكلام من هذا القبيل يدل على كون الحركة الموصوفة اذ ان كانت
باعتبارها بالذات لا اعتبارا برسبها الى العلاقة القديمة وهذا ليس بصحيح اذ ان العلاقة
التي هي لغيره فلهذا وجودها مع فضل عن كونها قديما واما الحقيقة الكلية له فغير متناهية
وذلك لانها خارجة عن سائر احوالها التي انما قد يرصها في كتبنا على ان هو جوه الفاعل
الطبيعية الوصفية في اقل الخصص وكذا غيره من الاجسام الطبيعية وعلة الحركة في
اعني الحركة وكلها موجودة على ما بين في ذلك من قولها عليها فغيره صحيح وكلها
انها غير متناهية الى العلاقة حادثه ليس مستقيم في الحق فيكون باذعان وانما قد يكون
هذا المطلوب الذي صارت فيه عقول الدعا وخروست في هذا السبب الفعلا
التي انتبه به وابتدأ من الحكمة بتفصيل في صفات الامر المجدد والذات والقوة
هو هو وجود الطبيعة الجسمانية في ذاتها حقيقة عقلية عندنا في صورة مفادته
انما لا يرتبط ولها هوية اقلية تدبر في في الهيولى التي هي من القوى واستعدادا
ولان على حقيقة الطبيعة المادية السارية باسخطها في جميع الاجرام والمواد اربع
كثيرة وهذه القوى وان لم يكن مهيئتها مهيئة الخدوش لكن هو وجودها هي
التجدي والمحدث فقد يكون للوجود ثغث وصفه لا يكون للجسمانية في ذات
والضعف فان الذي يعلمها الجسمانية بل هي مجرد تلك بعض الوجودات في
الهيولى بذاتها ان صفاتها عارضه لوجودها وان كانت مرتبطة لجسمانية في العقل
القليد فلهذا هذا الوجود لغوصه موصوفية من قبل الدوام الشخصي لا يكون التماثل
المحصل لتقول ان مهيئته يقتضي التجدي والانتفاء مع قطع النظر عن وجودها
حق بره او اشكال باننا قد تصور طبيعة من هذا القبيل بمرميتها او بخلط

المختار

[illegible]

ان كان الذي هو القابل من الما في انما يتحقق عين اشياء لا يكون بينها علاقة بالعلية
 والمعلولية والواجب معلوله الاول ينطأ على قلة ذاتية وكذا بين بقبضتها ما في الخزان
 يقال ان المعلول وجودا ومعية فالقضية متصف بالمكان هو مصنفه وهي ما
 ان علاقتها لانا مع الواجب ولا لزوم والذو من متصف بالزوم هو الواجب
 واجب بموجب سببها لانا في وادامكان له من هذه المحضات من جهة المحض في
 حقيقة الممكن عزلة ذم والذو من غير ممكن فان للمعلول في نفسه ان يكون
 ليس يكون للمعلول من علته ان الذي يكون للشيء في نفسه اقدم عند الذي
 آه لما ذكرنا ان الابلغة هو تأخير الشيء بعد ليس مطلقا اذ ان بعين كيفية هذا
 البعد بقا فيقال لها المحدث في لانا في باب المعلول له في حد نفسه اى مصنفه
 ان ليس له وجود وله من علته المحض ان يكون له وجود والذو للشيء في نفسه
 اقدم من الذي له من غير علته لانه من مقدما بالذات فكل ممكن ليس بعد ليس
 موجود بعد عدم بعديه بالذات وهذا الحكم يشا على جميع الممكنات المحض
 فان كانت ما يكفي امكانها بالذات للصدورها عن العلة فليكن لها ان المحض
 الفاعل اى الفاعل عن عدم لانا في فقط وان لم يكن فلها مع المحدث
 الفاعل حدوث بمعنى آخر وهو سبق لعدم عليها بالزمان واعلم ان ههنا
 اشكال من وجهين احدهما ان المصنف تابع للوجود كالحق في امرنا فالفا على
 لوليه سبق شيئا لم يكن مصنفه اصله والصادر من الفاعل ليس له الوجود
 شيئا له كما استقر عليه راي المشايخين سيما الشيخ وابا عبدنا فان كان ذلك
 فاما معنى تقدمها على المصنف على الوجود والمجربان مصنفه الشيء وان كان
 تابع للوجود في الواقع على المعنى المحقق عندهم لكن للفقهاء ان يلاحظوا في
 وينبرها الحان فاذا لوحظت المصنف في نفسها يحكم عليها بتقدمها لانا على
 كل ما هو خارج عنها فالواجب انهما ان كان وبهذا الحجة الى العلة في الوجود
 انهم وبعد هاهنا شديدا بها بالاجاب العلة اياها ثم وجودها فلها مراتب
 سابقة على الوجود وجميع هذه الحان سا فيا يكون اذا كان المتطور اليه المصنف
 ان نفس الوجود فالوجود هو الوصول في الواقع ولما تقدم فيه على المصنف والمصنف
 هي الوصول في اعتبارها لانه من تقدم في الوجود وتاثيرها ان مقتضى
 ليس لها في نفسها ان يكون معدوم وان كانت جمعة ان ممكن كما ليس لها
 في نفسها ان يكون موجودة والا كما يشا فاجبة ان ممكنة ضرورة تصحيح الحكم
 كذا

كله الطرفين الوجود والعدم الى العلة وذكر بعض الفاضل من له وجه آخر وهو ان
 وجود المع لكان متأخرا عن وجود العلة فلا يكون له في مرتبة وجود العلة الوجود
 وان لم يكن وجوده متأخرا عنها ثم قال ان يرد عليه مثل ما مر فان تعلق وجود المعلول
 عن وجود العلة انما يقتضي ان لا يكون له في مرتبة وجود العلة الوجود ان كان
 في تلك المرتبة العدم فان قلت اذا لم يكن له في تلك المرتبة الوجود كان له فيها العلة
 وان لم يكن الواسطة وايضا معنى للعدم ان سلب الوجود فاذا ثبت ان ليس له الوجود
 تلك المرتبة ثبتا في معدوم فيها قلت فليقتض وجوده في تلك المرتبة سلب وجوده
 فيها على طريقه في المصنف سلب وجوده المتصنف في ذلك السلب يكون في تلك المرتبة
 اعني الشيء المعين فلان يلزم من انتفاءه ان لا يتصور لثان لمجا اذ ان لا يكون اتصافه
 بالوجود وان اتصافه بالعدم في تلك المرتبة كما في الوجود التي لبت بينهما على قلة
 العلوية والمعلولية فاذل وجود بعينه ما وادعاه متأخرا عن وجود الآخر ومقتضى
 عليه ولا يقال كما ان المتأخر بالزمان متصف بالعدم في ان وجود المتقدم فليكن ذلك
 بالمرتبة متصفا بالعدم في مرتبة وجود المتقدم انما نقول سلب الوجود في زمان يلزم
 ان اتصاف بالعدم في ذلك الزمان وان لم يخلو في ذلك الزمان عن طرفي التقيض هو
 وهو صحيح اما سلب الوجود عن في مرتبة بعينه فلان يستلزم اتصافه بالعدم في تلك المرتبة
 على ان يكون المرتبة طريقا للاتصاف فان فلو المرتبة عن التقيضين معنى ان لا يكون
 منها في تلك المرتبة غير صحيح كما مر قد قلنا من هذا ان الممكن ليس له في المرتبة السابقة
 ان انه مكان الوجود والعدم فله في هذه المرتبة العدم حسب ان مكانه فان اكتفى
 بالحدوث لانا في هذا المعنى ثم والى فلان انتصافا ذكره اقول اما وجها ذكره الشيخ
 من ليس للممكن بحسب عنوان مصنفه الممكن وان لم ينج عن اصطلح الوجود والعدم
 لكنهما بحسب انهما واعتبارا بنفسهما بحيث يفر عن الوجود ان كليهما فلها السلب
 التقيض على كل ما سئل ولو بطريق التقيض على الوجه الذي ذكره الشيخ سابقا
 وهذا السلب على كل شيء هو غير نفسه وان كان من حيث شئونها نحو ان
 انما الوجود مقتضا على سائر ان اتصافا فاما الوجود بغيره والمعدوم بغيره فليكن
 من حيث الشئوت بل من حيث الماهية والمعنى فلان يستلزم ثبوت الموضوع قبله
 هذا الشئوت بعينه من افراد السلب لا بعينه سلبا ان شيئا دعيتها في تلك المرتبة
 فليقتضه على سائر ان شيئا صحيح عن الوجود وعجزه لها ولكونه انهم من الوجود
 وان كان وجود السلب صحيحا بالوجود على سائر الصفات التي هي شرطها

بها كما عرفت من قاعدة التعريف المشهوره فان ثبت قول الشيخ ان المعلول له
 نفسه ان ليس له له لبيته الوجود وعينه من الصفات من حيث اعتبارها
 بل ان في معلول حقل العقل يخرج عن عينه في هذه الحالة حقله في ذاته
 فان من حيث حقيقة الوجود في الواقع من كل وجهه من جهة اعتبارها
 فقط حتى يكون مع اقتضاها الوجود في الواقع مجردا عنه باعتبارها
 من حيث ذاته من هذا الوجود الذي ثبت به في الواقع ما علم هذا
 واما الوجه الذي ذكره هذا الفاضل من كون المعلول معدوما في مرتبة العلة
 صحيح اذ العلة الموجبة للشيء هي منبع وجوده ومعطى له فكيف يكون
 وجود المعلول لما كان متضمنا لصل الوجود مع قصور عن الكمال ونقص
 فان لم يلبس من العلة هو التعريف الذي هو امر على عدم هذا القدم
 الوجود الذي كماله لا يدخل هذا الوجه صرح الناظر وان دفع الوجود الذي
 سلب السلب والاعلام صادق على الوجود لما كمال الوجود ومع ذلك لا يلزم
 المعلول على وجوده من هذا الوجه اذ لا يجوز ان يقال ان المعلول معدوم
 مرتبة وجوده علة وجوده ان يقال له عدم مطلق في مرتبة وجوده على ما
 واما الذي نادى من جوار ارتفاع التناقضين بالسلب واليجاب فليس له
 ذكره ثم يمكن سلب كل التناقضين بهما لا كما ثبت والذات كالتعريف
 ان ليس يفيض قولنا ان الانسان كانه ليس كانه بل يفيضه قولنا
 ليس الانسان كانه كانه اذا كان كانه الانسان في مرتبة ذاته
 صدق سلب كون في تلك المرتبة وجوده فاعلم يلزم ارتفاع التعريفين
 الواقع في مرتبة من مرتبة فتقوله تعبير مجرد في تلك المرتبة
 لا الآخرة وان كان مسلما لكن لا يلزم من ارتفاع التعريفين
 زعمه فان اذا كانتا السلب والسلبا عنها الوجود صدق القول
 التعريف لا العدم فكما ان احد التعريفين حقا والآخر كاذبا
 سئل عنها بطريق التعريفين لربك التجايب ان السلب عن كل شيء
 وجود الشيء في تلك المرتبة سلب مجرد الذي في تلك المرتبة
 عن تلك المرتبة فاذا سلب الوجود عنها صدق التعريف عليها وليس
 في تلك المرتبة وجوده قولنا المصير لبيته فيها موجودة بل قولنا
 موجود فهذا السلب صادق في تلك المرتبة وهي مصداق هذا السلب

المرتبة

الا جبارا الذي ثبت ذاته وان كان يلزم ارتفاع التعريفين ولا فلو
 ثم نظر المرتبة من ثبوت الوجود وثبوت عدمه والعدم يفيض الوجود
 في المرتبة وليس يفيضه بالحل لا شتقا في كانه في الحقيقة فاعلم
 ثبوت الوجودين اصله اذ لم يلزم كون شيء لا وجوده او لا عدمه
 في امر مرتبة كان مما لم يصدق عليه انه موجود ولا يفيض الوجود
 التي هو معقولنا ليس ان الانسان في مرتبة ذاته وجوده
 هو معقولنا هو موجود في كانه في مرتبة ذاته فاعلم يلزم ارتفاع التعريفين
 في الواقع واما وجهنا كونه محال في مرتبة وجوده وان كان
 يتحقق في مرتبة سلبها بسلب جميع الوجود في مرتبة من الواقع
 في الواقع ولكن سلبها لا يوجب سلبها مطلقا فليست الوجود
 في تلك المرتبة السابقة في حقيقة في نفس الوجود مطلقا
 من تلك المرتبة فتبين ان المعلول في مرتبة نفسه ان ليس له
 المرتبة ان ليس له في مرتبة حقيقة الشيء ما ادعيته واما
 السلب المذكور في الواقع في المرتبة بل في الحقيقة لا يفيض
 نفس الوجود او الكون وله علة عدمه او الكون بل قال له في نفسه
 ليس له من علته كونه ان يكون ايسر صدق عليه ليس بوجوده
 وصدق عليه ان وجوده في الواقع من العلة وكل القولين صدق
 فان اطلق اسم حدوث على كانه لغيره بعد ليس ان يكون
 معلول تحت القول ومن الناس معناه واضح فتشوف عن الشرح
 ومن الناس من ان يصدق كانه اسم ان من سوا ذلك هو ان كل ما له
 ليس مطلقا بل يفيض في الحوادث واختار اسم كانه لانه وجوده
 مما صرح للوجود في ان افترقا في مرتبة فتر لغيره لغيره لغيره
 وهو الذي لم يصدق عدمه خارجا با اسم المبدأ بل يفيض عما
 وبه العلة الاولى في مرتبة كانه بوجوده من العلة الاولى
 فاعلم ان لمرتبة صدق وجوده من مادة كونه لعدم السائق
 تاييده عن ليس مطلق بل عن اصيل عدمه من العلة الاولى
 انجز الوجود لمرتبة مادة له وجوده والعدم زعموا ان
 المعلول مما يفيض عن كونه بعد عدم مطلق وليس الا من كل

الذي قد غفلت فيه جملة القدم والمكن والحاجة وهكذا حتى ينشأ معلول
 يحتاج في وجوده الى مادة حادثة كما شرعنا السابق عليه نعم لو انشأ انشأ
 بما ليس بجزءه الى علة واحدة واجبة ولا سلب لما لا سلب لوجوده لكان له
 وجودا لشيء لا يرد فيه لما ذكره من قوله لا شيء في ان شأنا
 الا ولابد من وجودها حقيقة مبدع محض الى بداع المحققين والما هو اصل الحقيقة
 ولا شك ان ابداعه افضل من سبب البداع لعدم توقفه الى على ذاته المبدع حقيقة
 ان يخلو في نفسه من اسم البداع ليعز المبدع الاول اليه ولكن خصصه لكل الله
 صورته كيف كان اول المبدع ما شأنا والشراف والمراد من الوجود الصور هي الصور
 التي هي بلياته معقول ذاته في صورته اخرى عاجزة منه وهذا شأن الجواهر
 المتأخر من المواد وما غيرها وان كان غير متوقف على سبب مادة واستعداد
 كالنفس في نفسه الى الفعل على اسم التكوين واعلم هذا هذا مطابق
 لما ذهبنا اليه ونفاه لراي الحكماء في قد بين من ان الماديات باسرها كانهما
 ان الطبائع المحببة يندرج تحت الوجود لكن الكون والعشا في الفلكيات على
 من سبب آخر غير ما في غيرها ان فيها على في نفسه واحد مستقيم غير متقطع اذ كونهما في
 كل جزء من الزمان من منشاء هذا من جهة واحدة وهذا كل جزء من من من
 من من جهة واحدة لغير لان جزء الى ولها في وجوده وجودا بوجه
 النفس بيات فان وجودها قد ينحصر بزمان وعدمها بزمان آخر
 من شأنا في هذه الا سماء بعد ان يحمل المعاني متميزة فينبغي بعضها آه معناه
 والشيء جعل الى إيجاد على في زمان البداع والتكوين وصير الى ذلك وما فيها
 من شأنا الى بداع وحضر التكوين بالانحصار بيات ومنهم من تلت التقسيم فان بداع
 المتأخرات والاختراع للفلكيات في التكوين بالانحصار بيات ولا شك ان افضل
 ما يهيئ مبدعا هو المعلق الى اول وسج الى ما كان في بقوله الى الفاعل الذي
 يهيئ له ان يكون فاعل فان بداع مبدع مبدع كل ما على من الفاعل على من
 كان العزم في غير ذلك اذا شرعنا في فعله فان بداعه في الفاعل على من مبدع
 ذلك الفعل حادث وكلما حدث في نفسه واستعداد سابقا كانت
 وذلك الفاعل على من كان فعله دفعا كان تصاريف والمماسات والاكوان في الحقيقة
 كانه شيئا لا يغيرها ومن كان قد دمجها فيكون فاعل الحركة وتقدمنا الى الفاعل
 الطبيعي هو مبدأ الحركة لكن المراد منها مطلق التغير سواء كان دفعا او كونه

طبيعيين

فيكون فاعل الحركة وتقدمنا الى الفاعل على سبب طبيعيتين فيكون حركة وعشاها
 ما يهيئ الحركة الى ربيع الواقعية مقولة الكم والكيف والبن والمقياس
 الكون والفضاء اذ هي ضد وشا الصورة الموجهة وزوالها الحركة انهم اما على
 سبيل المساواة او لتجزئتهم وقوع الحركة في الصور المادية فان جازية
 جعل الطبيعة في الحركة ولعل من ادعاهم وقوع التدرج فيها وقد يكون
 ان على بذاته فاعل وقد يكون بقوة والذي بناه من قبل الحركات اه قد يثبت
 ان الفاعل قد يكون بالذات وقد يكون بالعرض فاعلم ههنا ان الفاعل
 قد يكون بذاته على اي يد في وسطه على سبب شئ للمفكر وقد يكون بذاته
 فاعل لما لا وله هو الفاعل على لغيره في الحركة والاختراع وعندها فانها لو فرضت
 بوجوده مجردة عن كل ما عليها لتعلمت انما هيها وكما لقوة الحركة لا وقتا
 لان حيزها ومثلا الى على ان بذاته وهو الفاعل البعيد سواء كان له مرتبة كالصورة
 المتأخر من انما هيها فانها تفعل بواسطة الحركات او بمراتبها النفس في الحركة
 فانها على بعبارة لها بوساطة القوى فان الحركة النفس لله معناه
 الا وهو من الحركة الى وانما هو القوة الفاعلة المباشرة في الحركة وانما هيها القوة
 ديقا لهما الباعثة وقبلها الصورة المادية والتقدير بها وقوله النفس في الحركة
 بقدرتها الوهمية والخيالية ان كانت الحركة حيويا منة او النفس الفاعلة بتوسط
 العقل العقل في نفس سائر القوى المدمكة والحركة في ان شأنا ان كانت الحركة
 فكر في الشيء قد عرفت في الطبيعيات حشا فانها في القوى وترتيبها سببا ما ذكره في
 كما في النفس حشا في سببها بغير العقل الفاعلية ومعلوم انها مقول النفس
 كل ما في اذ ان يرد في الحقيقة سبب بين الفاعل على ومفعولهما فيبين ان تلك
 المتأخرات هي بيات يكون بالماثلة بل قد يكون وقد يكون اذ ليس كذا انما
 وجود انما هو مثل نفسه الى في الحقيقة بل انما وجودا مثل وجوده حقيقة
 منما لم ينفك كذا بل انما وجوده ان مثل وجوده في الحقيقة مثل هذا كذا
 ليقول في الفعل السواد وليس السواد مثل انما وجودا انما في الحركات تفعل
 الحيزية والخيالية من القوى من الحركات يتم الفاعل الذي يفعل وجودا في وجوده
 من عما كان وجودا في القوى وهو في الطبيعة المشتركة بينه وبين مفعوله من
 ذلك المفعول ومنما لم يكن والشئ هو بعنا الجوهري وهو القسم ان وان فقط وليس
 فاعل الجوهري سبب في ان يصبح عند الشئ وتا بعبارة من كل وجه الا وانما انما

معلق

فمثل الوجود والمحققه للشيء المحلول بان يكون ما عليه الفاعلية من غير ان ينفرد بغيره
 اقلية الفاعلية المحلول بما هو وجوده ومنه المحققه بما هي حقيقة كذا يكون
 وجوده اخصا والمحققه حقيقة شخصية كذا يكون المعطى اولى واقتضى بما يطبقه
 بعيد من المعطى له المستند اليه اللهم الا ان يكون الفاعل اجل من ان يوصف
 بما فيه فمثل ذلك معطى العلم والقدرة وكل ما هو كذا للوجود بما هي موجوده
 فانه لا يخفى اولى بالعلية المعقده من المعطى ومثلا لثاني في معطى حقيقة الفاعل وهو
 العقل الفاعل في المبدأ من الوجود والمحققه هي هنا شيء واحد والحاصل ان
 الفاعل المعقده لنفس الوجود اولى بطبيعة الوجود من وجود ما يصدر منه
 اذا لم يكن الفاعل معطى لنفسه حقيقة بل الوجود شيء خاص من طبيعة كذا
 خاصة اولا وبخصوصه واخرها فليس الحكم هناك على السبيل بل يحتاج الى
 تفصيل وهو هنا كونه حقيقة لثانية عليها وهي ان الفاعل ان كان فاعلا حقيقيا
 كما هو عند الفيلسوفين كذا ما سماه الطبيعيون والمفكرين كذا في المحركات والاشياء
 فاعلية كذا في نفس طبيعة الوجود فيكون في العلية اولى واقتضى ويكون المعطى
 باثبات من سبغ طبيعة العلية الفاعلية ان من ضرورية كون العلية مفيدة
 والمعلول له فادان ان يكون المعلول مثل العدة في شدة الوجود وكاله بل يكون
 اضعف منه واخص من ان كان اختلاف الوجود اختلفت في الحقيقة والوجود
 ان يكون بين الفاعل ما يلي من المعطى عاثة ما وفي الزوج واما اذا كان
 الفاعل غير ما ذكرناه كما في غير الطبيعيين وغيرهم فانه قسام المذكورة كلها
 مقسومة كما سبغ طبيعة المعطى ونفس من داس مقولات العلل الا ان
 ان يكون علل المعلول تارة ان سبغ الفاعل عليه نفسه فيجب ان يكون
 علل المعلول متشابهة في ضرورية وجودها كالحجارة يكون علل للحجارة وكاله
 تكون علل النار اولى بان يكون علل المعلول متشابهة في ضرورية وجودها في معنى الوجود
 كالحجارة اذا كانت علل للنيران وكاله حجارة اذا كانت علل للنيران في كذا كالتفصيل
 للنيران في ان يكون الصعود وكاله حجارة اذا كانت علل للنيران كالتفصيل والطريق
 وكثير هذه من امثلة كثيرة مشابة لما ذكره ولننظر على العلل والمعلول
 التي سبغ طبيعة الوجود ولول الوجود آية بديهي ان انقسام التي تظن للعلل والمعلول
 التي من نوع واحد ولا يخلط الطبيعة المشتركة بينهما الا ان يقلد او شدة وان
 اولا يقبل بان لا يفسد كالصور الجوهرية فكل جوهر ان يظن انها في العلة اقوى

المعلول

المعلول انفسه ان قيل كالحجارة والبرق والصورها فكل يظن ان يكون المعلول
 في كثير من هذا القبيل انفسه وجودا من العلة في ذلك المعنى المشترك بينهما مثل
 الماء اذا سخن بالنار فان حركته لا يعلم حركته النار وما كان المعلول في
 ظاهر النظر مثل العلة في ذلك المعنى سواء قبل او بعد والى ضعف او كذا يقبلها
 فيما يقبلها كانه شدة اذا اخضعها بالما والحاجتها فقبل شدة حركتها واما في غير
 فكانا اذا اخضعها من نار حركتها في حركتها في النار فقبل شدة حركتها كانه شدة
 شدة ما ان يكون المعلول مساويا للعلية في صورة النارية في ظاهره ان كان ذلك
 الصورة كونهما جوهر ان يقبل ان يزيد ولا يقل الا شدة وان ضعف وهو انفسه
 مساويا للعلية في العجز لان زعم النار من الشدة الحسوسة اذا لم يضر صدورها
 عن الصورة الساوية لصورته انفسه والمادة انفسه في العلة والمعلول متساوية في
 النوع والى شدة كذا في جميع مادة النار من شدة لبيت فاحدها مادة نوع
 اخرى مادة خفيفة كاله اذا سخن بالنار فان اختلاف النارين في الشدة
 يتبع كون المعلول مساويا للعلية واما احتمال كون المعلول ازيد واشد من العلة
 في المعنى المشترك الذي يحصل منها في المعلول فقد زعموا انها لا يمكن في شدة التي
 فلوها علل ومعلولت مستعملين بان تلك النار اذ لا يخرج حالها من شدة احتمال
 كلها فاشدة اما ان يحصل فاعلم ان عن سبب وهو بطاوة العلة ومثالا ان
 منها ما ليس فيها او عن المادة في نفسها والمادة شدة انفسه لا الالة والى
 او لا يستعدا او يجب للمادة اذ شدة ففسد الاستعداد ان يكون سببا للزيادة
 او ان يحصل الوجوب مجموع العلة والى شدة حاصل منها في المادة فيكون خلاف في الحقيقة
 فبذلك نلغون اعتقادها في ظاهر النظر لا واسنادا ولا في الالة الى ما لا يضر
 ان سبب وان اسلمنا هذه القولون الى ان يشترط حالها ساغ لنا ان
 ان اذا كان المعنى آية معناه واضح لكن فيما جزم به الشيخ من كون الوجود اولى
 واتهم بالذات في مثل هذه العلل والمعلول في الشدة في النوع التي تظن بها
 على المعلولت تتحل نظر بان كون الوجود اولى بالنار وعلل النار ان يوجب
 كون الوجود اولى بالوجود ان بن ولة الوجود اولى بالنار من نار حركتها
 فيما جزم لوزن كون هذه العلل علل حقيقة ذاتها لثاني اولى بالوجود من
 لكن بناء الحكم على امر من غير مطلق الواقع حاله ما يذو فبذلك ولكن هي
 آخر نوع من التصديق بحسب هذا تنبيه احسن للعلل والمعلولت التي هي علل ومعلول

انما وضع له لا يورثه من الله وضع بل على ما لا وضع له ولا علة قد اقبل له مع
 وضع لا يورثه من الله وضع والفساد وان لم يكن ذلك وضع لكن علة قد وضع له
 هو وضع اقول انفسنا طرفة الا نيتة عند الشيخ واحدا به جوهر مفارقات
 والوجود عن الجسم وقد خلقها الله ان تعلق المتدبر والمصرف ومثل هذا
 التعلق لا يكفي ان يقر بها ذو وضع فان المورث فيه وان لم يكن ذا وضع بالذات
 فلا بد ان يكون ذا وضع بالعرض والفساد وضعها بالذات ولو بالعرض فالفساد
 فاشية بان الذي لا تعلق له شيئا تعلق انفسا فيها لوجوده متصفا بصفة
 ان جوهر الفساد كان موجودا بوجود واحد لكن وحدتها ضربا اخر من الجوهر
 فهي لها كون في البدن وبذلك لا يفصل عن جوهره فيكون في حجبها عنها
 الوجود الجوهري من حيث هو في تعلقه وتعلقه بالذات ومن حيث هو في حجبها
 مفارقات عن كونها في حجبها من كونها في حجبها فيكون في حجبها في حجبها
 ما دامت نفسا كونها في حجبها في حجبها في حجبها في حجبها في حجبها
 وذلك وتعلقه بكونه في حجبها في حجبها في حجبها في حجبها في حجبها
 فيحجبها استين من هذا ان تعلقها بدنيا في الذات لا في الجوهر من اقسام المستويات
 التامة وتعلقها على طبيعة مما يقع في الفعل من الجوهر في حجبها في حجبها
 ان بسا في الجوهر في حجبها في حجبها في حجبها في حجبها في حجبها
 الفلز في الذات في حجبها في حجبها في حجبها في حجبها في حجبها
 فترت اليد منها في حجبها في حجبها في حجبها في حجبها في حجبها
 ان مودعها في حجبها في حجبها في حجبها في حجبها في حجبها
 وهي كونها في حجبها في حجبها في حجبها في حجبها في حجبها
 وكونها في حجبها في حجبها في حجبها في حجبها في حجبها
 مما تميزت لغيرها من اجسام في حجبها في حجبها في حجبها في حجبها
 بعضها اقرب الى الفلز من بعض اجسامها هو في حجبها في حجبها في حجبها
 بوجوب التثنية باليد وبطلان ان نفسا منها فلا يقر بها في زمان له قدرها
 لا ضا قدر الى زمان ملقاة في حجبها في حجبها في حجبها في حجبها في حجبها
 وقد قرر ان امره باذنه في الفعل من الفاعل بوجوب شدة اذ نال على الضعيف العرق
 من بما يفعل فعلة في حجبها في حجبها في حجبها في حجبها في حجبها
 انما هو وجوه ان هذه النار المحسوسة افعالها هي مركبة من اجزاء نارية حقيقة

التي

اخرها وضعية متقدمة ببقيتها في اجزاءها لا في اجزاء اتصال بل في حجبها
 الهواء ومن هذا من سبيل الحق بان تواردها عليها شيئا بعد شيئا وكما يريد تفصل
 منها ويقتدر بدله فالوارد عليها هو باره فيكون يورثه في حجبها في حجبها
 يتسحق بها ويصير نارا مثلهما من حجبها في حجبها في حجبها في حجبها في حجبها
 زمان استحالة النار في حجبها في حجبها في حجبها في حجبها في حجبها
 وان تفصلها عن اليد فلا يبقى جزء منها مما ساسا لليد نارا حتى يورثها نارا
 محد من العضو لان من يورثها في حجبها في حجبها في حجبها في حجبها في حجبها
 يورثها الى قدره محسوس وذلك في حجبها في حجبها في حجبها في حجبها في حجبها
 عدم سبيلها في حجبها في حجبها في حجبها في حجبها في حجبها في حجبها
 بل لان من حجبها في حجبها في حجبها في حجبها في حجبها في حجبها
 آخر من النار بدلا لجزء المفصل لكونها لليد في حجبها في حجبها في حجبها في حجبها
 الا من نارا في حجبها في حجبها في حجبها في حجبها في حجبها في حجبها
 محسوسا في حجبها في حجبها في حجبها في حجبها في حجبها في حجبها
 اجزاء في حجبها في حجبها في حجبها في حجبها في حجبها في حجبها
 فبقية الطبيعة لا يقر بها في حجبها في حجبها في حجبها في حجبها في حجبها
 اليد في حجبها في حجبها في حجبها في حجبها في حجبها في حجبها
 ما يلا في حجبها في حجبها في حجبها في حجبها في حجبها في حجبها
 سطحها مع سطح ما في حجبها في حجبها في حجبها في حجبها في حجبها في حجبها
 انما يكتسبها مما في حجبها في حجبها في حجبها في حجبها في حجبها في حجبها
 في حجبها في حجبها في حجبها في حجبها في حجبها في حجبها في حجبها في حجبها
 تبدل في حجبها في حجبها في حجبها في حجبها في حجبها في حجبها في حجبها في حجبها
 ان حجبها في حجبها في حجبها في حجبها في حجبها في حجبها في حجبها في حجبها
 في حجبها في حجبها في حجبها في حجبها في حجبها في حجبها في حجبها في حجبها
 انما النار المحسوسة في حجبها في حجبها في حجبها في حجبها في حجبها في حجبها
 نارا في حجبها في حجبها في حجبها في حجبها في حجبها في حجبها في حجبها في حجبها
 كونه في حجبها في حجبها في حجبها في حجبها في حجبها في حجبها في حجبها في حجبها
 ان حجبها في حجبها في حجبها في حجبها في حجبها في حجبها في حجبها في حجبها
 تلك النار اعظم نارا من سائر النيران في حجبها في حجبها في حجبها في حجبها في حجبها

في الثاني من غيرهما في تلك الامور وذلك لانها اجزاء حيث لا يدركها صواب من
خارج وهو قوتها القويها على حالها كما ان حالها كان في حالها او كان قوتها القويها
اليد في الموضع على النار والمرو على السبايك فان اليد تدور على قطع النار
اللطيفة كالنار واليد في غير ذلك يمكنها قطع غيرهما بمثل تلك السرعة لكنها
وذلك لان المعروق في احدها صنف وفي الاخر قوتى ولا بعد ان يكون شبيه
الكثيف كيثقا واللطيف لطيفا لا جعل اختلافهما في الماء وقدر كثرة وقلة والمشي
في وجه القيمة قريب من هذا المعنى وهو اختلافهما في المنع وعدمه عن نفوذ
الشعاع فيها قوله فلو كان المسبوق آه يعني لو لم يكن المسبوق ليس من جهة
كونه اسهل شجنا للعنق من النار والاطول من زمان قطع العنق اياه من زمان قطع
النار ولكي لا يكون اسهل من النار اذ منضاعتها في النار من جهة نقص
زمان تأثيره فانها من جهة زمان تأثير المؤثر الضعيف على زمان تأثير المؤثر القوي
على نسبة منضاعتها القوي على الضعيف في القوة كان اثرها متساويا وبينها وادنى
اكثر من ذلك كان اثر الضعيف اكثر من اثر القوي وربما لم يكن زيادة الزمان على
الزمان ومع كونه اصغرا فاصغرا فحسوسه لان المقدار القليل الغير المحسوس
القيمة التي فيها تأثيره في زمان شبيه الشبيه باليد على زمان صلاحه النار
مع عظمها وربما لم يكن محسوسه في حقي هذا غام ما ذكره في الجواب عن الفصل
بالنظر في المذاهب للقاء عدة اقوال فيه فنظر من وجوه اول انه يجب ان يعلم ان اكثر
هذه الاسباب الفاعلة ليست فاعلتها بالقياس الى ما سميت فاعلتها فانها
ليست بالحقبة على النار اذ هي في النار التي لها عدة محركات جسم آخر بالذات
منها كانت مهيبة بها وموتها لما دة ذلك الجسم ليعتدل الحوائج من فاعل آخر
التي هي مهيبة فاعلة النار من جهة وموتها فاعلة الدائمة وغير الدائمة
وهي تزيحها مرة النار للجسم عند شغلها اول تخطئها ومرة في قوامها واذا
مرة القوام تجرد من الجسم حادتها على النار واليد في غير ذلك وصيرت النار واليد
بكن ثلاثا نار موهبة وكثيرا ما يشتغل الكبريت ويحترق من جسم متفخ كالحديد
الحامية ولا يشبهه في ان الكبريت المشتعل اشتد حوقه من المحمد بل النار الثانية
فان نقول ليست العلة الفاعلة لغير النار في الاجسام المفاضة هي حوق النار والمجاز
لها بل الفاعل لها هي طبيعة النار الخاصة بها التي هي مهيبة لها وانما النار الثانية
ليس هذا المقام مثال كون الفاعل والمفعول مشتركين في استعداد المادة وكيفية

استعداد

استعدادا للمادة فاقصا لوجود امر متضاد في المفعول كما استعداد الماء للتخفيف
وذلك لان من صفة المركب في القويها في غيرهما ليست عليها مضافا لصفة بل هي
بذاتها قد يكون فاعل المفعول في استعدادها معدتها في التخصيص لما قران الفاعل على
القوي في حوقه الذات من اجسام هي عليها منها الثاني فان الفاعل على كل ما كان
وجوده كان تأثيره الذي بالذات قوي واشد ولذلك يكون الحركة مساوية كانت
بالقدر او بغيره بالطبع من الجسم القوي في القوة اسرع منها من الجسم الضعيف في القوة
شهدت عليه التجربة وهذا دليل على ان السبايك يجب ان يكون امشد من غيره
الذات فان قال قائل من اين يعلم ان الفاعل اشقوى وجوده من النار قلنا لان الفاعل
كلها هي القاطنة للتركيب في القويها وجودها فاعلها في صير جزءا مادته
للمعدتها في غيرهما ورو شبهة فان الصورة اقوى وجودا ووجودا من المادة في
اجزائها الرابع ان قياسنا على التبريد ومنفعلة كقياسنا على التخصيص ومنفعلة
ومنفعلة كقياسنا على التخصيص لان المفعول هنا ان يكون اسهل من النار على كل ما كان في النار
المشتركة بالماء او الهواء البارد من انهما تصير لرو من الماء واليود والوجه الذي ذكره
في الاستعداد بهما من غيرهما مع ان المثال كالمثال الثاني من جهة ذكره من التبريد
مناقشات ومنوع لا نقول الكلام بل ذكرها اذ دليل المحيوت عن من المفاضة الى غيره
الكلية ومن حق هذا الموضع ان لما كانت السلسلة فاعلة كلية هي ان المفعول
لا يكون مثل الفاعل فيما يتفعله اذا كانت مادتها مشتركة في استعدادها ولكن
المفعول انفس استعدادا من الفاعل واليهان قائم على حقيقته ان اثره في استعدادها
في بعض النظم من الحيزية وينتهي انتفاض تلك الفاعلة بها من جهة ما يدركه الجسم
الاستعداد فان كان في تصحيح تلك الى الدائمة انما يطبق بالفساد غير الطبيعة والعمل
ففي الشئ من البسط صهيها كقوى او ينز على الواحدية بهذا الضرب كما في استعداد
ما ذكره من الوجوه موضع مناقشات ولعل ذلك جعل المقام صوحا الى البسط الى بسط
وان استقصاء الكثير فنقدت من جملة هذه التفصيلات ان الماء المهيبة
التي لا يلبس في حيزها الفاعل والمفعول من اقسام القسم الثاني وان يكونا مشتركين
في استعداد المادة كصفة التبريد في حيزها والموضع الذي يحترق المساواة ولعل
في حيزها ان الزيادة هو ما يكون المفعول تام الاستعداد وكذا في النار من النار
واما الموضع الذي لا يحترق ان تصور المفعول عن الفاعل فهو ما يكون استعدادا
ناقصا لا جلي في طباعه من ان يكون المفعول اسهل من الماء والقبول في حيزها وانما الفاعل

الغالب بالثابت عندنا من اقسام المستعد ان يستعد التام لان الطبيعة
 المستعدة في صورته ثابتة والفاصل بينه وبين المادية ان اولية المادية
 مع العارفين بحقيقة هذا العلم يحتاج الى اعتبارها عند عريضة لنا بحقيقة بالبرهان
 مبدية كما شئت ان رباب الشهود واليقين منها مما يجوز التبدل في الوجود
 ان يستحق في الجوهر ومنها يجوز كونها بالكلية موجودة بوجود واحد
 ان موجودا واحدا بغير صفة لها في هيئته موجودة في غير هذا الموضع
 بوجودات متغايرة المتخالفات في السبيل له صورة جوهرية تفعل في التام
 فيكون تاما بالحققة وان وجد فيه معنى اخر غير التام فيكون معنى بالثابت والاول
 مهية التام فان كان المراد من حقيقة كل مهية كالتام والوجود والافان في
 ما لا يصدق على موضوعها بالثابت غير تلك المهية فذلك موضوع عدم اتحادها
 الكثرة بوجود واحد وان اردتها ما يكون مصداقا لتلك المعنى الذي هو
 سواء وصفت فيها مهية اخرى تام في تلك الاقسام في اتحادها بالكلية في
 وجود واحد لا يجوز ان اتحاد الاشياء التامة في الوجود لا يتغير
 الواقع لهم بين الامرين والخط بين الحقيقة بالمعنيين وموضع بيان هذا
 ليس بغير ما ظهر في قوله لا لا ندر ان كان كانت في الوجود المعنى من جهة اخرى
 آه اشارته الى ذكره ان من ان العلة والعلول فيها لا يمكن العلة في علة الوجود
 نفس المعنى من حيث كونه وجود نفس المعنى بل الموضوعية شخصية له وان
 تساويا فيما يقبل الشدة والضعف فان العلة شدة ذاتيا من جهة الوجود
 وقد عرفت ما فيه فلا حاجة الى اعادة ثم الفاعل والمفعول الذي لا يتغير
 مشاركا في النوع ولا في المادية وانما آه بر بديان القسم الاول الذي لا يشك
 فيه من الفاعل ومنه فعل في المعنى والمعنى ولا في استعداد المادية انما المشار
 بينهما في مطلق الوجود لا غيرنا حكم فيكون الفاعل والى واقعه في الوجود لم يفعل
 كما في سائر الاقسام التي كانت للقسم الثاني من كونها مشاركين في المادية
 تشايرهما في المعنى والمعنى او مختلفين فيها ومن كون المفعول مساويا للبدأ
 الفاعل وانما بدأ وانفصل فان الفاعل في بعض تلك الاقسام وان لم يكن ازيد من
 المتفعل في المعنى المشترك بينهما كما ان يجب كون الفاعل في جميع تلك الاقسام
 غير مساويا لغيره مما راعى الوجود بل يكون اولى واقدم منه في الوجود
 ذكر الشيخ سابقا واكد في هذا ذلك حتى هذا القسم لا مشاركا فيه بينهما

لذا

لا في مطلق الوجود كان الحكم بان المبدأ الفاعل على غير مساو والمفعول في الوجود اقل من
 فان المساواة في الوجود حيث كانت مرتفعة عن الفاعل كما اذا كان المفعول مساويا
 له في المفعول وانما يميز بينهما في المبدأ لان وجود المفعول مستقفا من الفاعل
 المبدأ والى واسبق بما يفيد من المستفيد وقد بينا ان هذا الحكم انما يتم في الفاعل
 المحقق الذي هو بغيره من وجوده في الوجود بالقياس الى ما يفيد بالاثبات لا
 بالقياس الى ما يفيد بالعرض فانما يشك ان يجب ان يكون اولى بالوجود من الاخر
 وانما يكون اولى بغيره من الوجود فيكون الحق في علة الحق كونه قد يكون الحق
 علة الحق في نفسه كما ان هذه المبادئ كان اولى بالوجود مما هو عليه بالاثبات
 بالقياس الى الحق بل ان الله الواحد متناه في ذلك كما في الكتاب ثم الوجود
 وجوده في مختلف في الشدة والضعف ولا يقبل ان يعلو ولا ينقص آه هذا الكلام
 يناقض ما هو الحقيقة كما ما سبقتنا فيها من كونها تباين في موضوعات من كبرها
 وعلوها عليها من ان الوجود في الحق اقل من الوجود في العرض وفي الجوهر
 المتأخر اقل من الجوهر المادي وفي الوجود اقل من الوجود في المكنون وكذا ما لم
 كل من بعض الحقيقة ان التكميل بوجوده الثاني متحقق بين الواحد والممكن
 مما تعلقنا قدم وابشده اوله في نفس الوجود من الممكن لكن مراد الشيخ ههنا
 ان الوجود بما هو وجود مطلق غير مختلف في الشدة والضعف وانما فيكون بعضه
 في حد ذاته يكون اشده من غيره كمال وهذا على وزن ما ذكره الشيخ في فصل
 خواص الكون من فاعل الجوهر باس حقيق في الوجود بضعف واشد او في نفس
 وانما بدأ في هذا ان كبره لا يكون ازيد من كبره وانفصل ولكن اعني ان
 كبره لا يكون اشدا ازيد فانهما كبره من اخر مما ذكره ههنا ايضا يكون
 المراد بقوله لا يختلف في الشدة والضعف ان وجوده لا يكون في الوجود في
 انه وجود اقل فانه مطلق الوجود العام البديهي الضوهر اشدا وانما يميز وجوده
 كل مع كون بعض الوجود اشد في نفسه اشدا وانما يميزها الضعف وانفصل
 كان سواء ان يكون في ههنا سواء في اشدا وانما يميز سواء في اشد او في
 مشربها ولكن قد يكون سواء في غير وجوده الخاص اشدا وانما يميز سواء آخر
 او اضعف وانفصل منه ولكن يجب ان يعلم ان كلاما هو غير طبع الوجود في مهية
 كلية ووجود خاص وانما في التكميل بين افرادها يرجع الى نفس الوجود
 والهيئات الشخصية واما التقاد في الوجود او الشدة والضعف والكمال والنقص

فمنها ما لا يتبع في نفسه حقيقة الوجود فان الوجود ايقه حقيقة متفقه في
 حصصها واخرها ما لا يتبع في نفسه حقيقة الوجود اولى بان يكون
 من سائر الماهيات التي كونهها ذاتها حقيقة بانها بالوجود فان النفا وشق الو
 كان نقصا او شدة ومنه انما هو بنفس الوجود فانما يفسر ما به
 ان نفاق وهذا من خواص حقيقة الوجود فانها في نفسها ذات شيون متفقه
 ثم لا يتغير بالوجود كما ان في ذاته متفقه بالشد والضعف كان يتغير بالشد
 والناقص والغير والحاجة والوجوب وان كان لكن الاختلاف الاول لا يكون
 ان من غير خصوصيات متساوية في احدى باعتبارها بالخصوصية واما هذه الاختلاف
 الشدة فيمكن اعتبارها في معنى مطلق الوجود مع قطع النظر عن الخصوصيات
 اذا تفرق هذا عن كون هذه الصفات باعتبارها في كونها في كونها في كونها في كونها
 للعلية ومقتضى المعلوم ان اعتبار الشدة والناقص كان الوجود للعلية مقتضى
 والمعلوم متساوي وان اعتبرنا الشدة والناقص فيكون ان المعلوم يقتضي الوجود للعلية
 العلية ليست مقتضى الوجود والناقص فيكون الوجود مقتضى الوجود
 وهذا المعنى شري من الاول بان يكون نفس العلية والمعلوم للعلية بالنا
 وعينها باعتبارها فيكون في نفسه على شئ بالذات هو عين كونها في كونها
 له وان اعتبرنا الوجوب والناقص فيكون الوجود مقتضى الوجود
 واجبة فانها بالعلية فيكون واجبة فيكون الوجود مقتضى الوجود
 كانت العلية علة لكل معلول فلو كانت واجبة الوجود لكانت واجبة الوجود
 بالقياس الى جميع المعلومات وهذا شأن الاول تعالى فكل ممكن في ذاتها وان
 بسببه وعلى هذا فان كان في الوجود شئ هو علة لمعلوم خاص او لعدة من المعلومات
 كانت تلك العلية واجبة الوجود بالقياس الى ما هو معلول لها واما المعلومات فكيف
 ما كان واي ما جنوبي نفسه ممكن واجبة بسبب علة للعلية على ان يكون في كونها
 لانها بالقياس الى المعلوم الاول وكان والمعلوم مطلقا فيكون في ذاتها وانما
 فليس له نوا سطة العلة وتخصيص هذا هو ان المعلوم هي في ذاتها فيكون في كونها
 له وجود وانما لوجبا في قوله فتبين منها واضحا لا يستلزم فيه شدة يتفرق
 والذي يربط ايضا ان العلية والمعلولية بينهما متساوية في ذاتها وانما بالقياس
 الى الوجود والمقتضى فانها معاها متساوية في ذاتها في الحق والوجود ثم ان وجوب العلية
 لانه غير متعلق بالمعلول وان كانت معلولة لمعلولها وهو صحيح واما وجوب المعلول

فمنها

فمنها ما لا يتبع في نفسه حقيقة الوجود فان الوجود ايقه حقيقة متفقه في
 حصصها واخرها ما لا يتبع في نفسه حقيقة الوجود اولى بان يكون
 من سائر الماهيات التي كونهها ذاتها حقيقة بانها بالوجود فان النفا وشق الو
 كان نقصا او شدة ومنه انما هو بنفس الوجود فانما يفسر ما به
 ان نفاق وهذا من خواص حقيقة الوجود فانها في نفسها ذات شيون متفقه
 ثم لا يتغير بالوجود كما ان في ذاته متفقه بالشد والضعف كان يتغير بالشد
 والناقص والغير والحاجة والوجوب وان كان لكن الاختلاف الاول لا يكون
 ان من غير خصوصيات متساوية في احدى باعتبارها بالخصوصية واما هذه الاختلاف
 الشدة فيمكن اعتبارها في معنى مطلق الوجود مع قطع النظر عن الخصوصيات
 اذا تفرق هذا عن كون هذه الصفات باعتبارها في كونها في كونها في كونها في كونها
 للعلية ومقتضى المعلوم ان اعتبار الشدة والناقص كان الوجود للعلية مقتضى
 والمعلوم متساوي وان اعتبرنا الشدة والناقص فيكون ان المعلوم يقتضي الوجود للعلية
 العلية ليست مقتضى الوجود والناقص فيكون الوجود مقتضى الوجود
 وهذا المعنى شري من الاول بان يكون نفس العلية والمعلوم للعلية بالنا
 وعينها باعتبارها فيكون في نفسه على شئ بالذات هو عين كونها في كونها
 له وان اعتبرنا الوجوب والناقص فيكون الوجود مقتضى الوجود
 واجبة فانها بالعلية فيكون واجبة فيكون الوجود مقتضى الوجود
 كانت العلية علة لكل معلول فلو كانت واجبة الوجود لكانت واجبة الوجود
 بالقياس الى جميع المعلومات وهذا شأن الاول تعالى فكل ممكن في ذاتها وان
 بسببه وعلى هذا فان كان في الوجود شئ هو علة لمعلوم خاص او لعدة من المعلومات
 كانت تلك العلية واجبة الوجود بالقياس الى ما هو معلول لها واما المعلومات فكيف
 ما كان واي ما جنوبي نفسه ممكن واجبة بسبب علة للعلية على ان يكون في كونها
 لانها بالقياس الى المعلوم الاول وكان والمعلوم مطلقا فيكون في ذاتها وانما
 فليس له نوا سطة العلة وتخصيص هذا هو ان المعلوم هي في ذاتها فيكون في كونها
 له وجود وانما لوجبا في قوله فتبين منها واضحا لا يستلزم فيه شدة يتفرق
 والذي يربط ايضا ان العلية والمعلولية بينهما متساوية في ذاتها وانما بالقياس
 الى الوجود والمقتضى فانها معاها متساوية في ذاتها في الحق والوجود ثم ان وجوب العلية
 لانه غير متعلق بالمعلول وان كانت معلولة لمعلولها وهو صحيح واما وجوب المعلول

لا يجهل ولكن لما كان نظام سبب النقصان والذبول ضروريه المادة فلا جرم حكنا
 انها غير مقصودة للطبيعة فكذلك نظام النشوء والنمو بسبب ضرورية المادة فوجبت
 ان يكون مقصودا للطبيعة وهذا المظهر الذي نعلم قبيحا ان كان ضرورية المادة
 فوجبان الشمس اذا انجرت فخاص النار الى الجو الباردة فلا بد صار ماء وتقبل في ذلك
 ضرورية فاما معقوان يقع فيهما في غفلان ان هذا مقصودا لتلك المصالح فوجبت
 تلك بالضرورية المادة وتاثيرها ان كانت الطبيعة تفعل لغير هذا الغرض ان كانت
 لغير هذا بل لغيره من الغرض وان كان لا لغرض آخر فقد جعل شيئا لا لغرض آخر فوجرت
 ذلك في كل حال فقالوا ورايتهما ان الطبيعة الواحدة تفعل افعال مختلفة مثل الحراصة
 فانها تهلل النجم وتعتد الملح وتوحد وجه القصار وتبخر وجه الثوب فهذه ادلة
 متكررة في ان افعالها على ما يري في الحيوان للطلب مع غايات ذاتية في افعالها في
 لكن لا تنكر ان يكون لافعالها من غايات لا تكون الا موزة الطبيعة بالقياس الى خصوص
 افرادها الشخصية فانه لا يتحقق من غاياتها عند هذا المجرى من ان يرضى ويحصل
 صفات المصنف هذه من البنية هذه البقعة من الارض احر دايما او اكثر من بل
 لتأثيراتها وما يجرى بجهلها افعالها اسبابا ايضا فحينئذ يرد في الواقع ولكنها
 تدعى ان لغتها (الغاية) للظبيعية غايات معينة ذاتية تؤدي الى الاصحاح ان له
 يكن عامر من اوتش والموارد العرضية والتفسيرية لا يكون والتمهيد في اكثرية كما يهين
 عليه فان المراد في الغاية المعلومة في الغنى يكون مادي القوى اليها دايما او اكثر يا و
 البرهان على ان مقصود الكلام في كون السبل على البرهان مقصودا للمادة عن الارض
 ومقودا للبقعة الواحدة اذا سقطت في نهاية بر وجهه شير ان ثبتت وحصلت من
 سبله بر ومن الشير سبله شير وان بد من مقود اجزاء الارض دايما في تلك
 المحبة لصيرتها فيكون منها السبله وظاهر ان ذلك المقود انما يكون بمركة
 الارض والماء عن مواضعها الطبيعية فلا يكون تلك الحركات منها بل جركا تها لوجه
 قوة مستكنة في المحبات ثم لا يجرى انما ان يكون في تلك البقعة اجزاء يصلح لكون
 البرهان في تصلح لكون الشير وان يكون الصالح لها جميعا من نوع واحد فان كانت
 الصالح لها نوعا واحدا لم يكن صيرورة ذلك المجرى تزاوا في شير الضرورية المادة
 بل لاجل ان القوة الفاعلة تحركها الى الصيرورة دايما او في اكثر وهذا هو مرادنا
 بالغاية وان كانت اجزاء مختلفة في الصلوح للغة فبذلك ان اختلاف الغايات الطبيعية
 ان اجزاء وان رجعية بل لان القوة الموجودة في البرهان افاضت ذلك المجرى من ان
 ملك

لما كانت خاصة فان كانت افادة تلك الخاصة خاصة اخرى ما تقبل عليها ان السبل
 وان كانت في خاصة اخرى كما نشأ القوة المستكنة في البرهان انها متوجهة الى الفعل
 ويكون صدور ذلك الفعل عنها دائما او اكثر يا ويا محله فاذ لم يكن القوى الطبيعية
 متوجهة نحو غايات معينة فلم لا يثبت لبرهانها والبرهان يتوجه الى ان ثبت ان
 ان لا فاعلا للطبيعة غايات مقول انها ما لم يكن مقبولة لبقا ومعارضا في
 خيرات ولست قد اعلم بوجوب ان ولا ذاتا في تلك الغايات فاما كان ذلك لا
 وقد كثر يا بل النفس طلب لها سببا عامضا فيقال ما اذا اصاب هذا الحيوان
 مرضا وبدا في اصاب هذه الممل الخفى استقلت واذا كان كذلك فاما الطبيعة متوجهة
 الى الخيرة الثاني ان اذا اجلس بها رضى وقصور من الطبيعة عما ونا الطبيعة باقتنا
 كما يفعله الطبيعة فحقا ان اذا انزل الى الارض واستر القوة توحيث الطبيعة الى
 الصحة والخير وهذا يدل على المقصود والحوار بما تمسكوا به اربابا ان ليس اذ اعدت
 الطبيعة الروحية لوجبات حكم بان الفعل الصادر من هذه القوة متوجه الى غاية فان الروحية
 ان جعل الفعل في غاية تميزه عن فعله بعينه للواقع يكون لكل واحد من تلك
 ان فاعلا لها بتمنونه ويكون تادي ذلك الفعل اليها لا تسبب لغيره حتى لو قدرنا
 عدم اختلاف البواعث والادنى وان كان يقدر من الناس فعل واحد من غير روية
 ونجا يفرها نزلت في ان الضمانات لغايات ثم انما اذا اصابته ملكة لم يجمع
 استعنا لها الى الروية بل الروية يصير ما يقع عن ذلك مثل ان الغايات اذا انعكس في
 حرف سلك في فاعلا عن تلك اعظام المزلق وجعلها بامه وفيها دهره اليها الى العصور
 للتحكم من غير فكر ولا روية وارضع من ان القوة النفسانية اذا امكن حصولها
 فانما يصير بواسطتها الوش والنفوس لا شعور بها بل ذلك والحوار بما تمسكوا به انما ان
 الضمان في هذه الغايات تارة لعدم مكانها وتارة حصول امر او اثار خارجة عن مجرى الطبيعة
 فاما ان عدم فليس من شرط كون الطبيعة متوجهة الى غايات ان يكون واصلة اليها بل
 وان يبول كماله لتصور الطبيعة عن البلوغ الى الغاية المقصودة واما نظام المذبول
 سببا ان اضدها بالذات وهو الحراصة وان خربا العرض وهو الطبيعة ولكل منهما غايات
 فالحراصة غاياتها تحليل الرطوبة فتنشئ المادة اليه على النظام فاما الطبيعة التي في البدن
 غاياتها حفظ البدن ما يمكن بامداد بعدا وكونه كل ممدد فانه يقع اقرب الممدد
 انه قد يكون ذلك الممدد سببا بالعرض لنظام المذبول فهو ان من حيث هو نظام
 فهو فعل الطبيعة وان لم يكن فعل طبيعة البدن فيمكن ان يتقلد ان كماله لتصور الطبيعة

بجانب ان يكون غاية الطبيعة التي فيها بالذات بل فتكون كل طبيعة فانها تتغير في تلك
 لها تباينها فانها هي غير هاضمة لا يكون لها تباينها وانما كان الموت وان لم يكن غاية
 في قياسها الى بدن من مراد فهو غاية القياس الى النظام الكلي واجبه على ما عرفت في علم النفس
 وانما الزيادة كانت كالا جميع الزاوية في الانسان هي كائنه لغاية فان المادة اذا اضمحل
 الطبيعة فاضلها الى الصورة التي يتصورها بالو استعداد الذي فيها ولا تظلمها فيكون
 الطبيعة فيها لغاية وانما تباينها المطلق في السبب في قرب الشئ وعندها وهو سبب
 النظام الكلي له غاية فانها تباينها الطبيعية على ما عرفت واما الجواب عما تسكو انما
 هو ان لا يلزم ان يكون ان يكون لكل غاية بل انما يتحققه يكون مقصودا لانها
 وسائر الاشياء مقصود لها وما مقصود لنا ترفل فيقال له لم مقصود لهذا لا يقال له
 الجز والصحته والجواب عما تسكو ان مرادنا القوة المحركة لها غاية وهي حاله الحركي
 لا مستلحا كانه جوهرها واما المقصد تارة والحال اخرى فذلك لان الوصول الى تلك الغاية
 في بعض الجواهر بواسطة المحل وفي الاخرى بواسطة العقد فذلك من اللوازم المتطابقة
 اما ان غاية الغاية هي واحدة بل فتقول فضل الطبيعة المسخنة شئ واحد بالذات لغاية
 واحدة ولكن هذه الامور المتماثلة من الشئ والعقد والتشويش والتبصر وغيرها اما في
 الاجل اختلفت في اقوال المستندات وطبها بها فمدخل خلاصه ما ذكره الشيخ في الطبيعيات
 وعندها في دفع شبهة الاتفاق والاختلاف في ذلك بل انما لغاية علمها في مختص من
 الذبول كذا في عرض الموت كالم آخر عزمها ذكره من كونه في بعض كذا في كذا
 والاسفار والابواب امر العيب فيجب ان يعرف ان كل حركة امرادية فلهذا مبداءا
 ومبدأا بعد المبدأ القريب هو القوة المحركة التي في عضله العنق والمبدأ الذي يليه هو
 الوجه من القوة المشوقة والاعتماد من ذلك هو الفخيل والفكر كما اذا ارتسم في الفخيل او
 المطلق من غير كذا القوة المشوقة الى القوة العقلية كالتصديق من ان الفعل العيب
 والمحركان غاية باقية الى مبدأ الذي هو القوة مشوقة في ان تلك الغاية هي كائنه
 القوة المشوقة المحركة وان لم يكن غاية بل هي بالقياس الى القوة التي هي قوامها
 كل منه انه يجل ان يعلم ان المحركات سبب في متغير بعضها من غير باعياها وبعضها
 من غير باعياها فانها في متغيرها من غير باعياها من غير باعياها فالفردية هي القوة
 التي في عضل العنق والبقية هي القوة المشوقة فلهذا ان المبدأ ان لا يبدى من عضل العنق
 حركة من غير باعياها من غير باعياها من غير باعياها من غير باعياها من غير باعياها
 الفصل في انشاء الحركة واللبس في غاية غير ذلك واما القوة المشوقة فيكون غاية ما

فمن

تتغير في القوة المحركة وانما يختلف في كائنها من غير ما اذا انتقل انسان من المقام
 الموضع الذي فيه تذكروا ما كان في وقتها او في وقتها او في وقتها او في وقتها او في وقتها
 البعد كان غاية في شئ في نفس الشئ في الحركة الذي هو غاية في القوة المحركة في وقتها
 يكون غاية في الحركة في غاية الشئ كما اذا انتقل الانسان من صورة لقائه في وقتها او في وقتها
 يتغير الى المكان الذي فيه يقصد مصداق في غاية القوة المحركة في وقتها او في وقتها او في وقتها
 القوة المشوقة مصداق في ذلك في وقتها او في وقتها او في وقتها او في وقتها او في وقتها
 هذا في المثال وان كان باقية في الصورة في وقتها او في وقتها او في وقتها او في وقتها او في وقتها
 المقام في الحيز المذكر في نفسه غاية في القوة المحركة وقصوره وقصوره في النفس في وقتها
 في وقتها او في وقتها او في وقتها او في وقتها او في وقتها او في وقتها او في وقتها او في وقتها
 متغيرين من خارجها وقصورها او المبدأ في وقتها او في وقتها او في وقتها او في وقتها او في وقتها
 انهم واما المبدأ الذي لا يحصل له في وقتها او في وقتها او في وقتها او في وقتها او في وقتها او في وقتها
 فان كان لا بد من احد هذا الذي لا يكون في وقتها او في وقتها او في وقتها او في وقتها او في وقتها
 للشيء في الشئ في وقتها او في وقتها او في وقتها او في وقتها او في وقتها او في وقتها او في وقتها
 اما مبدأ الفكر او مبدأ الفخيل ان لا يكون في وقتها او في وقتها او في وقتها او في وقتها او في وقتها
 هذا فيقول ان القوة المحركة التي هي في العضل في وقتها او في وقتها او في وقتها او في وقتها او في وقتها
 القوة الطبيعية التي في الجسم ان لا يكون في وقتها او في وقتها او في وقتها او في وقتها او في وقتها
 القوة اخرى في وقتها او في وقتها او في وقتها او في وقتها او في وقتها او في وقتها او في وقتها
 فان حركاتها في وقتها او في وقتها او في وقتها او في وقتها او في وقتها او في وقتها او في وقتها
 المشوقة هي في وقتها او في وقتها او في وقتها او في وقتها او في وقتها او في وقتها او في وقتها
 مثل من يصل الى المكان الذي فيه يقصد مصداق في وقتها او في وقتها او في وقتها او في وقتها او في وقتها
 الغايات ولكن يكون المبدأ البعيد هو الفخيل وحده لا الفكر في ذلك الفعل في وقتها او في وقتها او في وقتها
 المبدأ الفكر والفخيل جميعا على غاية في وقتها او في وقتها او في وقتها او في وقتها او في وقتها او في وقتها
 ان يكون مبدأ هو الفخيل وحده او الفخيل مع طبيعة او المبدأ كالتفكير في وقتها او في وقتها او في وقتها
 او الفخيل مع خلق او كذا في وقتها او في وقتها او في وقتها او في وقتها او في وقتها او في وقتها او في وقتها
 يمتدحها وان لم يمتدحها وان لم يمتدحها وان لم يمتدحها وان لم يمتدحها وان لم يمتدحها وان لم يمتدحها
 او طبيعة والذي كان المبدأ هو الفخيل مع ملكة وخلق في وقتها او في وقتها او في وقتها او في وقتها او في وقتها
 ان العيب فضل له غاية وهي في وقتها او في وقتها او في وقتها او في وقتها او في وقتها او في وقتها او في وقتها
 حركة هو القوة التي في العضل والذي قبله في وقتها او في وقتها او في وقتها او في وقتها او في وقتها او في وقتها او في وقتها

انما انشاها تعاقبة وحقق الحال بها ودفع الشكوك والاشبه الموردة عنها وانما انشأنا
 الكلام في تحقيق هذا المرام كون اللابح بهذه المباحث لكونها من احوال المبادى التي
 بما هو موجود ان يلك كرمي هذا الموضع من النفس انه لا ولدون الطبيعية والتي
 ذكرها الشيخ هنا انما ذكرها على سبيل المصادرة والمبدائية دون ان يكون
 مسئلة فيها ونحن لما كررنا رجوع الرضا الى قوله في شيء من مسائل علمه انما صاحب
 طبيعيا كان او غيره سيما في المبحث الذي كان مذكورا هناك على سبيل الوضع و
 التسليم هذا نزاع المحامد في اكثر المواضع من شرح هذا الكتاب ونورد بها
 بالفعل كما هو انشا في كتابنا الكبير المسمى بالسفار وهو اربعة مجلدات كلها في
 الاطبيات تقيم بها الفلسفة والاولى من الفهارات واعلم ان وجود مبادى
 الشرح في الطبيعة هو من القسم الثاني من هذه الاقسام فانه مثلا لما كان في بحثنا
 الحق في الجود الموقلة هذا كلام اخر اعترضه متعلق بعينه الخبز والشرق في هذا المبحث
 يكون انشأه وكيفية وقوع الشبهة هذا الماد لردود شبهة الشبهة القائلين بان الله
 الخبز لا يجوز ان يكون هو عينه الله الشرب لا بد لوجود الشرح الواحد في هذا العالم
 من مبدأ اخر عينه المصدا الحيزات فقالوا بالهين انشأه ويحصلها مستقيا في نوعه
 وحل بينهم من انشأه المبحث اعم من ان يستند المبدأ واما الشرح اذ انشأه فمكرر في
 والموانع وافق اطلاقه شيئا كالتسليم وان قال المذنبين كما لنا والسرقة ونحوها والاشياء
 الدورية كما في الجبل المركب والحد والبعض في انشأه ما فاهي اموحه في مرتبة تابعة هي مرتبة
 على سبيل اللزوم كما هو اعم المصدا في القوميات تابع لمجمل المصدا الحيات فلو ترك وجود ذلك
 الحيزات الطبيعية لا يستلزم انشأه في طبيعة بل فيقاس اليها من طرف الخبز الكثير لا في
 اقله ذلك غير ان يبق باله الخبز فيجود وهذا القسم من الخبز اعم من المبدأ الواحد
 كما يجب فلهذا الخبز المصدا الذي كان يترده من احوال كوجود المصدا في الفلكيات والاشياء
 كما يجب بانها من مفصل والشيخ انشأه في تحقيق الحجاب عن انشأه الثالث وجوده في
 التي يلزم انشأه الثالثه وليست هي ذاتها ذاتية بل عرضية وذكر اقسامها الثلاثة
 اورد لكونها في انشأه للتوضيح وتدر ايمان وجود مبادى الشرح التي هي اعم من اعمه لبعض
 الحيزات واقعة لبعض من وجوده القسم الثاني من هذه الاقسام فينه على ذلك
 المقام الناطقة في هذا المقام ذاب بصره واستقدا لدهم ما مستقيا في تحقيق مقوله الخبز
 الشرح وانما في فعله انشأه الخبز من القسم الاصل والفرع كما ذكره في مبادى العلم
 انشأه عليه ثم عا والى ما كان فينه ولجميع من انشأه الموردة عقلا انما انشأه المبدأ

الغير المتناهية فليست هي غايات ذاتية آه هذا هو الجواب عن التساؤل الموجب من
 جهة تجزئ بعد المتناهي في العلم الغائية وله بد في دفعه من مضافين اصحابا اقاموا ^{حاج}
 على تنهايهما وهو قوما عند غاية غايتهم ذاتية والافان بيان ان المتناهي لا الغاية
 ليست هي غايات ذاتية عرضية بل المقام الاول وهو حصول العلم الغائية هي التي يكون
 غايتها هو تولد ما بعد غايتها لا غايتها لا غايتها فاما ان يكون ههنا معنى مطلوب فلا ريب
 ان يكون كذلك فان كان فيها ما يكون مطلوبا لذاته فقد انقطع التسلسل وان لم يكن
 شئ مطلوبا لذاته فليس ههنا اعلية تمامية فثبت ان من يتجزئ التسلسل في العلم الغائية
 رتب العلم الغائية وابطالها واما المقام الثاني فمما ان قيل ان الجزئية الفكرية عرضية
 فاما ان يقال لا غايتها او يقال ان غايتها عرضية ويكفي الوجهين على تقدير ما قلناه
 وكذا القول في الجواب عن الثانية الفاسدة وكذا القول في نتائج تراءى من القولين
 وان منشاها في الجواب عن كاشف البريق قوله حصولها الى اخره وتقرير انه ليست الغاية
 الذاتية للطبيعة المدركة لعلها للمجاسات لتجسسه انفسها بها وعدم تمامها مثلاً ويجوز
 اوجبه بما هو حتم فقط احيوان بما هو حيوان فقط وله ان يومئذ شخص معين من النوع
 الملائمة له الذاتية ان يوجد للمجاسات النوعية ويجوز انما كان ان ينشئ الشخص الواحد
 في كل ما يحتاج الى العلم الخاص وذلك في تولد وتناسل فلا جرم لا يوجد منها اشخاص وذلك
 في المتكامل القوي وان لم يكن بقاء الشخص الواحد كاف في الكميات والفا سادات هي في العلم
 او اشخاص المتناهي فلا من حيث ان تلك الاشياء مطلوبة بل ذات بل من حيث ان المطلوب
 بالذات لا يمكن حصوله الا مع ذلك فيكون العلم ذاته في اشخاص غائية عرضية وان
 ان تناسل هي الاشخاص غائية ذاتية فذلك انما يعنى واحد غير معين بل شخص الذي لا يشوب
 الى غير غايتها وهو شخص لا يشوب لا تناسل فذلك انما يعنى واحد غير معين بل شخص الذي لا يشوب
 الى ما ليس هو غايتها في ذاته بل شئ واحد بل لا موصو كبره والشئ الواحد لا يكون له ان غايتها
 ذاتية واحدة بل ان اذا اوجبت الشاهجة الغايات غاياتا فانها لا ريب ان غايات ذاتية دون
 العرضية فهذا هو بيان غايتها الطبيعية المدركة للعالى واما غايتها الطبيعية المتحققة بالاشخاص
 المعين فبما ذلك الشخص للبرهان غايتها في سوي ذلك واما التكرار الفلكي لا بد له فليست
 منها كما يستخرج من اوضاع العلم من الغايات الى الفعل ذلك معنى واحد ولكن كذا
 ان جماعتها اوضاع التجزئية لا جرم صارت المتناهي غاياتا في تجزئ عرضية واما العلم
 والشئ فيجب ان يعلم ان المراد بقولنا العلة الغائية منشاها لانه لا يجوز ان يكون
 واحد في علم واحد غايتها بعد ما في العلة الذاتية بل ان يكون ذلك في العلم لا في الشئ غايتها

فانما في كماله وحدة في المبدأ وكالوحد في الفعل ولا شك وحدة الفعل المركب من المبدأ
 بل المبدأ عقل ونفس بطبيعة وحدة بطبيعة وكل وحدة الفاعل بالفاعل في نفسه
 قد يكون ما غايته فعله هيئته في مادة ما غايته فعله هيئته في مادة ذاتا وكل
 متبعا وحدة بطبيعة غير عينية نعم قد يتصور ان فاعلا الصانع غير ان يجمع في ذاتها
 مبدأ فاعله من حيث ان احدها بالمشقة البدنية والآخر لا بالمشقة وكذا غايتهما
 يكون وحدة المبدأ من وحدة عينية كما في المثال المذكور وان اراد بالوحد العينية ما
 يقابل الوحدة الحقيقية التي لا اغتسام فيها فان الحكم المذكور صحيح ان لا ليس فيه وحد
 ظاهر وادق تقرير هذا فقولا ما في القسم الاول فان الفاعل في نفسه الى امور
 كثيرة هي قبلها في الحصول بالفاعل والوجود الى قوله وهو بالفاعل صورة ان صور الكبير التي
 هي موجودة بالفاعل قبل هذا القسم من الفاعل ما من التي هي صورة او عينية مادته حيزا
 اربعة امور متغايرة وان كان تغايرها في شئ من مبادئها وهي الفاعل والفاعل
 انه بالفاعل والفاعل باعتبار ارباب الفعل والفاعل في نفسه الى الكل واحد من هذه
 الاربعة ولهذا يسمى كماله من هذه السباسب خاص معنى آخر فهي بقاها الى ان
 غايته والى الحيزية منها في والى الفاعل وهو بالفاعل حيزا والى الفاعل وهو بالفاعل
 الشئ في كل منها ما ذكره الشيخ وهو ظاهر عن الشرح واما الفاعل في نفسه
 القسم الثاني فبين انما ليست صورة للمادة المتفعلة او معناه واضع عنى عن الشر
 لكن ههنا بحث وهو ان لا يتم ايقم انما ليست لها في الحيزية وذلك لان الغاية المبحوث
 عنها يمكن ان تكون من الفاعل ما يتلوهما في فعله والفاعل على مثل هذه الحال
 الفاعل غايات واحدة لا يخرج عن مركزها وانما في الحيزية الذي لا يتحرك اصله في
 العقل الصوري وما قدرة فانفس المحرك للبحر ام غايات ايقم بحيزها كما ذكره الشيخ
 وانما لا يخرج في حيزها من جوامعها من مشورات متجددة تجزئية يلزمها الاعايات متشعبة
 فان لا فرق بين القسمين من الفاعل ان ياد الفاعل بالوحد مادتها جسمانية وان
 حيزه فيقولوا وانفعها شيا من حيزه الفاعلية بالوجود والذات في الاخرى مادة وقضا
 واد حيزه فيقولوا وانما بلية تغاير حيزه الفاعل عليه تغايرها بالمشقة فان اعتبارا
 وان سائر كلاما او اكثرها جارية في هذا القسم فيهم واما حال الجود والمجهر في علم
 ان شيئا واحدا له قياسا الى المتكامل وقيا الى الفاعل الذي ذكره من قبل كانت
 المطلوبة هيئتها ان العرف بين معنى الفاعلية ومعنى الحيزية المطلوبة هيئتها بيان الفرق بين
 معنيين الجود والمجهر في ذكر الشيخ او انه ان الشئ الواحد لما حصل من غايته فاعلا هيئتها
 لواز

لذلك انما عمله لشيئين نسبة الى بله المتكامل به ونسبة الى الفاعل الذي يوصل
 عنه وانما حيزه الفاعل يكون زعمنا بين الذات للفعل على اذا الفاعل من فاعله فاعله
 به كسود والحرارة من الصورة التي رتبة في حيزه الفاعل وانما مثل ذلك ليعين
 جودا باي اعتبارا مراعين انما انما انما الى فاعله المتباين الذي يجدر منه فلا يخفى
 اما ان يقتصر لفاعله انفعلا لا يجوز من الوجه من جهة سواء كان بنفسه لمت
 الصا وراويا يتبعه او لا يقتصر شيئا من ذلك اصله فالتا في يصح جودا عند
 التحقيق انما انما الى المتكامل كان حيزا فاعتبر في نسبة الجود ان يكون منسوبا
 الى فاعله لا الى فاعله بل لا ان فاعله الشئ لا يصح جودا وهو ظاهر وكذا اعتبر في نسبة
 حيزا ان يكون منسوبا الى فاعله لا الى فاعله الذي لا يتكامل به جودا لا الحيزية ان
 يكون امر او جودا باي اعتبارا لشيء وهذا من المسح بالوجود الفاعل الى فاعله
 لفاعله بالمتكامل واعلم ان مفهوم الجود والمجهر وما يجزى جودا من ان صور الى
 مفهومها ثمة ان مفهومه وكل ما هو هو كل لا بد وان يكون حيزها او سمية
 متشعبة على ان صور التي هي مقبوضة اليها ولهذا اخبر في شرحه انما في بعض
 الملك المتكاملة لكن على حيزها يكون منه ترميزا حيزا فاعله في بعضها
 بل لا سبب الموضع للذات فذكره في موضعه ولا حيزه لكان الشئ او في
 معنى الجود المتباينة الى الفاعل وفي معنى الحيز المتباينة الى الفاعل وفي معنى الحيز
 المتباينة الى الفاعل بل ثم اراد ترميز الجود بحيزه الحقيقي وهو قريب من معنى الفاعل
 فذكر اوله معنى الفاعل ثم اشار الى كونه معناه وحدة التحقيق ونظيره الجود
 وما يقوم مقامها موضوعها الاول في اللغة فان فاعله المعين لغيره فاعله لا يميز
 منها بل لا وانما قوله وما يقو بها معناه اراد به مثلا الكرم والبطا والاحسان
 وما يجزى جودا ويقر بها معانيها من معنى الجود وقوله ان فاعله المعين لغيره فاعله
 يميز لغيره القريب للجود لصدقه على المعاني ايقم ما هو بمنزلة حيزه الجود
 معناه قولنا ان فاعله المعين فاعله فان مبدأ الاعراض الوجودية الفاعلية معناه فاعله
 كسكونه انما وروية المادة معيد فاعله لنفسه وهو مع ذلك لا يميز جودا
 وقوله لا يستفيض منها بل لا بمنزلة الفصل المميز للجود عن المعاني فاعله كما في
 والشئ في ما يجزى والمناجاة وعجزها فان من فاعله لغيره فاعله يستفيض منها
 لا يكون جودا بل معانيه لغيره فاعله فاعله صور احدها ان فاعله والذات في ان
 ان فاعله لغيره اى لباينه والذات ان لا يكون لغيره نعم العوض من ان يكون جودا

او عرضا مشقرا في موضوع محسوس ومعنى آخر غير محسوس حتى انشاء والمدرج والشيء
والصنف والقطعة من المادة واكتساب الملكة القائمة من مباديها او لغيرها او لغيرها
ليثاب فهو مستفيض ليس بجوهر وهذا التفسير احسن مما ذكره في الاشارات من قوله
الجوهر افادة ما ينبغي لفرضه على ما لا يسمي جودا وهو افادة انما على الطبيعة شيئا
لما ذكره في الشرح عنه ثم ان جمهور الناس قد اختلفوا في الجاهلية عليه لا يقتضون بما لا يقتضون
على المحل لا يقتضون مثل الشكر والثناء وما يجري مجراها من الامور المعنوية من جملة
الانوار فيظنون ان المعنى المعنوي فائدة استغنى وليس بها شئ كما انوا بان
غيره لان من الاقران والمقادير المعنوية جراد لا يسمونه بها بغيرها معاملة وليكن
بالعرض عند التحقيق معا صلا لا معطى واخذ ومعنىه واستغنى لان العوض غير محسوس
في المال والعوض بكل من غير ذلك المحسوس عوض وكل معطى من مباديها من العرض او
عقليا صوريا كان او معنويا ولو ان الحسن البصري يظن ان الذي احسن اليه كان
عنده اكتساب متغية او فضيلة لذاته لا يستحق المنة عليه واستغنى العطف لئلا
يلا تكرها والى ان يسمى المعنى الجواد افاد انما لا يقتضون معنى الجود والجواد اعني انما
غيره كالو بوجه من غير ان يكون بائنا نوع من بوجه من الوجوه فكل من فعله لغير
رجوع الى عوض فليس فعله جودا او الفاعل جواد او كذا كل معنوي لقا بوجه من بوجه من
اول موضوع حاله عن غير ذلك فانه في كل ما يحصل له بوسيلة ما فاد من المعنى بالحقيقة
او بحسب ظنه فليس بجواد بل نقول ان العرض والمبادي المقصود لا يقع الا بشئ
الانصار الذات وذلك لان العرض في قوله هو المطلق بدأ به مطلقا ثم ترقى الشئ من هذا
المقام ويتران كل من فعله لغيره فهو انما قصور الذات بوجه من الوجوه فاقدره
لما هو اليق بوجه من الوجوه ومستفيض كماله ولو لم يكن من غيره فيمكن التفسير كما
هو كمال من جميع الوجوه فليس فعله عن غير ذلك بل في الشئ في تحقيق ذلك بالبلغ فيحصل
تفسير لان جاعل من علماء الكلام زعموا ان الفاعل كمال من كل وجه هو الذي يقتضيه
وعرضه ان ان عرضه ايصاف فائدة لا في الله والشئ ودعليهم بان ذلك الفاعل
ان وهو ايضا لا يخرج الى غير ما يسمي بوجه من الوجوه الى استكمال الفاعل واستغناءه كما لا
لو كان حاصل لذاته بقليل الفعل والفاعل كماله واهتمت غيبته عن الشرح واعتبره
الان في شئ شمره لا اشارات بان الفصل في ايصاف الفاعلية الى الغير ولو لم يكن معتبرا
في الجواد لجواب ان يقال للجود انما يقتضيه سقف توقع على ناس عدوا انسان ما قيا
ذلك العدو وان جواد مطلق لصدق تعريف الجواد عليه وهو افادة ما ينبغي لا لغو

والجواب

وانها رغبة المحقق الطوسي بان الجواد انما يكون ما يصدر عنه الجود بالذات لا
بالعرض وهذا محسوس في خصوص انما ينبغي لوصف الجود عن الجود بالذات كما
الحاصل منه بالذات وهو مركبة الطبيعية وهي استغناءه كماله منه نفسه لا
ايضا كماله لغيره وانما وقع على ناس انسان انما في الاتفاق يكون بالعرض ثم ان
الوجه على ان ناس لا يقتضون الموت بالذات بل يقتضون اطلاق اوضاع الدماغ والذات
والموت مستفيض يقتضيه بالذات عند اشتغال الاعضاء ثم ان مقتضى الموت
لا يكون مقتضيا لموت عدوا انسان آخر بالذات بل بالعرض ثم ان مقتضى الموت
عدوا انسان لا يكون مقتضيا لوصول فائدة الا لذات انسان بالذات بل بالعرض
وانما يفعل بهذا حاله الذي اوردوه وكلنا القول في الدوام المصحح والمزيج
للمرض بالعرض وانما يفعل بالذات كشيء معناه كشيء في الجود الملتزم ويحكمنا
حال الفاعل انما على الطبيعة فانها لا تقتضيه بها باضافتها شيئا الى العرض فان
فهم لم يقتضوا الشئ بغيرها الجود بانها لا يكون بالذات كشيء بانها لا تقتضيه بها
او كذا هذا التفسير لكنه لما عرف الجود له في الجود انما من عرفها لما به بانها لا
يصدر عنه كشيء كذا وكذا احتاج الى ان يقول بالذات ما اذا عرف الوجود بانها
كشيء كذا وكذا لا يقتضيه الى ان يقول بالذات انما يقتضيه معناه فيكون الى انما يقتضيه
حاصل كلام الشئ ان كل ما على فعله لغيره بالجميع من غير ارادة او بامراده فاعني فهو
في ذاته مستكمل بغيره واما الشفقة والرحمة والعطف على الغير والفرح بما
يجوز الى الغير والتمتع بما يقع من التفسير وغير ذلك فليعرض خاصه اذ لما ذكرنا
كل ما على يكون له مقصد وعرض بفعله لاجله فهو انما قصور اذ ان الشئ ان مقتضى
واختلاط المتزلة يكون الفاعل من جهة الفاعل لا يقتضيه حيا وحسب كمالها فكل
يؤمن من جهة بعض المبادي والدواعي الى فعل انما انما انما في ذاتها من الحقيقة
وان كان الجمهور بعيدا من المبادي ودواعي الشفقة والرحمة والعطف والفرح
بالحسن والغير بوقوع التفسير وهذه كلها وان كانت احسن من نقاشها بغيرها
في افراد البشر فخطا ظن القلب والفتوى والفرح بان ساءه والتفسير والتمتع بال
كثيرا فانما في عيوبه بالنسبة الى احوال المبادي العقلية وما فرقه ما وانما انما في
والعطف وتمتعها على المبادي بغيرها اسم ذلك معني على ما يشرف مما يقع على المبادي
فالجود هو افادة الفاعل في جميع الجهات عن ان افادة كماله بان ان الجود لغيره
جود في الحقيقة اشار الى ان الجود الحقيقي هو افادة الفاعل في كل جهة عن ان افادة

مطلوبه لغوا عليها ومبادى وجوداتها بالبحر كما كان لصانع ان يصنعها في المبادى
 بطولها كدليل تلك الخواص والخواص كمن التالى بطول ونقصها حتى تكلفا المقدم فان صا
 قد يخرج الماده الى ان يكون مستديرة وقد يكون مطلوبة بغير ذلك يستدرك بل لا حرج
 آخر من خواصها ولواحقها كقولهم ان السمع لما يخفى به من غيرهما من ان شكله يكون
 ابد من اذنه من المثلث ذي الزوايا وغير ذلك من خواصه لا بد ان يكون مطلوبة لاجلها
 متى عاينه وجودها فان قد اكتشفنا ان هذه العلل كلها موجودة في الطبيعة كما
 في الطبيعة في شتى كبر من ذلك العلل العظمى ومنها مع اشتغالها على علوم
 فتمت ما واقدان تحت هذا العلم فحينئذ ينظر صاحب العلم في احوال العلل لا يشترط ان
 العلم والوجود من ان يكون من اللذين ذكرناهما وقوله وليس ان ينظر او صاحب هذا العلم
 في المشتبه فقط انه ان لم ينظر لصاحب هذا العلم مقصودا علم ان يكون في ان موز
 المشتبه بين العلوم بل قد ينظر فيما يخص علم اذا كان من مبادى يكون مبادى
 ذاتها لان مبادى العلم المشتبه فان قلت كيف يكون العلم المختص بجزء من المبادى
 العوارض ذاتها لان مبادى العلم انما هي العوارض التي بها يتخصص المبادى في
 قبلها كالفضول لان نوع التي تحت جنسها هي عوارض ذاتها لان مبادى العلم
 هو كالمختص بجزء من العلم في نظرنا عوارض مختصة بجزء من مبادى العلم
 كانت عارضة لذاتها وان لم يكن للوجود بها هو موجود اول قسم منه ولكن قبل ان يتبادر
 العلم من ان ينقسم الى ان يكون موضوعا لعلوم جزئية فيسوي او قبل ان يتبادر
 العلم من ان يتخصص الى ان يكون من عوارض ذاتية لموضوع من موضوعات علم
 جزئية وذلك كالنظر في احوال مبادى مختصة بالجزء من الطبيعة كالمادة والصوره لذاتها
 من العوارض ذاتية للوجود المطلق قبل ان يصير حسب الطبيعة متبعا للحركة والسكون
 فالبحث عن مبادى النظر في احوالها بحث ونظر في مبادى العلم الطبيعي ومسئله في العلم
 الكل ان يكون موضوعا للمسئله مبادى للموضوع الطبيعي وعارض للموضوع المشتبه
 ولو كانت هذه علوما مقترنة كان افضلها علم ذاتية فكان يكون ذلك هو المختص
 ان قد لا يتبادر افضل اجزاء هذا العلم اعني العلم ذاتية العلم ذاتية لان شيئا
 يعرف ان احد اجمل مباحث العلل ان ربح التي هي ان من اجزاء هذا العلم علوما
 يجعل مباحث كل منها علما صغريا وكما بالعلم بان وضع لمباحث الفاعل والحوال
 اعراضه ذاتية علما صغريا يكون موضوعا لعلومها هو فاعلها مبادى ومطابق
 البحث من اقسامه اوله واوله واوله التي يبرزك بما هو فاعلها وكذا وضع لمباحث الماده



علما موضوعا للمادة والمباحث الصورية كالمادة والمباحث الفاعلية كمن حتى يصير علوما
 لان افضل تلك العلوم علم ذاتية كمن موضوعه هو الفاعلية افضل من موضوعات
 العلوم الثابتة لان العلة الفاعلية هي التي جعلت سائر العلل علما كما علمت ونشبه ان
 ان يكون ذلك العلم المباحث عن الفاعلية هو الحكم لا غير لان الحكمه بالمعقود هي العلم
 بها باثباته سببا وعلاها الفاعلية التي هي بقاء وجودها فان الماده يكون وجوده
 بالقوة وبالمسورة الحاصلة من الفاعلية بل يحصل اصل وجودها ثم لا يتم وجوده
 وان يكمل ان بالفاعلية والشئ مع تمامه اولى وافضل منه مع نفسه فالعلم بالبحث
 عن غايتها شياء هو العلم التام فهو الحكمه هذا اذا جعلت علوما مقترنة واما
 اذا لم يكن كذلك وهو احتمال ان آخر ان احد ما هو ان كان كذلك وهو يكون صاحبها
 جميعا من اجزاء علم واحد هو هذا العلم بعينه الفلسفه الاوليه وحينئذ انهم يكون العلم
 المباحث من العلل ذاتية افضل اجزاء هذا العلم وتأتيها ان يبرز النظر في احوال
 العلل كلها علم مقترن بحيث فيه عن احوال العلل عارضا علمه وعن اقسامها



الاوليه فيكون البحث عن كل من
 ان ربح جزاء من اجزاء العلم
 العلم في اقسامه
 النظر في احوال
 العلم
 الفاعلية
 انفسها

1881

1881



1881

۴۶۲

۴۶۲



